

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

المستوى النحوي في توجيه القراءات السبع
دراسة في كتب الاحتجاج

أمين عبدون الكساسبة

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على

درجة الماجستير في النحو قسم اللغة العربية

جامعة مؤتة، 2003

جامعـــة مـــؤتة	بسم الله الرحمن الرحيم
عمادة الدراسات العليا	**اجازة رسالة جامعية**

تقرر اجازة الرسالة المقدمة من الطالب أمين عبدون الكساسبة والموسومة بـ :

"المستوى النحوي في توجيه القراءات السبع، دراسة في كتب الاحتجاج" استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية .

القسم: اللغة العربية.

الأسم	التوقيع	التاريخ	
أ.د. يحيى عبابنة		٢٠٠٣/٨/١٢	مشرفاً
أ.د. محمد حسن عواد		٢٠٠٣/٨/١٢	عضواً
أ.د. عبدالقادر مرعي		٢٠٠٣/٨/١٢	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. ذياب البداينـــة



الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة وإلى والدتي العزيزة وإلى زوجتي رفيقة دربي التي ما بخلت عليّ بجهد يعينني على القيام بهذا البحث. وابنتي جنان حفظها الله.
مع التقدير

أمين عبدون الكساسبة

الفهرست

الملخص

المستوى النحوي في توجيه القراءات السبع
دراسة في كتب الاحتجاج
أمين عبدون الكساسبة
جامعة مؤتة 2003

لقد تناولت هذه الدراسة المستوى النحوي للقراءات القرآنية السبع من خلال دراستها لآراء علماء القراءات القرآنية السبع في المستوى النحوي من متون مجموعة كتب الاحتجاج، وهي كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، والحجة للقرّاء السبعة لأبي علي الفارسي والحجة في القراءات السبع لابن خالويه وحجة القراءات لابن زنجلة والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي.

إذ كان المستوى النحوي للقراءات القرآنية السبع دون عناية تُذكر، فلا تختص به دراسة مستقلة أو لا تتناول آراء المحتجين بشكل إجمالي وجماعي للإطلاع على النظرة العامة لهذا المستوى بل كانت تتناول رأي أحد هؤلاء العلماء دون الآخرين، ولعلّ الآراء المجتمعة تدلّ في مجملها على رأي عام على عكس رأي الآحاد الذي قد لا يمثل الرأي القريب إلى الصواب لغوياً في بعض الأحيان.

ثمّ إن كتب الاحتجاج لم تفصل بين المستويات اللغوية المختلفة بل كانت تمزج بين المستوى النحوي والصرفي والصوتي والدلالي كما فصّلت هذه الدراسة.

وقد استعملت هذه الدراسة المنهج الوصفي التفسيري الذي يصف الأنماط اللغوية النحوية في القراءات ويحللها نحوياً، وذلك بتخريج القراءة المتعلقة بالمستوى النحوي من كتب الاحتجاج حتى تسند إسناداً صحيحاً لصاحبها ومن ثم دراسة هذه القراءات بالاعتماد على كتب الاحتجاج ومن كتب اللغة القديمة والحديثة ومن كتب التفسير.

ومن بعد فقد تكونت الدراسة من التمهيد ودرست فيه توجيه القراءات، والقراءات السبع بين وجوه العربية وصحة السند، والقراءات السبع والمادة اللغوية.

أمّا الفصل الأول فهو متعلق بالأصول وأجزاؤه السماع والقياس ورسم المصحف، والثاني الإسناد وهو قسمان: الإسناد الإسمي والإسناد الفعلي، وتناول

الفصل الثالث المنصوبات وهي المفعول به والمحمول عليه والمفعول لأجله والمفعول فيه (ظرف الزمان وظرف المكان) ثم المشبه بالمفعول ثم المنصوب على نزع الخافض.

ثمّ الفصل الرابع وتناول المجرورات: المجرور بحرف جرّ وبنية حروف الجر والإضافة.

والفصل الخامس وهو التوابع: النعت والعطف والبدل والتوكيد، والفصل السادس: حروف المعاني وهي مختصة بالأسماء ومختصة بالأفعال.

ثمّ الخاتمة واشتملت على أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة.

Abstract

"The Syntiacitc Level in the Seven Quranic Readings
A Study of Al-Ehtijaj Books"

Ameen Abdoon Al-Kasasbeh

This study discusses the syntactic level of the seven Qoranic readings through out its studying the views of the scientists of the Qoranic seven readings, sepecially in the syntactic level takesform a group of books caled Al-Ihtijaj. They are: Kitab Al-Saba'a in >alqra>ar by Ibn Mojahid, Al-Hojjah for the seven readers by Ali Al-Farisi, All Hojjah Filqira>at Al-Sab< by khalowaih , Hjjat Al-Qira>at by zanjalah and AL-Kasf çan wuguh Al-Qira'at by Mkki Bin Abi Talib Al-Qaysi.

The syntactic level concerning the seven Qoranic readings recicves little care. That is; no other specialized study dicucssed it independently on one hand, it soesnt take the views of the protesters individually and chorally to have a look at the general view of this level, but it takes the view of one of those seintists and neglects the views of others. Perhaps the unitied views totally indicates a general view, meanwhile the individualview doesn't represent the view which is very closed lingnistically to the truth in some timesand aspects:

On the other side, the books of protesting don't isolate between the different linguistic levels, on the contrary, they mixes the syntactic, the paradigm the voiced and the indicative levels with each other but this study does isolate between them.

This study uses the describtive and interpretive method which describes the linguistic and syntactic patterns in the readings and analysizes them syntactically by taking out the reading concerning the syntaictic level form the protesting books unorder to by supported to its owner truthfully, and to be studied depending on the now and old books of protesting and books of interpretation.

After all, this study is formed from the prefernce at which the seven readings are discussed and guidied among the faces of the Arabic language, the truth of support, the seven readings and the linguistic article.

Concerning the first part, it deals which the origins and their parts; the listening, measurment and the drawing of Al-Mosshaf.

The second, deals with al-Isand and its two parts; The nomanitve and the verbal, The third discusses the objectives.

The fourth deals with those nouns preceeded by prepositions the fifth part deals with adjective, conjunctun, concession and emphatic forms. The sixth deals with letters of meanings concerning nouns and verbs, Then comes the conclusion consisting of the most important results the study recach.

الفصل الأول

الأوصل

المقدمة:

تسعى هذه الدراسة لبيان أثر القراءات القرآنية السبع الصحيحة المشـــهورة فـــي الدرس النحوي العربي من خلال دراسة مجموعة كتب اختصت بالاحتجاج والتوجيه للقراءات القرآنية السبع فكان عنوانها (المستوى النحوي في توجيه القراءات السبع، دراسة في كتب الاحتجاج).

ونظراً لأهمية المادة اللغوية التي تشتمل عليها القراءات القرآنية الســـبع، ومـــا تقدمه هذه القراءات من وجوه نحوية تغني اللغة العربية، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تناول ما اشتملت عليه هذه القراءات السبع من وجوه نحوية بعد تخريجها من أهـــم كتب القراءات السبع للتأكد من صحة نسبتها إلى أصاحبها، لا ســـيما أنّ القـــراءات القرآنية (المستوى النحوي) في كتب الاحتجاج جميعها لم تزل متفرقة في متون كتب الاحتجاج، لم تخصص لها دراسة مستقلة تطلع القارئ عليهـــا بـــل كانـــت بعـــض الدراسات منطلقة من بعض الآراء الخاصة لعلماء القراءات القرآنية السبع منفردين.

وهذه الدراسة محاولة للقيام بهذا العمل في كتب الاحتجاج مجتمعة في محاولـــة للوقوف على المنهج العام لهؤلاء العلماء والذي إن تم فإنه يحقق هدفين:

أولهما: تأكيد صحة نسبة هذه القراءات إلى أصحابها.

ثانيهما: أن توجه تلك القراءات توجيهاً نحوياً، لنرى من بعد ذلك علاقة القـــراءة بالقاعدة النحوية ولنتبين هل سايرت القراءة القاعدة أم سايرت القاعدة القراءة وذلـــك انطلاقاً من عمومية التوجيه لا من خصوصية النظرة المتمثلة عند واحد من علمـــاء القراءات، ونعني بالعمومية هنا النظرة العامة لعلماء القراءات إلى المستوى النحوي للقراءات انطلاقاً من رؤية عامة.

وإنّ من الأسباب التي دفعت باتجاه تناول هذا الموضوع أنّ المستوى النحوي في توجيه القراءات السبع ودراسته من كتب الاحتجاج لم تزل دون عناية تـذكر علـى أهمية هذه المادة وغزارتها وتنوّع موضوعاتها النحوية والتي تطال جلّ أبواب النحو العربي وقد اهتمّ علماء السلف بموضوع توجيه القراءات السبع وأفردوا له دراسات تعنى بجميع المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية إلاّ أنه لم يتم الفصل بين هذه المستويات في تلك الدراسات فمن هؤلاء أبو علي الفارسي في كتابه (الحجة للقرّاء السبعة) وابن خالويه في كتابه (الحجة في القـراءات السـبع) وابـن زنجلة في كتابه (حجة القراءات) ومكي القيسي في كتابـه (الكشـف عـن وجـوه القراءات السبع).

والملاحظ على هذه الكتب أنها كانت تجمع بين التعليل والتوجيه وتمـزج بـين المستويات اللغوية المختلفة.

أمّا الدراسات الحديثة فلم أقع على دراسة تهتم بعموم توجيه علمـاء القـراءات السبع نحوياً، بل كان بعض هذه الدراسات منصباً على قارئ بعينه أو كتـاب فـي التعليل، كما في دراسة: علل توجيه القراءات في كتاب (معـاني القـرآن) لمـازن المحمود، و (الصراع بين القرّاء والنحاة) لأحمد علم الدين الجندي، و (النظير فـي القراءات القرآنية) لعلاء الدين البحلوز، أمّا المستوى النحوي من وجهة نظر علماء القراءات الذين كتبوا في القراءات السبع فآمل أن تغطيه هذه الدراسة.

وقد استعملت هذه الدراسة المنهج الوصفي التفسيري الذي يصف الأنماط اللغوية النحوية في القراءات ويحللها نحوياً، وذلك بتخريج القـراءات المتعلقـة بالمسـتوى النحوي من كتب الاحتجاج وكتب فرش الحروف والتفسـير، وتوجيـه القـراءات المتعلقة بالمستوى النحوي أيضاً من كتب الاحتجاج وكتب النحو العربـي القديمـة والحديثة ودراسة هذه الوجوه دراسة نحوية. ومن بعد تكونت الدراسة مـن التمهيـد وستة فصول، أمّا التمهيد فقد درست فيه توجيه القراءات وبينت مفهوم التوجيه ونبذة

تاريخية عنه وثمّ تناولت في التمهيد القراءات السبع بين وجـــوه العربية وصـــحة السند والقراءات السبع والمادة اللغوية.

أمّا الفصل الأول فأسميته الأصول ودرست فيه السماع والقياس وهمـــا أصـــلان لغويان وأضفت لهما أصلاً ثالثاً وهو رسم المصحف لأنّ الرسم أحد شروط صـــحة القراءة لذلك فهو أصلٌ من أصول القراءات على الرغم من أنّه ليس من الأصـــول اللغوية.

ثمّ يليه الفصل الثاني وهو الإسناد وقد قسمته قســمين، أولاً: الإســناد الإســمي وتناولت فيه المبتدأ وإضمار المبتدأ ثمّ الخبر وفيه حذف الخبر وتقــديم الخبــر ثــمّ نواسخ المبتدأ والخبر وفيه كان التامة وتقديم خبر كان على إســمها وإن وأخواتهــا وإعمال إنّ وكفها عن العمل وإنّ وأنّ الثقيلتان و (أنْ) الخفيفة وأفعال المقاربة.

ثانياً: الإسناد الفعلي وقضاياه ومنها الفعل المسند إلى متكلم ومخاطب وغائــب، واختلاف المسند طبقاً لعدد المسند إليه وما لم يُسم فاعله.

أمّا الفصل الثالث فقد درست فيه المنصوبات ومنها المفعول به وقضاياه وهــي: تعدد المفعول به وحذف عامل المفعول به وتقدم المفعول بــه علــى عاملــه، أمّــا المحمول على المفعول فمن قضاياه النداء والاستثناء والاشتغال.

وبعد المفعول به وقضاياه وما حُمِل عليه درست كــلاً مــن المفعــول المطلــق والمفعول لأجله والمفعول فيه وقضاياه وهي ظرف المكان وظرف الزمان ثم المشبّه بالمفعول وهو الحال وآخر المنصوبات هو المنصوب على نزع الخافض.

وخصصت الفصل الرابع لدراسة المجرورات، فقد درست فيه حــروف الجــر وبنية حروف الجر والإضافة على نوعيها: غير المحضة والمحضة وحذف المضاف وحذف المضاف إليه والفصل بين المضاف والمضاف إليه أمّا القسم الأخيــر مــن المجرورات فهو الجرّ على الجوار.

والفصل الخامس وقد خصصته لدراسة التوابع ومنها العطف وقد تناولت فيه ما قرئ من القراءات وكان وجهه العطف على اللفظ والعطف على المحل (الموضع)، ثم عطف البيان والنعت، والبدل، ومنه البدل المطابق، وبدل البعض من الكل، وبدل الظاهر من الظاهر وبدل الفعل من الفعل، ثم كان آخر موضوعات التوابع التوكيد.

وفي الفصل السادس والأخير تناولت الدراسة فيْه حروف المعاني، غير أنها تناولت حروف نصب الاسم في الفصل الثاني المتعلق بالاسناد، أما حروف الجر فقد تناولتها في الفصّل الرابع والمتعلق بالمجرورات، وقد قسمت الدراسة بقية حروف المعاني، ما وقع منها في القراءات القرآنية السبع إلى قسمين:

الأول: المختصة، واشتملت على نواصب الفعل المضارع وجوازم الفعل المضارع، ثم نون التوكيد التي تختص بالدخول على الأفعال.

الثاني: غير المختصة ومنها معاني حروف العطف و (ألا) الاستفتاحية، (ولمّا) التي بمعنى (إلاّ) ثم خلصت الدراسة إلى الخاتمة.

وإنه عند الانتهاء من هذه الدراسة وإعدادها، لا يسعني إلاّ أن أتقدم من شيخي الأستاذ الدكتور الفاضل يحيى عبابنة، بجزيل الشكر والعرفان، فقد كان له الأثر الواضح في تفتح آفاق معرفتي لعلم القراءات القرآنية، منذ بداية التحاقي ببرنامج الماجستير، مما جعل عندي الرغبة الأكيدة أن تبقى القراءات القرآنية محل اهتمامي، حتى عقدت العزم على خوض عباب هذا البحر من العلوم، وإنه إن كان لهذا العمل شيء من النجاح، فإن الفضل فيه لله ولإرشادات شيخي الفاضل، الذي قبل الإشراف عليّ أثناء الكتابة، وتابعني ولم يبخل عليّ بكثير من الإرشاد والتوجيه، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم من الأستاذين الفاضلين، الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل، والأستاذ الدكتور محمد حسن عواد بجزيل الشكر على تلطفهما بقبول مناقشة هذه

الرسالة، ولهما مني الوعد أن تكون إرشاداتهما وتوجيهاتهما وملاحظاتهما محل كـل اهتمام مني حتى يكون العمل قريباً من الصواب، فجزاهما الله خير الجزاء.

وأسال الله السداد في الرأي إنه نعم المولى ونعم النصير.

التمهيد

أ- توجيه القراءات

علم القراءات علم غايته بيان وجوه القراءات القرآنية واتفاقها مع قواعد اللغة والنحو، ومعرفة مستندها اللغوي، تمشياً مع الشرط المعروف وهو (موافقة اللغة العربية ولو لوجه). كما يهدف علم التوجيه إلى ردّ الاعتراضات والانتقادات التي يوردها بعض النحاة واللغويين والمفسرين على بعض وجوه القراءات، وقد بدأ علم توجيه القراءاتّ منذ وقت مبكر(شكري وآخرون، 210، د.ت) تمشياً مع طبائع الأشياء، ومنها أن يحتج القراء لقراءاتهم المختارة، وكان ذلك من خلال الآراء الفردية التي ظهرت على يد القراء الأوائل، كابن عباس (ت 68هـ) وعاصم الجحدري (ت128هـ) وعيسى بن عمر (ت149هـ) وابي عمرو بن العلاء (ت128هـ).

وقد نهج هؤلاء نهجاً لغوياً أو اعرابياً في الاحتجاج للقراءات القرآنية أو حمل قراءة على أخرى، لمشابهة بينهما، ثم من بعدهم كان سيبويه(ت180هـ) وكان معتدلاً في احتجاجه لا يغالي فيه، وقد كثرت القراءات القرآنية في ثنايا كتابه، غير انه كان ينهج نهج البصريين في ضرورة اخضاع القراءة للقياس(الطحّان، د.ت).

وقد عد الدكتور احمد مكي الانصاري في كتابه الموسوم بـ (سيبوية والقراءات) سيبوية (رحمه الله) ممن يضعفون بعض القراءات أو يردونها، كقراءة قوله تعالى (سواءٌ محياهم ومماتهم) (الجاثية، 21)، بانياً حكمه على سيبويه على الظن، لا على حقائق صريحة وواضحة(الأنصاري، 1972).

يقول سيبويه: "واعلم أن ما يكون من النكرة رفعاً غير صفة فانه رفع في المعرفة. من ذلك قوله جل وعز: (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواءٌ محياهم ومماتهم) (الجاثية، 21)، وتقول: مررت بعبد الله خير منه ابوه، فكذلك هذا وما اشبه، ومن أجرى هذا على الأول،

فانه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة، فيقول: مررت بعبد الله خيراً منه ابوه، وهي لغة رديئة، وليس بمنزلة العمل نحو ضارب وملازم، وما ضارعه نحو حسن الوجه"(سيبويه، 2/33-34، د.ت).

إلا أن الواضح من كلام سيبويه، تفريقه بين كلمة (خير) وبين المشتقات العاملة الأخرى، كاسماء الفاعلين والصفات المشبهة، بهذا فقد حكم على (خيراً) بالنصب بالرداءة، أما (سواء) فهي بعيدة عن هذا، لأنها بمعنى (مستوٍ)، وهي اسم فاعل من حيث المعنى، لذا فهي عاملة، وعلى افتراض أن سيبويه ضعف القراءة، إلا انه تحاشى التعرض لها(الخثران، 1993، 179)، ومما عدّ تضعيفاً للقراءات عن سيبويه، قراءة قوله تعالى: (هؤلاء بناتي هن اطهر لكم) (هود، 78)، وبالرجوع إلى كتاب سيبويه، نجد أن ذلك من قبيل نقل رأي أبي عمرو بن العلاء، يقول سيبويه: "زعم يونس أن ابا عمرو رآه لحناً"(سيبويه، 2/396-397، د.ت)، فذلك رأي أبي عمرو بن العلاء برواية يونس.

ثم كان من بعده الفرّاء (ت207هـ) وكتابه هو (معاني القرآن) والذي كان يوجه فيه القراءات القرآنية كسيبويه، على الرغم من أن كتابيهما لم يوضعا لهذا الغرض، ولا يعني هذا أن علماء اللغة العربية، والذين عنوا بتقعيدها، قد قبلوا كل القراءات القرآنية السبع على الرغم من صحة سندها وتواترها ولكنهم أحياناً كانوا يصفون بعض هذه القراءات باقبح الصفات، فمنهم من كان يصفها بالقبح واللحن والرداءة والضعف والكراهية والغلط والوهم والشذوذ والرذالة، وانه لا يجوز أن يحمل كتاب الله تعالى على الشذوذ(الأنصاري، 1972).

وممن ردّ بعض القراءات القرآنية الطبري ت(310هـ)، وقد احتج لكثير من القراءات القرآنية في كتاب (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) غير انه ردّ بعض القراءات ولم يقبلها لأنها خالفت مقاييس اللغة العربية والقواعد النحوية التي ارتضاها النحاة، ولا شك أن في ذلك الردّ خطأ منهجياً، من حيث أن القراءة التي

قطع بصحتها، لا يجوز ردّها بحال، وتحت أي ظرف، حتى ولو لم توافق القياس، لان القياس كان قاصراً عن استيعاب جميع ما نطقت به العرب(شكري وآخرون، 2001، 202).

وبالنظرة الاجمالية لموقف نحاة البصرة من القراءات القرآنية، فان الجيل الأول منهم يرى أن القراءة سنة متبعة لا يصح التعرض لها بتخطئة أو تصويب(الخثران، 1993).

ولكن هناك طائفة من نحاة البصرة المتأخرين، تعرضت لبعض القراءات القرآنية، ومن هؤلاء المبرد، الذي يصل الأمر به إلى حد السخرية من بعض القراءات يقول: "ولو صليت خلف أمام يقرأ... (واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام) (النساء، 1)، بكسر الميم، لاخذت نعلي ومضيت"(القرطبي، 1967، والمبرد: 1979، والكامل، 1986، 931/2).

أما نحاة الكوفة فانهم بالإجمال كانوا إلى قبول القراءات أقرب ذلك لان منهجهم كان مبنياً على التوسع في السماع على عكس البصريين الذين كانوا يبنون قواعدهم على الاعم الاشمل المشهور من كلام العرب. على أن من نحاة الكوفة من وافق البصريين في رفض بعض القراءات كالفرّاء(الخثران، 1993).

غير أن بعض النحاة ومنهم أبو حيان الأندلس لا يقبل بمثل هذا الرفض للقراءات المتواترة الصحيحة، وعنده إن ما ذهب إليه بعض النحاة، لا ينبغي أن يلتفت إليه، فلا يجوز أن يقال فيها إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، ولكن قل استعمالها(أبو حيّان، 1990).

ومن بعد ما سبعّ ابن مجاهد (ت322هـ) السبعة، تفردت كتب للاحتجاج للقراءات القرآنية السبع وتوجيهها، وقد تناولت هذه الدراسة آراء أصحاب هذه المصنفات وهم:

1- أبو علي الفارسي (ت377هـ) صاحب كتاب (الحجة للقراء السبعة، أئمة الامصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد)، وهو كتاب يمتاز بتخريج القراءة وتوجيهها والاحتجاج لها بإسهاب واستطراد ليس له مثيل فيما انفرد للاحتجاج للقراءات القرآنية السبع فيما اطلعت عليه من كتب.

2- ابن خالويه (ت370هـ) وكتابه هو (الحجة في القراءات السبع)، وهو بالقياس إلى كتاب أبي علي الفارسي السابق ذكره شديد الاختصار، ويهتم بتوجيه القراءات السبع والاحتجاج لها باختصار ووضوح دون استثناء، خلافاً لابن مجاهد الذي لم يعتن بالتوجيه إلا قليلاً، غير أن ابن خالويه، لم يعتن هو الآخر بتخريج القراءات ونسبتها إلى اصحابها إلا قليلاً أيضاً، بل يقول: (قرئ كذا وقرئ كذا) دون أن يأتي على ذكر القارئ.

3- ابن زنجلة (ت410هـ) صاحب كتاب (حجة القراءات) وله عناية بالتخريج والتوجيه على حدّ سواء، وكان كثيراً ما يستنصر بالشعر لتدعيم القراءة الموجهة ما أمكنه ذلك، وهو في أسلوبه يشبه إلى حدّ بعيد ابن خالويه غير أنه لم يكن على قدر كبير من الاختصار مثله.

4- مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) وكتابه هو (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، وهو أيضاً مهتم بالتخريج والتوجيه على حد سواء وهو اقرب إلى أبي علي الفارسي من حيث الإطناب في التوجيه لكن اسلوبه إلى حدّ بعيد خال من الاستطراد مثله مثل بقية علماء القراءات فيما عدا الفارسي.

5- أما ابن مجاهد (ت322هـ) صاحب كتاب (كتاب السبعة في القراءات) تأتي أهمية كتابه من حيث إنه أول من سبع السبعة وتأسيساً عليه قامت كتب الاحتجاج الأخرى، أما كتاب ابن مجاهد فمن حيث التوجيه فليس له قيمة

تذكر قياساً إلى بقية كتب الاحتجاج، وهو إلى كونه من كتب فرش الحروف اقرب.

وهؤلاء العلماء الأربعة مضافاً إليهم ابن مجاهد كانوا أساس هذه الدراسة، لان احتجاجهم كان مقتصراً على السبعة من القراء، ولان كثيراً ممن أتى بعدهم اعتمد تخريجاتهم وتوجيهاتهم، فكانت كتبهم المشار إليها مضادرهم في التوجيه والعناية بالقراءة نحوياً.

ب- القراءات السبع بين وجوه العربية وصحة السند

السند في اللغة: ما اسند إليه أو ما أسندت إليه شيئاً(ابن منظور، (سند)، د.ت)، ونعني به في هذا المقام، القراءات التي أسندت روايتها إلى منتهاها وهو الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن طريق علماء القراءات ورواتها(البيلي، 1982، 75)، وقد عدت القراءات القرآنية السبع صحيحة لتوافر شروط صحتها، ومنها: نقل جماعة مستقضية يمتنع تواطؤهم على الكذب عن جماعة مثلهم من أول السند إلى منتهاه وهو الرسول (صلى الله عليه وسلم) وذلك بطريقة المشافهة والسماع(البيلي، 1982).

روى سليم بن عيسى الحنفي قال: "وأنا ابكي على حمزة، قال لي حمزة: وما يبكيك؟ قلت: إن النحويين يعيبون عليك قراءتك لاية (والارحامِ) و (بمصرخيّ) فقال: يا سليم، قرأت على الاعمش، وقرأ الاعمش علي يحيى بن وثاب، وقرأ يحيى على زرّ بن حبيش، وقرأ زرّ على ابن مسعود، وقرأ ابن مسعود على رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، عن جبريل عن الله تعالى، هل للنحويين إسناد مثل هذا؟"(الأزهري، 1991، 140).

وصحة السند غير كافية لصحة القراءة بل يشترط التواتر أيضاً، وقد انطبق ذلك التواتر على القراءات السبع حتى ظن الـبعض أن المقصـود بـالأحرف السـبعة القراءات السبع(خماسي، 1995).

وجمهور العلماء يميل إلى أن الإحرف السبعة قـد ظهـرت واستفاضـت مـن الرسول الأمين (صلى الله عليه وسلم) وضبطها عنه الأئمة، وقد اشتملت المصاحف العثمانية على ما يحتمله رسمها من تلك الأحرف السبعة، غير انه لـيس المقصـود بالأحرف السبعة القراءات السبع المشهورة، لان هذه القراءات لم تكن قد تميزت عن بعضها زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، وانما كانت قد تميزت في القرن الرابـع الهجري على يد من سبع السبعة(الكيش، د.ت)، وهـم(الطيّـان، د.ت، والطحّـان، د.ت):

عبد الله بن كثير ونافع بن عبد الرحمن وعبد الله بن عامر وأبـو عمـرو بـن العلاء، وحمزة بن حبيب الزيات وعاصم بن أبي النجود وعلي بن حمزة الكسائي.

وقد اختار ابن مجاهد هؤلاء السبعة لما تميزوا به من دقة وضبط وفوق كل ذلك الأمانة في النقل لأن القراءة علم لا يقوم على منطق الاجتهـاد أو التأويـل ولكنـه يتوقف أولاً وأخيراً على الرواية.

وانه ليس صحيحاً ما ذكره المستشرق (جولد تسيهر) من أن السبب في اختلاف القرآن إلى سبع قراءات أو اكثر يرجع إلى أمرين هما: عدم نقط الألفاظ وعدم وجود حركات الإعراب.

وكأن هذا المستشرق يوهم أن القراءات ليست مروية بل قرأ بها المسلمون كمـا شاؤوا وحرفوا في حروفه والفاظه دون وحي من الله أو أمر من الرسول صـلى الله عليه وسلم(الخثران، 1993).

غير أن الرسم ليس العمدة في القراءة بل العمدة الرواية لان هناك قراءات يستوعبها الخط ولكنها لم تعتمد في القراءات السبع ولا حتى الاربع عشرة وانما هي منكرة، ومنها (تستكثرون) بالثاء من قوله تعالى: "ونادى أصحاب الاعراف رجالاً يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى عنكم جمعكم وما كنتم تستكبرون"(الأعراف، 48).

فهذه القراءة يستوعبها الخط ولكنها منكرة، مما يدل على أن الخط ليس عمدة في القراءات(الخثران، 1993)، إلا إذا توافرت معه صحة الرواية.

والثابت أن بعض النحويين قد تعصبوا لمذاهبهم ومقاييسهم وقواعدهم ضد القراءات، ولكن لا يجوز أن تنسب تلك القراءات إلى اللحن مع ثبوتها بالاسانيد الصحيحة، فثبوتها دليل على جوازها في اللغة العربية، وإذن فلا معنى لاعتراضهم بان تلك القراءات وردت مخالفة للغة الحجازية التي تمثلت بها لغات العرب قاطبة(الكيش،د.ت)، وبسبب اثبات الظواهر النحوية في القراءات القرآنية المتعددة مهما كانت درجتها في الثقة والتواتر ظهر النحو القرآني على ايدي العلماء المحتجين للقراءات القرآنية من أمثال أبي علي الفارسي وابن مجاهد وابن خالويه وابن زنجلة ومكي القيسي وغيرهم.

وقد اشتغل القراء والنحاة بالاحتجاج للقراءات القرآنية فوجهوها وكشفوا عللها وبينوا وجوهها الإعرابية على أن لكلٍ طريقته في الإيجاز والإسهاب والاستطراد وانه لا يجب أن يفوتنا أن بعض القراء هم لغويون ونحاة ومنهم الكسائي وأبو عمرو بن العلاء.

ج- القراءات السبع والمادة اللغوية

لا شك في أن للقراءات القرآنية دوراً في تطور الدرس النحوي ذلك لأنها تشتمل على مادة لغوية كبيرة في جميع أبواب النحو العربي، وقد ساعد على إثراء النحو

بالقراءات القرآنية ظهور علم الاحتجاج، على أن هناك خلافاً بين القــراء والنحــاة مضمونة أن من النحاة من يرفض بعض القراءات لأن مــنهجهم هــو أن يحتجــوا للقراءات بالشواهد النحوية الأخرى كالشعر مثلاً، إلا أن السلامة في المنهج والسداد في المنطق العلمي التاريخي يقضيان بان يحتج للنحو وشواهده ومذاهبــه وقواعــده بهذه القراءات المتواترة لما توافر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحري... شيء لم يتوافر بعضه لاوثق شواهد النحو(ابن زنجلة، 1997).

فلما بدأت حركة التدوين والتوثيق والتقعيد للغة العربية أخذ جماعة مــن علمــاء اللغة العربية على عاتقهم توثيق اللغة، من خلال المادة اللغوية الموروثة عن السلف حفاضاً على سلامة القرآن واللسان العربي، فقد اعتمدوا على التراث اللغوي السابق لأبناء اللغة العربية، ولما كان هؤلاء العلماء من قرّاء القرآن والمقرئين قــد ورثــوا طائفة من وجوه القراءات هي من حيث الزمن سابقة لمرحلة التدوين، لذا فان مــن الأجدر الاعتماد على المادة اللغوية الغزيرة التي توفرها هذه القــراءات(دمشــقيّة، 1987).

ولما كانت صياغة قواعد اللغة العربية على يد علمائها الأوائل تقوم على رصــد لهجات العرب، فان خير ما يمثل هذه اللهجات هي القراءات القرآنية، إذ إن مفهــوم الأحرف السبعة عند غالبية علماء القراءات القرآنية، هو اللهجات على الرغم مــن وجود خلاف حول هذه التسمية(وافي، 1985).

فمعظم وجوه الاختلاف بين هذه القراءات يرجع إلى اختلاف اللهجات العربيــة، وان الشارع قد قصد من تغيير هذه الوجوه أن ييسر قراءة القــرآن لمعظــم قبائــل العرب التي كانت حينئذ في الجزيرة العربية وفق ما درجــت عليــه الســنة كــل منها(وافي، 1985).

ويدل على ذلك الحديث الشريف الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه أن النبي عليه الصلاة والسلام كان عند (اضاءة بني غفار) (وافي، 1985)، فأتاه جبريل فقال: "إن الله يأمرك أن تقرئ القرآن على حرف، فقال: سل الله معافاته ومعونته، فان أمتي لا تطيق ذلك، ثم اتاه الثانية فقال: اقرأ على حرفين، فقال له مثل ذلك، ثم اتاه الثالثة بثلاث، فقال له مثل ذلك، ثم اتاه الرابعة فقال له: أن الله يأمرك أن تقرئ امتك على سبعة احرف، فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا(مسلم، 1987، 103/6).

ويفسر الدكتور عبد الواحد وافي الحرف في هذا الحديث الشريف بأنه لهجة(وافي، 1985)، وهذا هو بيت القصيد في هذا المقام، فلطالما أن الحرف لهجة، وكان العلماء يتتبعون اللهجات فيقيسون عليها الكلام، ومن هذه اللهجات ما لم تكن بعض نصوصها ثابتة بالتواتر في أحايين كثيرة، حتى إن من الاشعار ما لم ينسب إلى قائل البتة، ويجعلونه حجة للقاعدة، فمن باب أولى أن تكون القراءة الثابتة بسندها إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) وبالتواتر كالقراءات السبع محل اهتمام هؤلاء العلماء، من حيث إنها تمثل اللهجات أيما تمثيل، من هنا يجب أن يكون المنهج العلمي معتمداً على القراءات القرآنية السبع وان تكون هي الأصل وغيرها من الكلام مقيساً عليها، لأنها بذلك توفر مادة لغوية غزيرة لا تنضب للعلماء الذين يعنون بدرء اللحن عن لغة القرآن، وإن هذه الدراسة جعلت من اهدافها أن تثبت أن القراءات القرآنية قد طرقت جل أبواب النحو ابتداء بالأصول ومروراً بالإسناد والمنصوبات والمجرورات والتوابع وانتهاء بحروف المعاني.

الأصول:

الأصول في اللغة(الفيروزأبادي، 1983، وابن منظور، د.ت، والجرجاني، 1992، والكفوي، 1984): جمع أصل والأصل أسفل كل شيء وأساسه الذي يقوم عليه وأصول العلوم قواعدها التي تبنى عليها الأحكام.

وفي الاصطلاح: فلسفة العلوم، ويختص بنقد المبادئ والفرضيات والمصادر التي يبنى عليها علمٌ من العلوم(المسدّي، د.ت).

أما أصول النحو: فأدلته التي تفرّعت منها فروعه(ابن الأنباري، د.ت) ومنها السماع والقياس وأضاف إليها علماء الاحتجاج رسم المصحف، وقد عُدَّ في القراءات القرآنية أصلاً. لأن علماء القراءات القرآنية جعلوه شرطاً لصحة القراءة بالإضافة إلى شرطين آخرين هما: صحة السّند أو التواتر وموافقة العربية ولو لوجه، ولذلك أدرج من ضمن أصول الاحتجاج للقراءات القرآنية، وإن لم يكن من أصول الاحتجاج اللغوي، لذلك اشتملت هذه الدراسة على هذه الأصول وهي السماع والقياس ورسم المصحف.

أولاً السماع:

السماع في اللغة: ما سمعت به فشاع وتُكُلِّم به، وكلّ ما التذته الأذن من صوت حسن سماع، والسماع الغناء، والمسمعة المغنية(ابن منظور، د.ت).

وفي الاصطلاح: هو ما لم تذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته(الجرجاني، 1992)، وثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين(السيوطي، 1999) نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد لها من الثبوت(السيوطي، 1999).

وقد قسم النحاة المسموع إلى مّطرد وشاذ، وقسموا ذلك إلى أضرب هي: مطرد في القياس والاستعمال معاً ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال معاً(السيوطي، 1999).

ومن النحاة من يبني قاعدة نحوية لأنه سمع من العرب دليلاً واحداً عليها، ويجعل ذلك حكماً لفظياً يتخذه مذهباً(الأفغاني، 1987)، وبالرجوع إلى تاريخ النحو

العربي، نرى أن البصريين قد اشترطوا في المسموع أن يكون كثيراً حتى يستحق الوصف بالاطراد في الاستعمال، أما القليل فلم يبن البصريون عليه قاعدة وإن بناها الكوفيون بعد أن ظهروا على الساحة النحوية.

ولقد كان كلام العرب في نظر النحاة يشمل الشعر والنثر على حدٍ سواء. ولكن ذلك كان من الناحية النظرية، أما من حيث التطبيق فإن النحاة يعنون بالشعر إلى درجة ألهتهم أو كادت عما عداه من الكلام(تمام حسان، 1982).

ولقد وجه علماء القراءات القرآنية السبعة بعض القراءات في كتب الاحتجاج على السماع ومنهم أبو علي الفارسي وابن زنجلة وابن خالويه ومكي القيسي. لأن لتلك القراءات نظيراً مسموعاً في الشعر والنثر في لغات العرب، لأن اللغات على اختلافها حجة كإعمال الحجازيين لـ (ما) وإهمالها عند التميميين لأنه ليس لأحدٍ أن يرد إحدى اللغتين بصاحبتها(السيوطي، 1999).

ومما كان وجهه السماع عند علماء القراءات القرآنية السبع قوله تعالى: (فتوبوا إلى بارئكم) (البقرة، 54) و (إن الله يأمرُكم أن تذبحوا بقرة) (البقرة، 67) فقد قرأ ذلك أبو عمرو (بارئْكم) بإسكان الهمزة و(يأمرْكم) بإسكان الراء. وقرأ الباقون بإشباع الحركات أي: بكسرة على الهمزة في (بارِئكم) وضمة على الراء في (يأمرُكم) (ابن مجاهد، 1980، وابن زنجلة، 1997، ومكّي، 1997).

ووجه قراءة أبي عمرو عند ابن زنجلة، أنه كره كثرة الحركات في الكلمة الواحدة(ابن زنجلة، 1997)، ويقول مكي(مكي، 1997): "إنه شبه حركة الإعراب بحركة البناء، فأسكن حركة الإعراب استخفافاً"، ذلك لأنه سمع عن العرب (أراك منتفْخاً) بسكون الفاء؛ استخفافاً لتوالي الحركات، قال شاعرهم:

وبات منتفْخاً وما تكردسا(العجاج، 1997)

فكان هذا الشعر حجة لقراءة أبي عمرو عند علماء القراءات القرآنية السبع ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: (فاتّقوا الله الذي تساءلونَ بهِ والأرحام) (النساء، 1).

قرأ حمزة بخفض (الأرحامِ) وقرأ الباقون بنصب (الأرحامَ) (ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 2001، وابن زنجلة، 1997، ومكّي، 1997) وحجة قراءة حمزة عند علماء القراءات أنه سمع مثلها في شعر العرب.

ومن هؤلاء العلماء ابن خالويه(ابن خالويه، 1990) وشاهده قول الشاعر:

فاليوم قد بِتَّ تهجونا وتشتِمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

(النحّاس، 1981، والقرطبي، 1967، والأنباري، د.ت، وابن عقيل، د.ت).

فالأيام: خفضٌ بالعطف على الكاف في (بك) والتقدير بك وبالأيامِ(الأنباري، د.ت). ويرى ابن زنجلة(ابن زنجلة، 1997) أن من قرأ (والأرحامِ) بالخفض فالمعنى عنده: تساءلون به وبالأرحام، وهو لا ينكر قراءة الخفض لأن الأئمة أسندوا قراءتهم إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ويقول: (وأنكروا أيضاً أن الظاهر لا يعطف على المضمرِ المجرور إلاّ بإظهار الخافض وليس بمنكر، وإنما المنكر أن يعطف الظاهر على المضمر الذي لم يجر له ذكر فتقول: (مررت به وزيدٍ) وليس هذا، فأما أن يتقدم للهاء ذكر، فهو حسن وذلك (عمروٌ مررت به وزيدٍ) (ابن زنجلة، 1997) فكذلك الهاء في قوله (تساءلون به) فقد تقدم لها ذكرٌ: أي ذكر في الكلام السابق ما تعود عليه وهو لفظ الجلالة (الله) في قوله: (فاتقوا الله)، وحاصل توجيه ابن زنجلة أن الأمر مشروط بوجود ما يعود عليه الضمير المخفوض فإن وجد فالأمر جائز عنده ومذهب الكوفيين جواز العطف على الضمير المخفوض مطلقاً وقراءة حمزة هذه هي شاهدهم، ومن أدلّتهم على ذلك بالإضافة إلى الشعر السابق ذكره في هذا الموضع، إن العجاج إذا قيل له: كيف تجدك؟ يقول: خيرٍ، عافاك الله، يريد(بخير) (ابن السراج، 1988) وعطف الظاهر على الضمير المخفوض جائز عند ابن السّراج لكن شرطه اضطرار الشاعر(ابن السراج، 1988).

وقد أورد الأنباري وجهاً آخر لقراءة حمزة وهو: "أن قوله: (والأرحامِ) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم"(الأنباري، دت) فالواو عنده للقسم، وجواب القسم عنده أيضاً قوله تعالى: (إن الله كان عليكم رقيباً) (النساء، 1).

وقد وجه على السماع أيضاً قوله تعالى: "ولا يجرمنّكم شنئان قَومٍ أن صدّوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا" (المائدة، 2).

فقد قرأ ابن كثير بكسر همزة (إن صـــدوكم) وقــرأ البــاقون (أن صـــدوكم) بالفتح(ابن مجاهي، 1980، والفارسي، 2001، وابن زنجلة، 1997).

وإننا نجد من علماء الاجتماع من يوجه هذه القراءة اعتمــاداً علـــى الســماع والروايــــــة فهـــــذه القـــــراءة نظيـــــر قـــــول الشـــــاعر:

أتغضـب إن أذنـا قتيبـةَ حُزّتـا جهـاراً ولـم تغضـب لقتـل ابـن خـازم

(الفرزدق، 1987)

فحجة ابن خالويه لقــراءة ابن كثير بكسر (إنْ) هو جعلها حرف شرط وجعل الماضـــي بعدها بمعـنى المضارع وهــذه القراءة نظيرة قول الشـــاعر(إنْ أذنـا قتيبة حُزّتا) (ابن خالويه، 1990).

وقد ذكر سيبويه أن كسر همزة (إنٍ) عند الشاعر لأنه فصل بينها وبين الفعـل فقال: (لأنه قبيح أن تفصل بين (أنْ) والفعل كما قبح أن تفصل بين (كي) والفعل فلما قبح ذلك ولم يجز، حمل على (إنْ) لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعــال(ســيبويه، د.ت).

وحجة سيبويه أن الشرط قد يقع لما هو في معنـــى الماضـــي(ســيبويه، د.ت) والأمر عنده كسر (إنْ) وحملها على معنى الشرط لتقديمه الاسم على الفعل ولو فتح (أنْ) لم يحسن؛ لأنها موصولة بالفعل فيقبح فيها الفصل.

ومما وجهه علماء القراءات السبع على السماع ما جاء في قوله تعــالى: (قُـل إنّما الآياتُ عند الله وما يشعرُ كم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) (الأنعام، 109).

فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة في (إنها) وقــرأ البــاقون (أنهــا) بالفتح، وقد روي عن أبي بكر القراءتان(ابن مجاهــد، 1980، والفارســي، 2001، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وعلماء القراءات السبع يرون أن معنى (أنّ) هو (لعلّ) لسماعهم عن العرب ما يشبه ذلك من حيث استخدموا(أن) بمعنى لعل.

ومنهم أبو علي الفارسي الذي يحتج لقراءة الفتح، بأن يكون معنى (أنّ) هو (لعلّ) (الفارسي، 1992) وقد سمع عن العرب استخدام (أنَّ) بمعنى (لعل) قال الشاعر : (الفرزدق ، 1987) .

هل أنتم عائجون بنا لأنّا   نرى العرصاتِ أو أثَر الخيامِ

والشاعر استعمل (أنّ) بمعنى (لعلّ)، ووافقه ابن خالويه في توجيه قراءة الفتح على السماع وكذلك لأنها في قراءة عبد الله وأُبيّ(ابن خالويه، 1990).

ولم تكن الحجة مقتصرة على الشعر المسموع فقط، بل سمع عن العرب النثر أيضاً استخدموا فيه (أنَّ) بمعنى (لعلّ)، قال مكي: "وحجة من فتح الهمزة أنه جعل (أنّ) بمنزلة (لعلّ) لغة فيها على قول الخليل، حكي عن العرب: (إئتِ السوق أنّك تشتري لنا شيئاً) أي لعلك"(مكي، 1997).

وقد وصف القرطبي هذا الوضع بأنه كثير في لغة العرب(القرطبي، 1967) ولعلّه أراد بوصفه بالكثرة توجيه القراءات والبحث عن مسموع لها من القاعدة النحوية، بما يتفق مع شرط قبولها وهي موافقة العربية ولو لوجه وقد مثل على ذلك بقول دريد بن الصمّة:

أريني جواداً مات هُزلاً لأنني   أرى ما ترين أو بخيلاً مُخلَّداً

أي: أريني جواداً مات هُزلاً لعلّني   أرى ما ترينَ أو بخيلاً مخلّداً

(القرطبي، 1997، وخالد جمعه، 1989)

ومما وجهه علماء القراءات السبع على السماع ما جاء في قوله تعالى:

(يا أبتِ إني رأيتُ أحد عشر كوكباً) (يوسف، 4).

فقد قرأه ابن عامر (يا أبتَ) بالفتح وقرأ الباقون (يا أبتِ) بالخفض(ابن مجاهد، 1980، وابن زنجلة، ومكي، 1997)، وقد احتج علماء القراءات القرآنية السبع

لقراءة ابن عامر بما سمع عن العرب من حذف (التاء) أو (الهاء) ثم إعادتها مع الإبقاء على قيم الترخيم عن طريق الفتح مثل: (يا أميمَ) ترخيم، ثم أرجع التاء فأصبحت: (يا أميمةَ) وأبقى الفتحة التي تحمل معنى الترخيم وإلاّ لقال: (يا أميمةُ) لأن حكم المنادى البناء على الضم في مثل هذا الوضع.

وحجة ابن خالويه(ابن خالويه، 1990) أنه أراد: (يا أبه) بالهاء ثم رخّم الهاء، فبقي (يا أب) ثم أعاد إلى الاسم هاء السكت وأدرج وبقيتْ الهاء على فتحتها، كقولك: (يا طلحَ) في الترخيم، ثم تأتي بالهاء فتقول: (يا طلحة أقبل) وقد سمع عن النابغة قوله:

كِليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصب   وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ

(النابغة، 1976)

بنصب (أميمةَ).

وتابعه من علماء القراءات السبع مكي. إذ فتحة التاء عنده في (يا أبتَ) بمنزلة فتحة التاء في (يا طلحةَ) (مكّي،2000).

ولقراءة ابن عامر وجه آخر عند العكبري غير ما ذكره علماء القراءات السبع، هو: أنه أراد (يا أبتا) بالألف، لما سمع عن العجاج(العكبري، 1987، والقرطبي، 1967):

(يا أبتا علّك أو عساكا)

ثم حذفت الألف تخفيفاً.

ومما وجهه السماع أيضاً قوله تعالى: (قالوا إنْ هذانِ لساحرانِ) (طه، 63) فقد قرأه ابن كثير وحفص عن عاصم (قالو إنْ) بتخفيف (إنْ) وشدّد الباقون وقرأ أبو عمرو(هذين) بالياء، وقرأ الباقون (هذان) بالألف(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 2001، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وقد سمع عن بني الحارث بن كعب أنهم يجعلون المثنى بالألف في الرفع والنصب والجرّ، يقولون: (جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان)

(القرطبي، 1997) وقد حملت على هذه اللغة المسموعة عن العرب قراءة من قـرأ (إنّ) بالتشديد و(هذان) بالألف.

غير أن الشائع أن تكون (هذين) بالياء لأنه المثنى الذي علامة نصـبه اليـاء وهو منصوب بـ (إنّ) لأنه أسمها. لكن لم تكن في هذه القـراءة علامـة إعـراب المثنى (الياء) هنا بل هي الألف عندهم. لأن ذلك مسموع عن العرب، قال الشاعر:

إنّ أباها وأبا أباهـــا قد بلغا في المجد غايتاها

أي: إنّ أباها وأبا أبيها قد بلغا في المجد غايتيها

(ابن عقيل، د.ت)

قال ابن خالويه: " والحجة لمن شدد النون في (إنّ) وأتى بالألف في (هذان)، أنه احتجَّ بخبر الضحّاك عن العباس، أن الله تعالى، أنزل هذا القرآن بلغة كل حـيّ من أحياء العرب، وهذه اللفظة بلغة بلحارث بن كعب خاصة؛ لأنهم يجعلون التثنيـة بالألف في كل وجه لا يقبلونها لنصب ولا خفض"(ابن خالويه، 1990.

واحتج أيضاً القرطبي لهذه القراءة بقول شاعر من بني أسد(القرطبي، 1967):

فأطرق إطراق الشجاعِ ولو يرى مساغاً لناباه الشجاع لصمما

فلم يقل (لنابيه).

وقال أبو جعفر النحاس: "وهذا القول من أحسن ما حملت عليه الآية إذا كانـت هذه اللغة معروفة، وقد حكاها من يُرتضى بعلمه وأمانته، ومنهم أبو زيد الأنصاري، وهو الذي يقول: إذا قال سيبويه: حدثني من أثق به، فإنما يعنيني(النحاس، 1981).

وعلاوة على أن هذه القراءة توافق لغة بلحارث بن كعب فهي أيضاً توافق مـا ثبت في رسم المصحف(ابن خالويه، 1990).

أما من قرأ (إنْ) بالتخفيف وقرأ (هذين) بالياء أو (هذان) بالألف، فذلك أمرٌ متعلق بإعمال إن وإهمالها وليس هنا موضع حديثه.

ومن القراءات الموجه على السماع ما جاء في قوله تعالى: (إنّا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً) (الإنسان، 4).

فقد قرأ نافع وأبو بكر وهشام والكسائي (سلاسلاً) بالتنوين، وقرأ الباقون(سلاسلَ) بغير تنوين وكلّهم وقف عليه بالألف، إلا حمزة وقنبلاً فإنهما وقفا بغير ألف(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 2001، وابن زنجلة، 1997).

وحجة من صرف الممنوع من الصرف عند علماء القراءات أن وجهه السماع لأنه لغة مسموعة عن العرب نثراً وشعراً.

قال أبو علي الفارسي(الفارسي، 2001): وحجة من صرف (سلاسلاً) و(قواريراً) في الوصل والوقف أمران:

أحدهما أن أبا الحسن قال: سمعت من العرب من يصرف هذا ويصرف جميع ما لا ينصرف، وقال: هذه لغة الشعراء. لأنهم اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك.

والأمر الآخر: أن هذه الجموع أشبهت الآحاد لأنهم قد قالوا: صواحبات يوسف، فلما جمعوه جمع الآحاد المنصرفة، جعلوه في حكمها فصرفوها، وأنشدوا للفرزدق(الفرزدق، 1987):

وإذا الرجالُ رأوا يزيد رأيتهم خُضع الرقابِ نواكسي الأبصارِ

فقد روي البيت بكسر السين من (نواكس) وحذفت النون للإضافة وحذفت الياء كذلك لالتقاء الساكنين، وبقيت السين مكسورة في اللفظ، فدل جمعه على أنه يجمع كسائر الجموع والجموع كلها منصرفة، فصرف هذا أيضاً على ذلك(مكي، 1988).

وقد علل العكبري(العكبري، 1987) قراءة التنوين بإخراجها على الأصل ولسماع الشعر المماثل لهذا ولأن العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلاّ(أفعل منك)

والحق أن ما يصلح للشعر يصلح لغيره من كلام العرب، لأن الشعر اصـــل كـــلام العرب فكيف نتحكم في كلام العرب ونجعل الشعر خارجاً عليه(النحاس، 1981).

القياس:

القياس في اللغة: قياس الشيء يقيسه قيساً وقياساً إذا قدره علـــى مثالـــه(ابـــن منظور، د.ت)، وفي الاصطلاح وعند أهل الأصول: إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر، واختيار لفظ الإبانه دون الإثبات، لأن القياس مظهر للحكم لا مثبت، وذكر مثل الحكم ومثل العلّة، احتراز عن لزوم القول بانتقال الأوصـــاف، واختيـــار لفظ المذكورين ليشملّ القياس بين الموجودين وبين المعدومين(الجرجاني، 1985).

والقياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه(السيوطي، 1999) وإنما النحو قياس يتبع(مني إلياس، 1985) والقياس علمُ بمقـــاييس مســـتنبطة مـــن استقراء كلام العرب(السيوطي، 1999) وهو التلازم بين أمرين ويستدعي أحـــدهما الآخر على وجه الضرورة أو ما يشبه الضرورة أو ما يقابلها(منى إلياس، 1985) ، والقياس مصطلح يطلق على جملة العمليات الذهنية التي تؤدي إلـــى الاســـتنباط، أو على جزء من هذه العمليات فيراد به حمل فرع على اصل لعلـــه جامعـــة بينهمـــا، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البنـــاء أو التصـــريف(عبابنـــة، 1990).

ولقد رسم البصريون خطتهم بعد أن جعلوا نصب أعينهم الهدف الـــذي إليـــه يرمون وهو عصمة اللسان من الخطأ، وتيسير العربية على من يتعلمها من الأعاجم، ولذا تحروا ما نقلوا عن العرب، ثم استقروا أحواله، فوضعوا قواعدهم على الأعـــم الأغلب من هذه الأحوال، فإن تناثر هنا وهناك، نصوص قليلة لا تشملها سلكوا بهـــا بعد التحري من صحة العرب المحتج بكلامهم إحدى طريقتين: إما أن يتأولوها حتى تنطبق عليها القاعدة أو يهملوا أمرها لقلتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها جاعليها مـــن الصنف الذي سموه مطرداً في السماع شاذاً في القياس(الأفغاني، 1987).

تذكير الفعل إن فصل فاعله المؤنث عنه:

ويجوز تذكير الفعل وتأنيثه إذا فصل بين الفعل والفاعل فاصلُ وكلما كان الفاصل بينهما أطول كان تذكير الفعل أحسن، حتى أن بعض النحويين يرى بجواز تذكير الفعل مع فاعله المؤنث حتى ولم يوجد بينهما فاصل، قال سيبويه:" تقول العرب(قال فلانه).

أما مع الفاصل فتحذف تاء التأنيث مع الفعل، وكأن الذي فصل بين الفعل والفاعل قد قام مقامها، فتقول:(حضرت امرأة) بتاء التأنيث أما إذا فصلت حذفتها، تقول: حضر القاضيَ امرأة، وكأن(القاضي) قد سد مسدّ(التاء) التي للتأنيث(سيبويه، د.ت).

وعدّ علماء القراءات القرآنية السبع ذلك قاعدة قاسوا عليها عدداً من القراءات القرآنية السبع، منها ما جاء في قوله تعالى:(ولا يقبلُ منها شفاعةُ) (البقرة، 48).

فقد قرأ ابن كثير وأبو عمر(يقبل) بالتاء وقرأ الباقون(يقبل) بالياء(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 2001، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997). والحجة عند ابن خالويه لمن قرأ بالتاء أنه دلّ بها على تأنيث الشفاعة ولمن قرأ بالياء أنه لما فصل بين الاسم والفعل بفاصل جعله عوضاً من تأنيث الفعل(ابن خالويه، 1990).

والوجه عند ابن زنجلة(ابن زنجلة، 1997) لمن قرأ بالياء(أن تأنيث الشفاعه ليس حقيقياً، فلك في لفظه في الفعل التذكير والتأنيث تقول: قد قبل منك شفاعة وقبلت منك)، وقاس ذلك على قوله تعالى:(فمن جاءه موعظةُ) (هود، 94) لأن معنى موعظة ووعظ وشفاعة وتشفع واحد وهو من جهة يوافق ما ذهب إليه ابن خالويه من حيث إن الفعل عنده ذكر لأن الفاصل سدّ مسدّ التأنيث وذلك مقيس عنده على قوله تعالى:(لئلا يكون للناس عليكم حجةُ) (البقرة، 152).

ويقيس هذه القراءة على ما اتفق فيه القرّاء من القرآن الكريم وجاء فعله مذكراً والفاعل مؤنثاً ومنه قوله تعالى: (وقال نسوةُ) (يوسف، 30) وقوله تعالى: (وإن كان طائفة) (الأعراف، 87).

فإذا جاء التذكير كما في هذين الشاهدين من كلام الله تعالى من غير فاصل فهو مع الفاصل أجود وأقوى يقول مكي:" وكل ما وقع مثل هذا في التأنيث والتذكير، أقول: علّته كعلّة(ولا يقبل) فيستغنى عن إعادة هذه العلل وتكريرها فاعلم ذلك"(مكي، 1997: 238/1).

وعند سيبويه كلما طال الكلام الفاصل بينهما فالتذكير حسن(سيبويه، د.ت)، وقال الأخفش: حسن التذكير لأنك قد فرقت(النحاس، 1981).

والقراءتان بالتأنيث والتذكير جائزتان عند الأزهري(الأزهري، 1991)، لأن من قرأ بالتأنيث فلتأنيث الشفاعة ومن قرأ بالتذكير(أي: بالياء)، فلأن الشفاعة كالمصدر وإن كان لفظها مؤنثاً وهو كقول الله عز وجل:(وأخذت الذين ظلموا الصيحة) (هود، 94) وقال في موضع آخر:(وأخذ الذين ظلموا الصيحة) (هود، 67) لأن الصيحة وأن كان لفظها مؤنثاً فهي مصدر، وكل ذلك جائز عنده في كلام العرب.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى(من تكون له عاقبةُ الدار) (الأنعام، 135). فقد قرأ حمزة والكسائي(يكون) بالياء وقرأ الباقون(تكون) بالتاء(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 2001، وابن زنجلة، 1997، ومي، 1997).

والحجة في القراءتين عندهم، كالحجة في قوله تعالى " لا يقبل". وخلاصة القضية أنه يجوز تأنيث الفعل في الشواهد السابقة، التي تعددت فيها القراءات وتذكيره مثل (يقبل)، والتي كانت قراءة إجماع غير مختلف فيها مثل (أخذت) و(اخذ) لأنه فصل بينها وبين فاعلها المؤنث بفاصل قام مقام التأنيث قياساً على نهج العربية والتذكير أولى لوروده في الشواهد القرآنية وبإجماع القرّاء.

إضافة الشيء إلى نفسه:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، وذهب البصريون إلى انه لا يجوز، وحجة الكوفيين كثيرة ذلك في كلام العرب وكتاب الله، قال تعالى :(إنّ هذا لهو حقُّ اليقين) (الحاقة، 69) ، واليقين في المعنى هو نعت للحق، لأن الأصل فيه " الحق اليقين"، والنعت في المعنى هو المنعوت(الأنباري، د.ت).

وعلى ذلك وجّه علماء السبعة قراءة نافع وابن عامر وابن كثير وأبي عمرو، لقوله تعالى:(فجزاءٌ مثل ما قتل)(المائدة، 95) ، حيث قرؤوا " جزاء" من غير تنوين و " مثل " مجرور بالإضافة إلى جزاء(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 2001، وابن زنجلة، 1997).

يقول أبو علي الفارسي :" والحجة لمن أضاف من غير تنوين ان المضاف إليه لا يقع عليه المثل في المعنى"(الفارسي، 2001، 132/2)، واستشهد بقول دريد بن الصمة:

" وقاكِ اللهُ:" يا ابنة عمرو من الأزواج أمثالي ونفسي"

(دريد، 1981)

وقاس ذلك على " أني اكرم مثلك"، أي أكرمك.

ويقول مكي(مكي، 1997: 418/1):" وحجة من أضاف ان العرب تستعمل في إرادة الشيء مثيله(إني أُكرم مثلك) أي أكرمك"، ويقول عز وجل :" فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به"(البقرة 137)، أي بما آمنتم لا بمثله لأنهم إذا آمنوا بمثله لم يؤمنوا فالمراد بالمثل الشيء بعينه.

أما إضافة الشيء إلى نفسه فهي غير جائزة عند البصريين لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه، لأنه لو كان فيه تعريف لكان مستغنياً عن الإضافة، وان لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه ابعد من التعريف، إذ يستحيل ان يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه فوجب الاَّ يجوز كما لو كان لفضهما متفقاً(الأنباري، د.ت).

يوافقهم القرطبي في توجيه هذه القراءة لأن القراءة من غير تنوين وبالإضافة تقتضي ان يكون الجزاء غير المثل(القرطبي، 1967).

فإذا كان المضاف هو عين المضاف إليه فلا يجوز ذلك عند البصريين وعلى ذلك فإن القراءة المتفقة مع مذهب البصريين هي قراءة حمزة وعاصم والكسائي

بتنوين (جزاءً) ورفع (مثلُ) وحجة من قرأ على هذه الصورة، هو رفع (جزاءُ) بالابتداء و(مثلُ) صفة(مكي، 1997).

إضافة اسم الفاعل:

واسم الفاعل يعمل عمل فعله فيما بعده فيكون إعراب ما بعده طبقاً لموقعه ومن غير إضافة، وقد يكون ما بعد اسم الفاعل مجروراً بالإضافة.

وكلا الأمرين كثيرُ في الاستعمال وشائع ،وهو على قياس كلام العرب فإذا كان على ما سيأتي من الزمان فهو على التنوين، ومن غير إضافة ما بعده إليه أقيس وإذا كان اسم الفاعل على ما مضى من الزمان فهو على الإضافة أقيس(الزجاجي، د.ت).

وذلك كقراءة حفص لقوله تعالى:(ذلكم وأن الله موهنُ كيدِ الكافرين) (الأنفال، 18).

وحقيقة الأمر أنّ الإضافة هنا تحتمل ما مضى وما سيأتي من الزمان، وذلك طبقاً لما ذكر ابن زنجلة(ابن زنجلة، 1997)، عن قراءة حفص ل(موهن)من غير تنوين وخفض(كيد) بالإضافة(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1285هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997) ويقول الفرّاء:"وللإضافة معنى مضى من الفعل فإذا رأيت الفعل قد مضى فآثر الإضافة منه"، وقاس ذلك على قولهم (أخوك آخذُ حقِّه)، ويقبح عنده (آخذٌ حقَّهُ)، ولا يجوز عنده (هذا قاتل حمزة مبغضاً)، لأن معناه ماضٍ والقياس عنده(هذا قاتلُ حمزةَ) من غير تنوين وبالإضافة لأنه لا يدل على الحال أو الاستقبال(الفرّاء، د.ت، 420/2).

والقياس التنوين لأسم الفاعل ونصب (كيداً) إذا دلّ اسم الفاعل على الحال أو الاستقبال، وهذا هو وجه قراءة غير عاصم من السبعة عند علماء القراءات، ويقول ابن خالويه(ابن خالويه، 1992):" لمن نونَّ ونصب أنه أراد الحال والاستقبال"، وهذه القراءة مقيسة على " الأميُر خارجٌ الآن أو غداً"، عند ابن زنجلة(ابن زنجلة، 1997).

ثلاثٌ كلهن قتلت عمداً   فأخزى اللهُ رابعة تعود

أراد قتلهن .

وقد قاس ابن زنجلة قراءة ابن عامر برفع (كلٌ) على قولهم(زيدٌ ضربت)، لأن الفعل إذا تقدم عليه مفعوله لم يقو عمله فيه قوّته إذا تـأخر، وإن قلـت (زيـد ضربتَ) جاز لكن على ضعف(ابن زنجلة، 1997).

ويقول مكي(مكني، 1997): " الرفع بالابتداء مع تقدير هاء محذوفة، ويقـبح حذف الهاء مع الرفع إلا في شعر ويجوزه في الصلات و الصفات، وهذه القـراءة فيها بُعدٌ لحذف الهاء من غير صلة أو صفة وإنما أجاز الرفع من إجازة على القياس على إجازاتهم النصب مع الهاء في قوله:" زيداً ضربته"، فكما جاز النصب مع اللفظ بالهاء كذلك يلزم ان يجوز الرفع مع حذف الهاء.

غير أن مكي يقول في مشكل الإعراب(مكي، 1988، 716-718):(إن من رفع "كلٌ" فقد رفعه بإضمار مبتدأ و التقدير (أولئك كلٌ وعد الله الحسـنى)، وهـذه حجة أخرى للرفع لكنها لا تنفي رفع (كلٌّ) بالابتداء.

لا النافية للجنس:

ويذكر النحاة أن (لا) هذه نص في نفي الجنس ، ولا يراد بها نفي الوحـدة، فحين تقول:(لا رجل ها هنا)، نفيت أن يكون أحدٌ من جنس الرجال هناك بخـلاف قولك "لا رجلٌ هاهنا) لأنك بهذا يحتمل أن تكون قد نفيت جنس الرجال، كما يحتمـل أن تكون نفيت واحداً من هذا الجنس لذلك جاز أن تقول: (لا رجلٌ هنا بل رجـلان) (السامرائي، 1989).

وقد وجّه علماء السبعة قراءة السبعة إلا أبا عمرو وابن كثير قياساً على كلام العرب وكلام الله عز وجلّ ذكره في القرآن فيما اجمع عليه القرّاء السبعة، وذلـك في قوله تعالى:" فلا رفث ولا فسوق في الحج"(البقرة، 97)، قرأ ذلك ابن كثير وأبو عمرو (رفثٌ) و(فسوقٌ) رفعاً منوناً، وقـرأ ذلـك البـاقون نصـباً وغيـر منـوّن (رفثَ)و(فسوقَ) (ابن خالويـه، 1992، وابـن زنجلـة، 1997، ومكـي، 1997، والأزهري ، د ت) ، ويختار ابن خالويه القراءة بالنصب من غير تنوين في النفـي

إذا تتكرر، وإذا تكرر استوى عنده الرفع والنصب(ابن خالويه، 1992)، وقياس ذلك عند مكي من كلام العرب(لا رجلَ في الدار)، فتنفي جميع الرجالِ ولا يكون ذلك إذا رفع ما بعد (لا)، ثم يقول :(والفتح وجه القراءة لعمومه ولإجماع أكثر القرّاء عليه) (مكي، 1997).

وقد قاس الأزهري قراءة النصب على كلام الله الذي لا خلاف في قراءته، وذلك على قوله تعالى " لا ريب فيه"(البقرة، 2)، ثم يقول :" ولو قرىء (ولا جدالٌ) بالرفع والتنوين، فكان ذلك جائزاً في كلام العرب"، وأما في القرآن فلا يجوز لأن القرآن سنة متبعةٌ ولمْ يقرأ بها أحدٌ من القرّاء(الأزهري، 1991).

والنصب على التبرئة عند مكي(مكي، 1997) رأي: على نفي الجنس كما في قوله تعالى:" لا ريب فيه".

رسم المصحف :

الرسم في اللغة: الأثر، وقيل: بقية الأثر، وقيل: هو ما ليس شخص من الآثار، وقيل: هو ما لصق بالأرض منها، ورسم الدار: ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض والجمع أرسمٌ ورسومٌ ورسم الغيث الدار" عفّاها وأبقى فيها أثراً لاصقاً بالأرض قال الحطيئة:

امن رسم دارٍ مُربعٌ ومصيفُ لعينيك من ماء الشؤون وكيفُ

(الحطئية، 1967)

والرسم في الاصطلاح : ما كتبت عليه المصاحف الأئمة في عهد عثمان وبأمره(الفضلي، 1979) ، وطريقة كتابة كلمات القرآن في المصاحف من حيث عدد الحروف ونوعها لا من حيث شكل الخط وجماليته(حمد، 1981).

وكان من شروط صحة القراءة مطابقة الرسم القائم على أساس ان الخليفة عثمان عندما أمر بتوحيد المصاحف وكتابتها استهدف ان تنطوي المصاحف على جميع الحروف التي استقر عليها نصُّ القرآن في العرضة الأخيرة(الفضلي، 1979)، وقد أتت كتابة القرآن على وفق ما اقره عليه الصلاة والسلام في الكتابة التي تمت بين يديه علية الصلاة والسلام(الكعك، 1986).

وقد حضي القرآن الكريم من عناية العلماء بكل ما يتعلق بأسباب حفضه وصيانته، ما يلفت النظر ويستحق الثناء والتقدير، ومن ذلك انهم دوّنوا لنا وصفاً دقيقاً، لطريقة رسم الكلمات في المصاحف التي نسخت في زمن الخليفة الثالث وبأمره عثمان بن عفان –رضي الله عنه–، نقلاً عن الصحف التي جمع فيها القرآن في خلافة أبي بكر الصديق– رضي الله عنه– عن القطع التي كتب عليها القرآن إملاء من النبي– عليه الصلاة والسلام– وكتب في ذلك المُؤلفات الكثيرة(ابن وثيق، 1988).

حتى أننا اليومَ يمكن ان نعطي وصفاً كاملاً لطريقة رسم الكلمات في المصاحف العثمانية التي كتبت في خلافة عثمان من خلال الكتب التي وصلت إلينا في هذا الموضوع.

ومن الواضح انّ كتب الاحتجاج للقراءات القرآنية السبع عدّت رسم المصحف من الأصول التي يحتج بها لكثير من القراءات القرآنية، ورأى الباحث ان الرسم يمكن ان ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي :

أ- الرسم الواقع في الاسم.

ب- الرسم الواقع في الفعل .

ج- الرسم الواقع في الحرف.

أولاً: الرسم الواقع في الاسم :

وذلك كقوله تعالى :" وما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم"(النساء، 66).

قرأ الستة(إلا قليلٌ) بالرفع، وقرأ ابن عامر (إلا قليلاً) بالنصب(ابن مجاهي، 1997، ومكي، 1997)، وقال ابن مجاهد(ابن مجاهد، 1997) (وكذلك هي في مصاحفهم)، وقال مكي(مكي، 1997):(قرأه ابن عامر بالنصب على الاستثناء وعلى الاتباع لمصاحف أهل الشام فإنها في مصاحفهم بالألف، فأجرى النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء ، فأجيز فيه الرفع مع ذكر (أحد)، إذ لا يجوز فيه الرفع مع حذف أحد وهو الاختيار، لأن أكثر المصاحف لا ألف فيها في (قليل)، ولأن عليه بني الإعراب وهو الأصل.

ويقول العكبري(العكبري، 1979) عن قراءة الرفع: بالرفع بدلاً من الضمير المرفوع أي واو الجماعة في (فعلوه) وعليه المعنى لأن المعنى (فعله قليل منهم)، في توجيه رواية النصب، يقول: وبالنصب على اصل باب الاستثناء، ولا يفوت العكبري أن يقرر بأن وجه الرفع أقوى من وجه النصب.

وعلى هذا فإن أسلوب الاستثناء التام المنفي يجوز فيه وجهان للمستثنى أحدهما: أن يتبع المستثنى منه على البدل أي يتبع واو الجماعة ، وثانيهما: ان ينصب على الاستثناء، ولطالما أن أهل الشام يثبتون الألف في (قليلاً)، فهي عندهم على أحد الوجهين الجائزين وهو الاستثناء.

ومن ذلك قوله تعالى: (قالوا إن هذان) (طه، 63) ، قرأ أبو عمر (هذين) بالياء لأنه اعمل (إن) وقرأ الباقون(هذان) بالألف(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، وابن خالويه، 1992).

يقول ابن خالوية(ابن خالويه، 1992):" لم يغيروا ما ثبت في رسم المصحف" وهو من قرأ بالألف، والحجة عنده لمن قرأ بالياء ما روي عن عائشة ويحيى بن يعمر أنه لما رفع المصحف إلى عثمان قال: أرى فيه لحناً وسيتعلمه العرب بألسنها.

وهذه رواية لا يجب أن نسلم أمرنا لها من حيث إن القرآن لا لحن فيه لأن الله تكفل بحفظه، يقول تعالى: (إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون) (الحجر، 9) ، ولا يمكن أن يتركه لعبث البشر، ثم إن من روى عنه الحديث هو عثمان الذي تنزهه سيرته عن مثل هذا الإهمال للقرآن الكريم.

فالألف إذن ثابتة في رسم الصحف طبقاً لما ذكره ابن خالويه، ولم يختلف رسم المصحف مع مضمون اللغة، وهو يرى ان الألف في مثل هذا هي لغة، وعلى ذلك فإن لهذه القراءة (بالألف) أصلان: أنها لغة وأنها رسم مصحف.

ومثل ذلك قوله تعالى:" تبارك اسمُ ربّك ذي الجلال والإكرام"(الرحمن، 78)، فقد قرأه ابن عامر (ذو)، و قرأ الباقون(ذي) (ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن خالويه، 1992، مكي، 1997).

وقد وجه ابن مجاهد قراءة ابن عامر على أنها رسم مصحف، قال:" كذلك في مصاحف أهل الشام"(ابن مجاهد، 1980)، وقال ابن خالويه(ابن خالويه، 1992):" جعله (أي ابن عامر) وصفاً للاسم وجعله الباقون وصفاً لربك، ووافقه مكي، في وصف رسم المصحف كما وافقه في الإعراب.

وفي حرف ابن مسعود (ذي) بالياء فيهما جميعاً، وقرأ الباقون (ذي) بالياء جعلوه صفة للرب، فكذلك هي بالياء في اكثر المصاحف سوى مصحف أهل الشام، وهو الاختيار لأن الجماعة عليه ولأنه وجه الكلام، ويعلق العكبري(العكبريّ، 1979) على ذلك قائلاً: (ذي الجلال" نعت لربك)، وهو أقوى لأن الاسم لا يوصف.

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى:(وكلاً وعد الله الحسنى) (الحديد، 10) ، قرأه ابن عامر(كلٌ) بالرفع(ابن مجاهد، 1980)، وقال ابن مجاهد:(و كذلك هي في مصاحف أهل الشام، ويعتبر العكبري(العكبري، 1979)، (كلاً) بالنصب (وهي قراءة الجماعة) مفعولاً أولاً لوعد والحسنى مفعولاً ثانياً، وقراءة (كلٌ) بالرفع بمعنى كلهم، والعائد محذوف ، أي : وعده الله.

ولما كانت (كلٌ) في مصاحف أهل الشام من غير ألف فإن الرسم القرآني يجعلها تقتصر على إعراب واحدٍ وهو الابتداء على معنى (كلّهم)، والمعروف ان خبر المبتدأ إن كان جملة فعلية فلا بد من ضمير يعود على المبتدأ ويقدره علماء الاحتجاج تقديراً، وهو (وعدهُ الله).

الرسم الواقع في الفعل:

مثال ذلك قوله تعالى:" مالك يوم الدين"(الفاتحة، 4)، قرأ عاصم والكسائي (مالك يوم الدين)بألف، وقرأ الباقون بغير ألف(ابن زنجلة، 1997) إنّ قراءة (مَلَكَ)بصيغة الفعل مما يحتمله رسم المصحف باعتباره كان يجرد الكلمة من ألف المدّ أحياناً كما في (الرحمن) والرجلن) أي: الرجلان وغير ذلك، هي توافق أحد وجوه الإعراب ما دامت تجعل من لفظة(يوم)، مفعول به للفعل (مَلَكَ) الذي يعود على الباري عز وجل(دمشقية،د.ت).

كذلك قوله تعالى :" فنجيَ من نشاء"(يوسف، 110)، قرأ عاصم وابن عامر بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء ، وقرأ الباقون بنونين وتخفيف الجيم وإسكان الياء(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997)، قال الفارسي(الفارسي، 1385هـ) عن قراءة الجمهور إلاّ عاصماً وابن عامر:" ليس هذا موضعاً يدغم فيه إنما أراد أنها محذوفة النون الثانية، في الكتاب وفي اللفظ بنونين الأولى متحركة والثانية ساكنة والساكن لا يدغم فيه متحرك، وكذلك النون لا تُدغم في الجيم فمن قال: يدغم فهو غلط لكنها حذفت من الكتابّ وهي في اللفظ مثبتة، والحجة عند ابن خالويه(ابن خالويه، 1992) لمن قرأها بنون واحدة انّه جعله فعلاً ماضياً بُني لمالم يُسمَ فاعله، وسهّل ذلك عليه كتابته في السواد بنون واحدة لأنها خفيت للغنة لفظاً وحذفت خطّاً، و الحجة لمن قرأه بنونين أنّه دلّ بالأولى على الاستقبال و بالثانية على الأصل و أسكن الياء علماً للرفع.

وقال ابن زنجلة(ابن زنجلة، 1997): وكتبوا في المصاحف بنون واحدة على الاختصار، ويحتج مكي(مكي، 1997) لمن قرأ بنون واحدة أنها في أكثر المصاحف بنون واحدة، ويعلل ابن قتيبة(مكي، 1997) الكتابة بنون واحدة في المصاحف لأن الثانية خفيت عند الجيم، واختار القرطبي(القرطبي، 1967) القراءة بنون واحدة لأنها في مصحف عثمان وسائر مصاحف البلدان بنون واحدة.

ومن ذلك قوله تعالى:" وما أنت بهادي العمي"(النمل، 81)، قرأه حمزة (تهدي) بالتاء على وزن تفعل و (العمي) بالنصب بتهدي(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997) قال الفارسي(الفارسي، 1385هـ): أريد به (تهدي) تفعل ولم يرد به اسم الفاعل وإذا أريد تفعل تثبت الياء في الوصل و الوقف ، ولعل حمزة في قراءته (تهدي) اعتبر ذلك أنه كان مكتوباً بالخط من غير الف.

ويقول ابن زنجلة(ابن زنجلة، 1997): (أفأنت تهدي العمي)، والمعنى أنّك لا تهديهم ، فعلى قول أهل الحجاز وهو لغة التنزيل يرتفع ب(ما) و(تهدي) في موضع نصب بأنه الخبر.

والحجة عند ابن خالويه(ابن خالويه، 1992): لمن قرأه بالتاء انه جعله فعلاً مضارعاً لاسم الفاعل لأنه ضارعه في الإعراب وقام مقامه، في الحال فأعطي الفعل بشبهه الإعراب وأعطي اسم الفاعل بشبهة الإعمال ، والفعل ها هنا مرفوع باللفظ في موضع نصب بالمعنى، و(العمي) منصوبون بتعدّيه إليهم، وعلى هذا تأتي الحجة في سورة الروم إلاّ في الوقف فإن الوقف هاهنا بالياء وفي الروم بغير ياء اتباعاً لخط السواد.

الرسم الواقع في الحرف:

وذلك كأن يزُاد حرف يكون له اثرٌ على إعراب كلمة كما في قوله تعالى: "والزّبر والكتاب"(آل عمران، 184).

قرأ ابن عامر (وبالزبرِ) بزيادة باء ، وقرأ هشام(القطان، 1997) و (بالكتاب) بزيادة باء أعاد الحرف للتأكيد(ابن مجاهد، 1997، والفارسي، 1385، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997)، وهي في مصاحف أهل الشام بالباء ، واختلف النحويون في ذلك، فقالت طائفة إثباتها وطرحها بمعنى واحد وفرّق الخليل بينهما، فقال: إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، فكأنك مررت بهما مروراً واحداً، وإذا قلت : مررت بزيد وبعمرو فكأنك قد مررت بهما مرورين حتى تقع الفائدة بإثبات الحرف لأنّه جاء لمعنى(ابن خالويه، 1992، وابن زنجلة، 1997).

وذكر مكي(مكي، 1997) ان القراءة بالباء في (وبالزبر) كذلك هي في مصاحف أهل الشام ، وذكر ان قراءة الباقين بغير باء لأن حرف العطف أغنى عن اعادة حرف الجر ، فتقول: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ وخالدٍ، فلا تعتبر حرف الجر، فهو المستعمل وهو أخصر ، ثم يقول: وأيضاً فإنها بغير باء في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة.

وكذلك قوله تعالى :(أو أن يُظهر) (المؤمن، 26) ، قرأه عاصم وحمزة والكسائي (أو أن) بإسكان الواو وهمزة قبلها جعلوها (أو)، وقرأ الباقون(وأن) بفتح الواو من غير همزة قبلها(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

الفصل الثاني

الإسناد

تناولت كتب اللغة موضوع الإسناد منذ بداية عصر التأليف اللغوي العربـــي، فبينت مضمونه وفصلت فيه وذكرت أنه ينقسم إلى قسمين:

إسناد اسمي: ويتكون من المبتدأ والخبر

وإسناد فعلي: ويتكون من الفعل والفاعل

قال سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغنى واحد منهما عـن الآخر، ولا يجّد المتكلم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهـو قولـك: (عبد الله أخوك) و (هذا أخوك)" ومثل ذلك (يذهب عبد الله) فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء،(سيبويه، د.ت، 23/1).

ولما كان الإسناد متعدد القضايا، فقد وجد فيه علماء القراءات وجوها كثيـرة، وجهوا عليها القراءات القرآنية. إذ وجدت الدراسة الأقسام الآتية:

أولاً: الإسناد الاسمي وقضاياه

وهي

1- المبتدأ
2- إضمار المبتدأ
3- الخبر
4- حذف الخبر
5- تقديم الخبر
6- كان التامة
7- تقدم خبر كان على اسمها
8- إن وأخواتها
9- إعمال (إنّ) وكفّها عن العمل
10- (إنّ) و(أنّ) الثقيلتان و (أنْ) الخفيفة
11- لا النافية للجنس
12- أفعال المقاربة

ثانياً: الإسناد الفعلي وقضاياه

1- الفعل المسند إلى متكلم ومخاطب وغائب

2- اختلاف المسند طبقا لعدد المسند إليه

3- ما لم يسمَّ فاعله

وفيما يأتي تفصيل منهجهم في التوجيه والتمثيل عليه

أولاً: الإسناد الإسمي وقضاياه

1- المبتدأ:

وهو الركن الأول من ركني الإسناد في الجملة الاسمية، وقد عرفه النحاة بأنه الاسم العاري من العوامل اللفظية غير الزائدة، مجردا عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنى به(الأشموني، 1998، وابن يعيش، د.ت، والسيوطي، 1957) وقد قرئت كثير من الكلمات رفعا ووجه علماء السبعة رفعها على الابتداء في كثير من المواضع، كما جاء في قوله تعالى: "والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً، وصية لأزواجهم"(البقرة، 240).

قرأ نافع وابن كثير والكسائي (وصية) بالرفع وقرأ الباقون بالنصب ، غير أنه روي عن عاصم القراءتان فقد روى أبو بكر عنه (وصيةٌ) رفعاً وروى حفص عنه (وصيةً) نصباً(ابن مجاهد، 1980، الفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وحجة من قرأ (وصيةٌ) بالرفع عندأبي عليّ الفارسي، أنه يجوز أن يرتفع (وصية) من وجهين. أحدهما: الابتداء، والخبر (لأزواجهم) وثانيهما: الابتداء أيضاً والخبر مقدّر أي: (عليهم وصية) (الفارسي، 1385هـ) وكلا الوجهين يرفعان (وصية) بالابتداء، ووافقه ابن زنجلة (ابن زنجلة، 1997) بوجهي الرفع على الابتداء، وقياس الرفع على تقدير (وصية لأزواجهم) عنده، قولهم: (سلامٌ عليك). والابتداء بالنكرة في مثل هذا له حجة عند مكي(مكي، 1997) وحجته أن النكرة وقعت في موضع تخصيص، كقولهم (خير بين يديك). ولأنه في موضع دعاء والأصل في الأدعية الأفعال(الخوارزمي، 1990).

وقد توافق إعراب العكبري(العكبري، 1987) لقراءة الرفع مع توجيه علماء القراءات السبعة، فقد أعرب (وصية) مبتدأ وخبره عنده شبه جملة (فعليهم) المقدرة.

وقد جاءت قراءة أبي عمرو وابن عامر وابن كثير على ذلك في قوله تعالى: "وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص"(المائدة، 45).

قرأ نافع وعاصم وحمزة (العينَ والأنفَ والأذنَ والسنَّ والجروحَ) جميع ذلك بالنصب، وقرأ الكسائي جميع هذه الكلمات بالرفع ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وابن كثير جميع الكلمات نصباً إلا (الجروحُ) فقد رفعوها(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وحجة رفع (الجروح) عند أبي عليّ الفارسي الابتداء(الفارسي، (1385هـ) والدليل على الابتداء هو انقطاعها عما قبلها لأنه فُقد تأثير (أن) على (الجروح) بسبب بعدها وطول الكلام(ابن خالويه، 1992)، ودليل آخر على عدم تأثير (أن) على (الجروح) أنه لم يذكر بعد (الجروح) شبه جملة كما ذكرت أشباه الجمل بعد سابقاتها (بالنفس، بالعين، بالأنف، بالأذن، بالسن)، ووافق ابن زنجلة(ابن زنجلة، 1997) ومكي)(ابن مكي، 1997) أبا علي الفارسي في توجيه هذه القراءة.

والاستئناف هو سبب الرفع ويكون بعد القطع(الداني، 1987) وإعراب الجروح مبتدأ مرفوع بالابتداء (وقصاصٌ) الخبر.

وعلى ذلك جاءت قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: "قل إن الأمر كلُّه لله")(آل عمران، 154) فقد قرأ (كلُّه) بالرفع ونصب الباقون(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

فجعل (كلُّ) مبتدأ مرفوعاً بالابتداء. (والهاء) ضمير متصل في محل جر بإضافته إلى (كل) عائد على (الأمرَ) و (لله) خبر المبتدأ و (كلُّ) عنده اسم يمكن الابتداء به كسائر الأسماء ولا ينقطع للتوكيد فقط. قال أبو علي الفارسي(الفارسي، 1385هـ)"وهو الابتداء به كسائر الأسماء كقوله تعالى: "وكلهم آتية يوم القيامة فرداً(مريم، 95) ووافقه في توجيه قراءة أبي عمرو ابن خالويه ومكي(ابن خالويه، 1992، ومكي، 1997)، وذكر ابن خالويه أن الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر (كله

لله) هي خبر (إنّ) وقد وافقته كتب إعراب القرآن(الطيب، 1992) فجاءت قراءة أبي عمرو موافقة لسنن العربية قال الفرّاء(الفراء، 1983) فمن رفع جعل (كـلّ) اسـماً فرفعه باللام في (لله).

2- إضمار المبتدأ

ويضمر المبتدأ في كثير من كلام العرب وذلك إذا كان الشخص الـذي تريـد ذكره معروفا لديك، وقد ذكر سيبويه "هذا باب يكون المبتدأ منـه مضـمراً ويكـون المبني عليه مظهرا وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لـك علـى معرفـة الشخص فقلت: (عبد الله وربي) كأنك قلت: (ذاك عبد الله وربي) أو (هذا عبـد الله) (سيبويه، د.ت)، وقد وجه علماء القراءات السبع كثيراً من القراءات القرآنية علـى هذا النحو في غير موضع من كتب الاحتجاج وقد جاءت على ذلك قـراءة حمـزة لقـوله تعالى: "تلك آيات الكتاب الحكيم. هدىً ورحمةً للمحسنين" (لقمان، 2، 3)فقـد قرأ حمزة (ورحمةٌ) بالرفع ونصـب البـاقون(ابـن مجاهـد، 1980، والفارسـي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وابن الجزري، دزت).

ووجه قراءة حمزة أنه عطف (رحمةٌ) على (هدىً) و (هدىً) عنـده مرفوعـة بإضمار مبتدأ.

والرفع عند أبي عليّ الفارسي على إضمار مبتدأ وهو (هو هـدىً ورحمـةٌ) (الفارسي، 1385هـ) وأحد وجوه الرفع عند أبي خالويه هو إضمار مبتـدأ فوافـق بذلك رأي ابن علي الفارسي، وقد ذكر وجها آخر للرفع وهو الرفع علـى الابتـداء وشبه الجملة (للمحسنين) الخبر(ابن خالويه، 1992)

كما يذكر ابن زنجلة وجهين لرفع (هدىً ورحمةٌ) يوافق فيهما ابن خالويه(ابـن زنجلة، 1997) ويقوي مكي الرفع بإضمار مبتدأ فيقول: "وحجة من رفع أنه أضمر مبتدأ وجعل (هدىً) خبراً وعطف عليه (رحمةٌ) تقديره (هو هدىً ورحمـةٌ) (مكـي، 1997)

وإعراب هذه الآية طبقا لقراءة حمزة هو أن (رحمةٌ) اسم معطوف على (هدىً) و (هدىً) اسم مرفوع؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف(العكبري، 1987)

فقد اتفق علماء القراءات السبع وعلماء اللغة في توجيه هذه القراءة فطابقت في وجهها سنة العرب في إضمار مبتدأ إذا كان غاية في المعرفة وكان ذكره لا يؤدي معنى إضافيا جديداً.

وعلى هذا وجه علماء القراءات السبع قراءة نافع وابن عامر و (يعلم) بالرفع (ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997) في قوله تعالى: "أو يوبقْهنّ بما كسبوا ويعف عن كثير. ويعلم الذين يجادلون في آياتنا مالهم من محيص" (الشورى، 34، 35).

قال أبو علي الفارسي: "ومن قرأ (ويعلم الذين يجادلون) بالرفع استأنف لأنه موضع استئناف.. وإن شئت جعلته خبرا لمبتدأ محذوف" (الفارسي، 1385هـ)

والرفع عند ابن زنجلة(ابن زجلة، 1997) هو مثيل (أن أكرمك) والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف عند مكي لأنه لا يحسن العطف على اللفظ الذي قبله(مكي، 1997).

3- الخبر

وهو الركن الثاني من أركان الإسناد الاسمي طبقا لأكثر الكلام وتتم فائدة الكلام به لأن المبتدأ وحده لا فائدة معنوية مرجوة منه، وهو مبني على المبتدأ(سيبويه، د.ت).

وقد كان للخبر أثر في توجيه القراءات القرآنية عند علماء القراءات السبع فوجهوا إعرابها على الخبر، ومثال ذلك قوله تعالى: "جزاءً من ربِّك عطاءً حساباً. ربِّ السماوات والأرض وما بينهما الرحمنِ لا يملكون منه خطابا" (التساؤل (النبأ)، 36، 37) فقد قرأ عاصم وابن عامر بخفض (الرحمن) ورفعه الباقون، وقرأ حمزة

وعاصم والكسائي وابن عامر بخفض (ربِّ) ورفعه الباقون(ابـن مجاهـد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

ورفع (ربُّ) لأنه مبتدأ، ورفع (الرحمنُ) لأنه خبر للمبتدأ وحق الخبر الرفـع، قال أبو علي الفارسي: " أنه قطع الاسم الأول من الجر الذي قبله (من ربّك) فابتدأه وجعل (الرحمنُ) خبره"(الفارسي، 1385هـ).

وقد اتفق معه على توجيه قراءة من رفع الاسمين (ربُّ) و (الرحمن) علمـاء القراءات السبع(ابن خالويه، 1992، وابن زنلجة، 1997، ومكي، 1997) لأنـه إن كان الخبر اسماً ظاهراً صحيحاً مفرداً كان الرفع فيه ظاهراً نحو قولك (محمدٌ رسولُ الله) فرفع الخبر (رسولُ) لأنه اسمٌ ظاهرٌ صحيحٌ، وجاء على ذلك (الرحمنُ) رفعـاً في قراءة من رفع.

وقال بعضهم بأن رفع (ربُّ) على الابتداء لكن الخبر عندهم ليس (الرحمنُ) بل قوله تعالى: "لا يملكون" (الطيب، 1992).

ومما وجه رفعه الخبر قراءة من رفع (ربُّ) في قوله تعالى: (ربِّ السـماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين) (الدخان، 70).

قرأه عاصم وحمزة والكسـائي بخفـض (ربِّ) وقـرأ بـاقي السـبعة (ربُّ) بالرفع(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلـة، 1997، ومكـي، 1997، وابن الجزري، د.ت).

ورفع (ربُّ) على الخبر وتقدير ذلك (هو ربُّ) واتفق علماء القراءات السـبع على هذا الوجه فإذا كان الاسم ظاهراً صحيحاً مفرداً خبراً فالضم علامـة إعرابـه وكذلك الحال في (ربُّ).

وقد أورد علماء القراءات السبع وجها آخر للرفع وهو الابتداء وجملة (لا إلـه إلا هو) الخبر أو خبرٌ بعد خبر(مكي، 1997، والعكبري، 1979)

وقد اتفق علماء إعراب القرآن مع علماء القراءات السبع في توجيه قراءة الرفع في (ربٌّ) فكان رفعها على الخبر أو على الابتداء.

أما الرفع على الخبر وعلى تقدير (هو ربٌّ) فهو شبيه بما ورد في إضمار المبتدأ.

4- حذف الخبر

يكثر حذف الخبر للإيجاز والاختصار في كلام العرب فإن لم يؤد ذكره معنى إضافياً فالأولىّ حذفه.

ويكثر حذف الخبر لأغراض جمالية وبلاغية في التعبير كالإيجاز والاختصار(الاشين، د.ت).

جاء في محكم التنزيل: "وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر إن الله بريء من المشركين ورسوله" (التوبة، 3) فالآية تفيد أن الله ورسوله بريئان من المشركين الذين ظلوا على ضلالهم وابوا الإقرار بوحدانية الله وقد أفادت الآية هذا المعنى بجملتين، الأولى: (إن الله بريء من المشركين) والثانية معطوفة على الأولى وهي: (ورسوله برئ من المشركين) فالمسند في الجملة الثانية وهو الخبر حذف لوجود قرينه قوية تدل عليه، فتكراره لا معنى له، والحذف هنا مقصود به الاختصار والإيجاز.

أما من حيث التركيب فتكاد كتب النحو تتفق على ذكر أربعة مواضع مشهورة لهذا الحذف(ابن عقيل، د.ت، وابن هشام، 1974) وهي: أن يكون المبتدأ بعد (لولا) وأن يكون المبتدأ من الألفاظ التي تستخدم في القسم أو بتعبير كتب النحو (نصٌّ في اليمين) وأن يتعاطف المبتدأ مع اسم آخر بواو تدل على المصاحبة، وإذا اغنت عن الخبر حالٌ لا تصح لأن تسد مسد الخبر، وقد وجه علماء القراءات السبع قراءة قوله تعالى (عزير) بغير تنوين على حذف الخبر ذلك لأنه دل عليه دليل وذكر الخبر يثقل الكلام قال تعالى: (قالت اليهود عزير ابن الله) (التوبة، 30).

قرأ عاصم والكسائي (عزير) بالتنوين وقرأ حمزة ونافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر (عزير) من غير تنوين(الفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، وابن خالويه، 1992، ومكي، 1997، وابن الجزري، د.ت).

فمن قرأ من غير تنوين في (عزير) فقد حذف الخبر وتقدير ذلك (عزير بن الله نسيبنا أو صاحبنا).

ويرى الفارسي: أن الحجة لمن قرأ بغير تنوين أنه أضمر المبتدأ أو الخبر(الفارسيّ، 1385هـ)

أما إضمار المبتدأ أو الخبر فذلك يعود لتقدير الكلام فمن كان تقدير الكلام عنده (عزير بن الله نبيّنا أو نسيبنا) فالمحذوف عنده الخبر، وإن كان تقدير الكلام (نبينا أو نسيبنا عزير بن الله) فالمحذوف عنده المبتدأ وقد وافق ابن زنجلة ومكي أبا علي الفارسي فيما ذهب إليه في توجيه عدم التنوين(ابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

غير أن ابن خالويه يرى أن موضع (عزير) الابتداء سواء في ذلك التنوين وغير التنوين و (ابن) خبر له وهو عنده غير محذوف أما التنوين من عدمه فذلك من باب صرف الاسم أو عدم صرفه فصرفه على أن يجعل عربيا لأنه على مثال المصغرات من الأسماء العربية، وحذف التنوين لكثرة الاستعمال وذلك يتطلب أن يكون (ابن) نعتا، وقد يحذف التنوين من يقول بأن (عزير) اسم أعجمي وإن كان مصغراً(ابن خالويه، 1992).

وقد ذكر العكبري ما يؤيد توجيه علماء القراءات السبع في القراءة من غير تنوين وذلك "أن يكون (عزيز) مبتدأ و (ابن) صفة والخبر محذوف؛ أي: (عزيز ابن الله صاحبنا) (العكبري، 1979، 1987).

لقد اتفق علماء القراءات ومعربو القرآن على أن التقدير هو الأمر المهم في توضيح الركن المحذوف من ركني الإسناد الاسمي في هذه القراءة لأن الركنين قد تساويا في التعريف فالأول منهما هو المبتدأ وهذا هو المشهور.

إذ يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقا وقيل المشتق خبر وإن تقدم نحو (القائم زيد) (ابن هشام، د.ت، والسامرائي، 1989).

5- تقديم الخبر

تتيح العربية لأبنائها حرية تقديم الخبر على المبتدأ على الرغم من أن الأصل التوليدي له أن يتأخر عنه(الأشين، د.ت).

قال ابن عقيل: "ينقسم الخبر بالنظر إلى تقدمه على المبتدأ وتأخره عنه إلى ثلاثة أقسام، قسم يجوز فيه التقديم والتأخير.. وقسم يجب فيه تأخير الخبر، وقسم يجب فيه تقديم الخبر" (ابن عقيل،).

وتقديم المسند يؤدي إلى أغراض بلاغية جمالية في التعبير أهمها: تخصيص المسند بالمسند إليه(لاشين، د.ت، والسامرائي، 1989)، وذلك نحو قوله تعالى: (له الملك وله الحمد) (التغابن، 1)، قدّم الظرفين ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله لا بغيره. ولو كان (الملك له) لدل ذلك على الأخبار بان الملك له دون نفيه عن غيره، وهذا يؤكد أن التقديم والتأخير ليسا حلية زخرفية ولا مجرد رغبة تتم بغير هدف أو قصد بل لهما غاية بلاغية وقيمة جمالية(لاشين، د.ت).

وخلاصة القول إن الخبر يتقدم على المبتدأ حتما إذا وجد في الجملة دلائل لفظية تحدد موضع الخبر أولاً وموضع المبتدأ أخيراً، فإذا كان الخبر اسم استفهام مثل (أين وكيف) فإنه يجب أن يذكر قبل المبتدأ، وإذا جاء المبتدأ والخبر في أسلوب قصر بلاغي والمبتدأ مقصور عليه في أحد الأسلوبين (ما و إلا) و(إنما)، ففي هذه الحالة يجب تقديم الخبر، ومن لوازم تقديم الخبر اشتمال المبتدأ على ضمير يعود على بعض الخبر، كما يتقدم الخبر إذا كان شبه جملة والمبتدأ نكرة غير مخصصة بالوصف أو الإضافة(ابن عقيل، د.ت، وابن هشام، 1974).

وجل القراءات القرآنية التي وجهها علماء القراءات السبع على تقديم الخبر على المبتدأ مما هو شبه جملة والمبتدأ معرفة مثل (في الدار الرجلُ) و (لله

الحمد)، فمن حيث التركيب في مثل هذا لا يوجد ما يمنع التقديم أو التأخير، وإنما يترك الأمر في مثل هذا للمعنى الذي يريد المتكلم أن يوصله إلى القارئ أو السامع فوجه ذلك بلاغي دلالي.

ومما جاء على ذلك واعتبره علماء القراءات السبع وجهاً لتقديم الخبر ما جاء في قوله تعالى: "وامرأتُهُ قائمةٌ فضحكت فبشرناها باسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب" (هود، 71) إن ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم قد قرؤوا فيه (يعقوبَ) بالنصب وقرأ الباقون (يعقوبُ) بالرفع(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وحجة من رفع عند أبي علي الفارسي: بشبه الجملة (من وراء) السابق(الفارسي، 1835هـ) ووافقه بذلك مكي إذ يقول: "وحجة من رفع أنه جعل (يعقوبُ) ابتداء والظرف المقدم خبره وهو (من وراء اسحاق) (مكي، 1997).

وكان لقراءة من رفع (يعقوبُ) عند القرطبي توجيهان وافق في أحدهما علماء القراءات السبع وخالفهم في الآخر أما الأول: فرفع (يعقوبُ) على الابتداء فوافقهم في هذا الوجه، والثاني: الرفع بفعل، وتقدير ذلك (يحدث لها من وراء اسحاق يعقوب) أو (وثبت لها من وراء اسحاق يعقوبُ) فارتفع يعقوب لأنه فاعلٌ لأحد الفعلين المذكورين(القرطبي، 1967).

أما العكبري فيوجه قراءة الرفع على الابتداء والخبر السابق وهو شبه الجملة (من وراء)، أو مرفوع بالظرف(العكبري، 1979، 1987) وجاءت قراءة الرفع على تقديم الخبر في قوله تعالى: (فله جزاءً الحسنى) (الكهف، 88).

قرأ حفص وحمزة والكسائي (جزاءً) بالنصب والتنوين وقرأ الباقون (جزاءُ) بالرفع من غير تنوين(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

والحجة عند ابن خالويه(ابن خالويه، 1990) لمن رفع أنه رفع الجزاء بالابتداء، والخبر (له) والتقدير: (فجزاء الحسنى له) وأشار إلى أن الذي أتم الاسمية هو الإضافة إلى الحسنى واستدل بقوله تعالى (لهم البشرى) (يونس، 64).

ويذكر ابن زنجلة(ابن زنجلة، 1997) أن الاسم يمكن أن يضاف إلى نفسه مع اختلاف لفظهما لأن المضاف والمضاف إليه هو هو في الحقيقة. وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن خالويه بأن الاسمية تمت بالإضافة.

وكان وجّه القراءة بالرفع عند أبي حيان مطابقا لوجه الرفع عند علماء القراءات السبع، فالرفع عنده بالابتداء و (له) الخبر وتقدير ذلك (فجزاء الحسنى له) (أبو حيان، 1990).

وأمر التقديم هنا متعلق بالمعنى فإذا كان جزاء الحسنى له دون غيره فتقديم الخبر أولى وإن كان جزاء الحسنى له ولغيره فتأخير الخبر أولى.

ومما تقدم فيه الخبر على المبتدأ قراءة عاصم في رواية أبي بكر برفع (الريحُ) خلافاً لباقي السبعة الذين نصبوا (الريحَ) (ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997) في قوله تعالى: ولسليمان الريحَ غدوّها شهرٌ ورواحها شهرٌ) (سبأ، 12).

ووجه الرفع عند الفارسي (له الريحُ) فالخبر هو شبه الجملة (له) المقدمة على المبتدأ(الفارسي، 1385هـ) وبذلك قال ابن زنجلة ومكي بن أبي طالب القيس(مكي، 1997) فهو يقول: "والمجرور قبله الخبر".

ويقرر النحاس والقرطبي أن وجه الرفع على الابتداء وشبه الجملة المقدمة (لسليمان) الخبر(النحاس، 1981، والقرطبي، 1967).

واللغة تتيح جواز تقدم الخبر إن كان شبه جملة والمبتدأ معرفة شريطة ألا يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على بعض الخبر والحالة هذه كذلك، لذلك لم يخالف عاصم في هذه القراءة وطبقا لرواية أبي بكر قاعدة نحوية، بل كان لقراءته وجه

نحوي مقبول على الرغم من أن الأصل أن تتسع القاعدة لتشمل القراءة وتتكيف معها لا أن تتقيد القراءة بالقاعدة لأن القراءة سُنَّة متبعة.

6- كان التامة

وهي التي تقتصر على مرفوعها فتكون تامة بمعنى وقع ووجد وحدث كقوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) (البقرة، 280) وقوله تعالى: (إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون) (يس، 82).

قال سيبويه: "وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: (قد كان عبد الله) أي: (خلق عبد الله) (وقد كان الأمر) أي: (وقع الأمر) وقد (دام فلان) أي: (ثبت) كما تقول: (رأيت زيداً) تريد رؤية لعين، وكما تقول: (أنا وجدته) تريد وجدان الضالة" (سيبويه، د.ت).

فالتامة ما رفعت فاعلاً والناقصة ما رفعت اسماً ونصبت خبراً، ويتكرر الخلاف بين كان التامة والناقصة فيما لاحظته من توجيه القراءات لسببين: الأول: معنوي أي: إن كانت بمعنى حدث ووقع فهي تامة وإن لم تكن كذلك فهي ناقصة والثاني: تركيبي وهو أن يكون اسمها ضميراً مستتراً وتقتصر الجملة على (كان) والاسم الذي يليها وهو بين الخبر والفاعل فمن عدّها تامة لم يضمرلها شيئاً وجعل الاسم المرفوع بعدها فاعلا ومن عدها ناقصة اضمر لها اسماً وعد الاسم المنصوب بعدها خبرا لها، ومن هنا يتضح الفرق بين القراءات في نصب الاسم الذي يليها ورفعه وعلى ذلك جاءت قراءة غير عاصم عند علماء القراءات لقوله تعالى: "إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها" (البقرة، 282) قرأ عاصم (تجارةً حاضرةً) نصبا وقرأ الباقون (تجارةٌ حاضرةٌ) رفعاً(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

ووجه القراءة بالرفع عند أبي علي الفارسي أنه جعل كان بمعنى وقع وحدث واستشهد على ذلك من القرآن الكريم بقوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) (البقرة، 280).

غير أن ابن خالويه(ابن خالويه، 1990) يرى للرفع وجها آخر وهو أن (تجارةٌ) اسم كان والخبر هو جملة (تديرونها) وهذا وجه مقبول لأن (تجارة) على تنكيرها إلا أنها مخصصة بالوصف وجملة تديرونها هي الخبر.

فإذا تم اعتبار كان ناقصة فإن اسمها يكون مضمراً فيها وهذا وجه ضعّفه ابن خالويه وسبب ضعفه أنه لم يتقدم لاسم كان المستتر فيها ذكر فيما سبق من الكلام حتى يعود عليه هذا الضمير وكأنه يقول إنّ وجه الرفع أقوى إن لم يتقدم ذكر لاسم كان المستتر فيها حتى يعود عليه. وإن تقدم ذكره فوجه النصب أقوى، لأن الضمير له ما يعود عليه.

وذكر الفراء أن جملة (تديرونها) قد تكون في موضع نصب أو في موضع رفع (الفراء، د.ت) أي: أن نصبت (تجارة) فتكون الجملة صفة لـ (تجارةً) المنصوبة خبراً، وإن رفعت (تجارة) تكون الجملة صفة لـ(تجارةٌ) المرفوعة فاعلاً لكان التامة. خلافا لابن خالويه الذي يرى بأن جملة (تديرونها) قد تكون في موضع نصب لخبر كان، وذلك مع رفع (تجارةٌ).

وجاء على شاكلة ذلك قوله تعالى: (وإن كانت واحدةً فلها النصف) (النساء، 11) .قرأ نافع (واحدةٌ) رفعا ونصب الباقون(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

ووجه قراءة نافع أنه جعل (كان) تامة ترفع فاعلا وفاعلها (واحدةٌ) وذلك توجيه علماء السبعة(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وكذلك وجه العكبري قراءة الرفع على تمام كان(العكبري، 1987)"ومن رفع جعل كان تامة لا تحتاج إلى خبر، بمعنى وقع وحدث، ورفع واحدة بفعلها وهي قراءة نافع"(مكي، 1988).

وكذلك قراءة نافع وابن كثير لقوله تعالى: (إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنةً يضاعفها) (النساء، 40). قرأ نافع وابن كثير (حسنةٌ) بالرفع ونصب الباقون(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997)..

والرفع لأن (كان) فعلٌ تام ارتفع (حسنةٌ) فاعلاً له عند الفارسي(الفارسي، 1385هـ) إلا أنه يرجح قراءة النصب لأن قراءة النصب تعني إضمار اسم كان فيها و (حسنةً) خبر لـ (تك)، وسبب ترجيحه لذلك، أنه ذكر قبل ذِكْر (تك) ما يمكن أن يعود عليه الضمير المستتر وهذا مذهب يوافقه ابن خالويه فيه وقد ذكره في توجيهه لقراءة عاصم لقوله تعالى: "إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها" السابق ذكره.

ويجعل الفراء القراءتين متعادلتين ويقول:" ينصب (الحسنة) ويُضمر في (تك) اسم مرفوع، وإن شئت رفعت (الحسنةُ) ولم تضمر شيئاً"(الفراء، د.ت).

فالقراءة بالرفع إن كان (تك) فعلا تاما و(الحسنةُ) هي الفاعل والقراءة بالنصب إذا كان (تك) فعلا ناقصا، اسمه ضمير مستتر فيه و(حسنةً) خبره(القرطبي، 1967).

ومثال ذلك أيضا قراءة نافع لقوله تعالى: (وإن تك مثقال حبة) (لقمان، 16) . فقد قرأ نافع برفع (مثقالُ) ونصب الباقون(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

والحجة لقراءة نافع عند ابن خالويه أنه جعل (تك) مما حدث ووقع ولا خبر لها إذا كانت كذلك(ابن خالويه، 1990).

والرفع على الفاعلية لـ (تك) التامة عند العكبري(العكبري، 1987) لأن (كان) إن كانت تامة فأصل معناها حدث ووقع.

وقد تبرز إشكالية في قراءة نافع وهي أن (تك) فعلٌ بصيغة المؤنث و (مثقال) فاعل مذكر، ويوجه ذلك القرطبي بقوله :أسند إلى المثقال فعلا فيه علامة تأنيث من حيث انضاف إلى مؤنث هو منه(القرطبي، 1967)؛ ويعني بذلك (حبةٍ) وقد أجاز ذلك البصريون(النحاس، 1981) والفراء من الكوفيين فيما وقعت عليه.

ومثال ذلك قراءة هشام لقوله تعالى (كي لا يكون دُولةٌ) (الحشر، 7) قرأ هشام (تكون) بالتاء ورفع (دولةٌ) وقرأ الباقون (يكون) بالياء ونصبوا (دولةً) (مكي، 1997)، والنشار، 2001).

ووجه القراءة بالرفع عند مكي أنه جعل (كان) بمعنى وقع وحدث تامة لا تحتاج إلى خبر فرفع (دولةٌ) بها(مكي، 1997).

وقد ذكر أبو علي الفارسي(الفارسي، 1385هـ). أن العرب استعملت كان بمعنى حدث ووقع وذلك في حديثه عن الآية (282) من سورة البقرة فأورد قول أوس بن حجر(أوس، د.ت، وابن منظور ، د ت):

هجاؤك إلا أنّ ما كان قد مضى عليّ كأثوابِ الحرام المهينِمُ

وقراءة هشام تدل على تمام (كان) لأنه قرأ (تكون) بالتاء فيكون بذلك قد طابق بين الفعل وفاعله (دولةٌ) في التأنيث، إذ لا بد من المطابقة في هذا الموضع بين الفعل وفاعله من حيث التأنيث وسبق أن بقي الفعل (كان) مؤنثاً وفاعله مذكراً ذلك لأن الفاعل كان مضافا إلى مؤنث وليس من مضاف إليه مؤنث بعد فاعل كان هاهنا لذلك فقد جعل الفعل مؤنثا كفاعله.

7- تقدم خبر كان على اسمها

تلتزم العربية نسقا معينا من الكلام يلتزمه الكتّاب فيما يكتبون والمتكلمون في أحاديثهم يرتبط بالتسلسل المنطقي، والتدرج الذهني.

والأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المسند إليه ثم يليه المسند غير أن هذا التركيب يتغير أحياناً، فيتقدم المسند على المسند إليه طبقا لما في نفس المتكلم من رغبة في التقديم، غالبا ما يكون لغرض جمالي(لاشين، د.ت).

وقد يتقدم خبر كان على اسمها مثل (كان قائماً محمد) للعناية به والاهتمام وذلك كأن يكون محمد مريضا لا يقوى على القيام، ثم قام، فتقدم الخبر هاهنا لأن الخبر أولى بالاهتمام من الاسم(السامرائي، 1989)؛ وإذا افترضنا أن تقدم الخبر على الاسم لغرض تركيبي فإنه لا بد وأن يفضي إلى تغير دلالي، كما في قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر لقوله تعالى: (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين) (الأنعام، 23).

فقد قرؤوا (فتنتَهم) بنصب التاء الثانية ورفعها الباقون(ابن مجاهد، 1980، الفارسي، 12385هـ، ابن زنجلة، 1997، مكي، 1997) فكان وجه النصب على أن (فتنتَهم) خبر كان تقدم على اسمها عند علماء القراءات السبعة، وتقدير ذلك عند ابن زنجلة (ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم) (ابن زنجلة، 1997) وذلك موافق لما هو مذكور عند العكبري إذ يقول: "ونصب الفتنة على أن اسم كان (أن قالوا) و(فتنتهم) الخبر"(العكبري، 1987) وفي هذا التوجيه تقديم واضح لخبر كان على اسمها.

وعلى ذلك جاءت قراءة حمزة وعاصم والكسائي وابن عامر عند علماء القراءات السبع لقوله تعالى: (ثم كان عاقبة الذين أساؤا السوأى أن كذّبوا بآيات الله وكانوا بها يستهزؤون) (الروم، 10) فقد قرؤوا (عاقبةَ) بالنصب وقرأ الباقون بالرفع(ابن مجاهد، 1980، الفارسي، 1385هـ، ابن زنجلة، 1997، مكي، 1997).

وقد وجهت قراءة النصب على أن (عاقبة) اسم كان تقدّم على خبرها، قال أبو علي الفارسي: "من نصب (عاقَبةً)" جعله خبر كان ونصبه متقدماً واسمها على هذه القراءة أحد شيئين: (السوأى) على تقدير (ثم كان السوأى عاقبة الذين أساؤوا أو أن كذبوا تقديره: ثم كان السوأى عاقبة الذين أساؤوا لأن كذبوا(الفارسي، 1385هـ).

ووجه رفعه (عاقبةُ) أنه جعل الخبر أحد شيئين (السوأى) أو (أن كذبوا) والتقدير: (ثم كان عاقبة المسيء التكذيب) (الفارسي، 1385هـ، القرطبي، 1967).

فقد جعل اسم كان على موضعه حسب ترتيب أكثر الكلام، ووافقه ابن زنجلة ومكي فيما ذهب إليه(ابن زنجلة، 1997، مكي، 1997).

وكلا الوجهين جائز لأن (عاقبة) معرفة بالإضافة و (السوأى) معرفة بأل التعريف فإذا كان الاسم والخبر معرفتين يصلح أي منهما لأن يكون اسماً أو أن يكون خبراً(ابن خالويه، 1993)، وإن اللغة لا ترجح أيا من القراءتين على الأخرى في حدود ظني، لكن المعنى هو الذي يرجح فترفع ما اعتقدت أنه مهم.

8- إن وأخواتها

وهي حروف ناسخة تدخل على الجملة الاسمية التي أصلها مبتدأ وخبر فتنصب الأول ويسمى اسمها وترفع الثاني يسمى خبرها، وعلى هذا يكون عملها عكس عمل كان (ابن عقيل، د.ت).

ولا يجوز أن يتقدم اسمها على خبرها إلا إذا كان شبه جملة(ابن عقيل، د.ت) كقوله تعالى: (إن لدينا أنكالاً وجحيماً) (المزمل، 12)، وقوله تعالى :(إن في ذلك لعبرة لمن يخشى) (النازعات، 26). فيما عدا ذلك يليها اسمها المنصوب وخبرها المرفوع(ابن هشام، د.ت). كقوله تعالى: (كأنهم خُشُبٌ مسندة) (المنافقون، 4) وقوله تعالى: "لعل الساعة قريبٌ" (الشورى، 17) وقد عملت (إن) في قراءات بعض القراء السبعة ووجهها علماء القراءات بعمل (إن) في الجملة الاسمية فنصبت الاسم ورفعت الخبر كقراءة السبعة إلا الكسائي لقوله تعالى: "إنه ليس من أهلك إنه عملٌ غيرُ صالحٍ فلا تسألنِ ما ليس لك به علم" (هود، 46) فقد قرأ السبعة إلا الكسائي (عملٌ) و (غيرُ) رفعاً وقرأ الكسائي ذلك (عَمِلَ) وبكسر الميم وفتح اللام و (غيرَ) نصباً(ابن مجاهد، 1980، الفارسي، 1385هـ، ابن زنجلة، 1997، مكي، 1997). ووجه قراءة غير الكسائي أنهم أعملوا إن في الجملة الاسمية التي بعدها والتي خبرها مفردٌ فجاء خبرها مرفوعا بها ووجه هذه القراءة عند ابن خالويه أنه جعله اسماً أخبر به عن (إنّ) (ابن خالويه، 1990) ووافقه مكي محتجاً لمن قرأ برفع (عملٌ) أن الضمير في (إنه) اسم (إن) و (عمل) الخبر(مكي، 1997) ومن قرأ (عملَ غيرَ) بالنصب فهو على رواية عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) (الفراء، د.ت، ابن خالويه، 1992)

وفيها تعمل إن أيضا كما تعمل في القراءة الأولى غير أن الذي سد مسد خبر إن المفرد هو الجملة الفعلية (عملَ) غيرَ صالحٍ) في قراءة من نصب.

وقد لفت انتباهي بعض القضايا المهمة في هذا الباب، ومنها العملُ والكف، وإن المخففة والثقيلة.

9- إعمال (إنّ) وكفها عن العمل.

إذا دخلت (ما) على (إنّ) فإنها تكفها عن العمل، فتعود الجملة الاسمية بعدها إلى الابتداء والخبر فتصبح بحكم الكلمة الواحدة (إنما)، وقد تزاد (ما) لمجرد التأكيد غير لازمة للكلمة وذلك كثير في القرآن والشعر وسائر الكلام(السامرائي، 1989) وقد تكون كافة لعمل ما اتصلت به وقد لا تكون كما يذكر ذلك بعض النحاة(ابن السراج، 1988) وقد استعملت (ما) كافة في قراءة وغير كافة في قراءة أخرى. جاء ذلك في قوله تعالى: (وقال إنما اتخذتم من دون الله أوثانا مودةَ بينكم في الحياة الدنيا) (العنكبوت، 25).

قرأه أبو عمرو وابن كثير والكسائي برفع (مودةُ) من غير تنوين، وخفض (بينِكم) وقرأ حفص بالنصب والإضافة من غير تنوين (مودةَ) (بينِكم) وقرأ الباقون (مودةً) بالنصب والتنوين و (بينَكم) بالنصب(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997)

ومن قرأ بالرفع (مودةُ) وبالإضافة (بينِكم) اعمل (إن) ولم يجعل (ما) كافة وعلى هذا وجه علماء القراءات هذه القراءة، فالحجة عند الفارسي لهذه القراءة أن تجعل (ما) اسم إن، ويضمر لها ذكر يعود إلى(ما) فيكون التقدير (إن الذين اتخذتموهم من دون الله أوثانا مودةُ بينكم)، فيصير (مودةُ بينكم) خبر (إن) (الفارسي، 1385هـ).

ووافقه على هذا الوجه ابن خالويه وذكر: إنما تجعل (إنما) كلمتين منفصلتين (إن) الناصبة و (ما) بمعنى الذي اسم إن، و (مودةُ) خبر إن(ابن خالويه، 1990) ولم يذكر ابن زنجلة ومكي وجها مخالفا لهذا في هذه القراءة(ابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

فاتفق علماء السبعة مع ما ذكره علماء اللغة الذين أعربوا (مودةُ) رفعاً ومنهم مكي صاحب المشكل(مكي، 1988) والفراء(الفراء، د.ت) والعكبري)(العكبري، 1979) وعندهم: (ما) كافة إذا كانت زائدة للتوكيد وتكون اسم (إن) إن لم تكن زائدة وتكون اسما موصولا بمعنى الذي، وهي على الوجه الثاني على قراءة من رفع (مودّة)، قال العكبري: "في (ما) ثلاثة أوجه هي: أحدها بمعنى الذي أو حال، و (مودةُ) الخبر على قراءة من رفع والتقدير: (ذوو مودّةٍ) والثاني: هي كافة، و (أوثانا) مفعول و (مودةً) بالنصب مفعول له، وبالرفع على إضمار مبتدأ وتكون الجملة نعتا لـ (أوثان) ويجوز أن يكون النصب على الصفة أيضا أي (ذوي مودةٍ) والثالث: أن تكون (ما) مصدرية و (مودة) بالرفع الخبر ولا حذف في هذا الوجه في الخبر بل في اسم (إنّ) (العكبري، 1979) .

10- (أنّ) الثقيلة و (أنْ) الخفيفة:

إذا خففت نون (أنْ) تهمل غير أنها تعمل بشرط أن يحذف اسمها وأن يكون خبرها جملة فعلية، وإذا كان جملة فعلية، وجب أن يكون فعلها يفيد الدعاء أو أن يكون جامدا أو مسبوقا بحرف (قد) أو (لو) أو بأحد حرفي الاستقبال (السين وسوف) (ابن عقيل، د.ت) وقد خفف بعض القراء نون (أن) فكان لتخفيفها أثر على إعراب المسند والمسند إليه بعدها كما في قوله تعالى: (إن هذان لساحران)•وما جاء في قوله تعالى: "إنّ هذا صراطي مستقيما فاتبعوه" (الأنعام، 153) فقد قرأ ابن عامر (أنْ) فتحا وتخفيفا وقرأ الباقون (إنّ) كسراً وتشديداً(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وانب زنجلة، 1997، ومي 1997، وابن خالويه 1992).

قال مكي: "فقد جعل هذا في موضع رفع بالابتداء(مكي، 1997) وابن عامر فبهذه القراءة يكون قد أهمل عمل (أنْ) في الجملة الاسمية ومن أعمل فقد قرأ (إنّ) كسراً وتشديداً وجعل (إنّ) حرف نصب وتوكيد مُشبَّها بالفعل واسم الإشارة (هذا) في محل نصب اسم (إنّ)، و (صراطي) في محل رفع الخبر و (مستقيما) حال منصوب(صالح، 1993).

وحاصل القراءتين أنه لا فرق بينهما من حيث الاعمال والإهمال لأن ركني الإسناد (هذا) و (صراطي) لا تظهر عليهما الحركة الإعرابية بل الحركة البنائية فالأول تقدر عليه الحركة لأنه ألف والثاني ظهرت عليه حركة مناسبة للياء وهي الكسرة التي على حرف (الطاء).

وكذلك قوله تعالى: (أنَّ لعنةَ الله على الظالمين) (الأعراف، 44) قرأه البزي وابن عامر وحمزة والكسائي بتشديد (أنّ) ونصب (لعنةَ) وقرأه الباقون بتخفيف (أنْ) ورفع (لعنةُ) (ابن مجاهد 1980، ومكي 1997).

ومن خفف ونصب عند ابن زنجلة فلقراءته وجهان(ابن زنجلة، 1997) أحدهما: أنه أراد (أنْ) الخفيفة عن (أنّ) كما قال عز وجل: "أن لا يقدرون على شيء" (الحديد، 29) و (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء) (الحديد، 29).

وذكر قوله تعالى: (أن سلامٌ عليكم) (الأعراف، 46) ولم يقرأ أحدٌ (أن سلاما) وذكر مكي أن من خفف (أن) رفع (اللعنة) بالابتداء لأن الثقيلة إذا خففت نقص لفظها عن شبه الفعل فلم تعمل في اللفظ وعملت في المعنى(مكي، 1997).

وظاهر كلام مكي هو مذهب الكوفيين من أن (أنْ) إذا خففت لم تعمل لأنها نقصت عن شبه الفعل، والبصريون يرون عملها على اعتبار إضمار اسمها فيها والجملة التي بعدها هي خبرها(الأنباري، د.ت).

11- (لا) النافية للجنس

لا النافية على نوعين: الداخلة على معرفة وهي غير عاملة (لا زيدٌ في الدار ولا عمرو) والداخلة على نكرة وهي نوعان: العاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر والعاملة عمل (إن) فتنصب الاسم وترفع الخبر(ابن هشام، د.ت) والكلام هاهنا عليها.

وقد جاءت قراءة السبعة إلا أبا عمرو وابن كثير على ذلك في قوله تعالى: "فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) (البقرة، 196) فقد قرأ أبو عمرو وابن كثير (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالرفع والتنوين وقرأ الباقون بالفتح من غير تنوين وقد

أجمعوا على نصب (جدالَ) (ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومي 1997، ومكي، 1997).

وحجة من نصب عند ابن زنجلة(ابن زنجلة، 1997) أنه جعل (لا) التي لنفي الجنس التي تعمل عمل (إنّ) لأنك إن سألت باستعمال (مِن) هل من رفث؟ هل من فسوق؟ كانت لا العاملة عمل ليس.

ذلك لأن (مِن) لنفي العموم وكذلك (لا) فالمعنًى هاهنا هو الذي يوجه الإعراب فإن كانت (لا) لنفي العموم فوجه القراءة النصب وإن لم تكن (لا) لنفي العموم فوجه القراءة الرفع.

ورأى ابن زنجلة رأي النحويين يقول العكبري: "الفتح في الجميع أقوى لما فيه من نفي العموم وقرئ (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال) بالفتح فيهن على أن الجميع اسم (لا) الأولى و (لا) مكررة للتوكيد في المعنى والخبر (في الحج) (ابن زنجلة، 1997).

وجاء في المعنى: إذا قيل: (لا رجل في الدار) بالفتح تعيّنَ كونها نافية للجنس ويقال في توكيده (بل امرأة) وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس وامتنع أن تكون مهملة وإلا تكررت.. واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده على الأول (بل امرأة) وعلى الثاني (بل رجلان) أو (رجال) (ابن هشام، د.ت).

وتكون قراءة من قرأ بالنصب لنفي الجنس على سبيل الاستغراق أي استغرقت في نفيك جنس الرفث عامة والعربية تشتمل على صنفين من التعبيرات: تعبيرات نصية تؤدي معنى واحدا لا تحتمل غيره وتعبيرات احتمالية تحتمل أكثر من معنى وقراءة النصب هي من التعبيرات النصية أي لا تحتمل أكثر من نفي الجنس على سبيل الاستغراق وعلى العكس من ذلك فإن القراءة بالرفع تحتمل وجهين نفي الجنس والعاملة عمل ليس(السامرائي، 1989).

12- أفعال المقاربة

وهي ما تدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر(ابن هشام، د.ت) أي قرب نسبة الخبر إلى المبتدأ وهي (كاد، أوشك، كرب) فهذه الثلاثة تعمل عمل كان فترفع المبتدأ

وتنصب الخبر إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعاً(ابن هشام، د . ت) ويقترن بأن المصدرية غالباً إلا في أوشك فإن خبرها قليلاً ما يقترن بأن المصدرية، وجاءت على ذلك قراءة حفص وحمزة لقوله تعالى: "الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم"(التوبة، 119).

قرأ حفص وحمزة (يزيغُ) بالياء (ابن خالويه، 1992، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997) على تذكير الجمع كما قال: (وقال نسْوة) (يوسف، 30) وفي كاد إضمار الحديث فارتفعت (القلوبُ) بـ (يزيغ) ولأجل هذا الإضمار جاز أن يلي (يزيغ) (كاد) كأن ذلك المضمر حال بينهما وصارت (يزيغ قلوب) خبر كاد(مكي، 1997).

فأضمر اسم كاد فيها وجعل الجملة الفعلية (يزيغ قلوب) في محل نصب خبر كاد والتقدير (كاد الآخر يزيغ قلوب فريق منهم) (ابن زنجلة، 1997).

"وقيل: القلوب رفع بـ(كاد) وتزيغ ينوى به التأخير، كما أجازوا ذلك في (كان) في مثل قوله: (ما كان يصنع فرعون) (الأعراف، 137) .ومعنى ذلك أنهم أخروا اسم كاد عن خبرها والتقدير على الأصل، (كاد قلوب فريق منهم تزيغ) (النحاس، 1981).

ثانياً: الاسناد الفعلي

والجملة الفعلية هي: الفعل وفاعله (قام زيد) وما كان بمنزلته كـ(ضرب اللصُّ) (ابن هشام، د.ت) وتتألف الجملة الفعلية من المسند (الفعل) والمسند إليه (الفاعل) (ابن هشام، د.ت) فالفعل هو أساس التركيب في الجملة الفعلية وبناءً على علاقة الفعل بالفاعل فإن الفعل يقسم إلى فعل مسند لمتكلم ومخاطب وغائب(مساعفه، 1999) وإلى فاعل أو أكثر ولعل ظاهرة الاسناد الفعلي هي الظاهرة الأكثر انتشاراً في المستوى النحوي للقراءات القرآنية السبع، ولعلها أيضا هي أقوى الظواهر التصاقا بالمستوى الدلالي، وعند علماء الاحتجاج للقراءات القرآنية السبع تتضمن القضايا الآتية:

1- الفعل المسند إلى متكلم ومخاطب وغائب:

فقد تكرر كثيراً الفعل المسند إلى متكلم ومخاطب وغائب ومن ذلك قوله تعالى: "وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله.. وقولوا للناس حسنا"(البقرة، 83).

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: (لا يعبدون إلا الله) بالياء وقرأ الباقون (تعبدون) بالتاء(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومي 1997، ومكي، 1997).. وحجة من قرأ بالياء أن قال: أول الآية إخبار عن غيب يعنون بذلك: (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل) فأجرى الكلام على ما ابتدأ به.

ومن قرأ بالتاء حجته: (قولوا للناس حسنا وأقيموا الصلاة) ذكر ذلك الفارسي ووافقه ابن خالويه وابن زنجلة ومكي.

وما كان من مثل هذا جاز أن يكون على لفظ الغيبة من حيث كان اللفظ لها وجاز أن يكون على لفظ المخاطب لأنك على حال الخطاب وقت ما تخاطب كما جاء في قوله تعالى: "قل للذين كفروا سيغلبون ويحشرون"(آل عمران، 12) .على لفظ الغيبة وبالتاء على حكاية حال الخطاب، وإذا كان هذا الأمر جائزا مع عدم اختلاف القراء فيه، فإن القراءة بالوجهين جائزة هنا أيضاً(النيسابوري، 1994).

وقد اختلف القراء كذلك في (يعلمون) و (تعلمون) قرؤوا ذلك بالغيبة والخطاب في قوله تعالى: (وما الله بغافل عما تعملون) (البقرة، 85) .قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر بالياء في (يعملون) وقرأ الباقون بالتاء (تعملون) (ابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وحجة من قرأ بالياء اسناد الفعل إلى الغائب، لقوله تعالى: "ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب" (البقرة، 85) وحجة من قرأ بالتاء اسناد الفعل إلى المخاطب لقوله تعالى: "أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض" (البقرة، 85).

قال ذلك ابن زنجلة ووافقه مكي، وإسناد القراءتين إلى غائب احتجاج بقراءة مجمع عليها من السبعة (يردون) ومخاطب بقراءة مجمع عليها من السبعة (تؤمنون وتكفرون) (البقرة، 86).

وجاء في التفسير: "من قرأ بالياء (يعملون) فهو على الإخبار عنهم ومن قرأ بالتاء فللمخاطبة ثم أخبر أنهم استبدلوا قليل الدنيا بكثير الآخرة فقال: "أولئك الذين

اشتروا الحــياة الدنيا بالآخرة"(البقرة، 86) .أي اختاروا الحياة في هذه الدنيا بــالنعيم المقيم والعزّ الدائم في الآخرة (النيسابوري، 1994) .

وكذلك ما جاء في قوله تعالى: "أفأمنتم أن يخسف بكم جانب البــر أو يرســل عليكم حاصباً ثم لا تجدوا لكم وكيلاً أم أمنتم أن يعيدكم فيه تــارة أخــرى، فيرســل عليكم قاصفا من الريح فيغرقكم بما كفرتم ثم لا تجدوا لكم علينا به تبيعا" (الإســراء، 68، 69).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (نخسف نرسل، نعيد، فنرسل، فنغرقكم) جميع ذلــك بالنون وقرأ الباقون بالياء(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـــ، وابن زنجلــة، 1997، ومكي، 1997، والنشار، 2001).

فأخبر الله عز وجل عن نفسه فتم إسناد الفعل إلى المتكلم فيهــا جميعــاً، وإنّ الفاعل الذي أسندت إليه هذه الأفعــال جميعا هو الله سبــحانه وتعالى، وقد جـــاء بصيغة الجمع.

والحجة في القراءة بالنون ما ذكره ابن زنجلة: (ابن زنجلة، 1997) أتى الكلام عقيبة بلفظ الجمع، جعل ما قبله على لفظه فقد جاء: (ثم لا تجدوا لكم علينا به تبيعاً) (الإسراء، 69).

والقراءة بالنون هي من باب العظمة وعلى سبيل الالتفات(الســمين الحلبــي، 1991) من الغائب في قوله (ربكم) (الإسراء، 66) ولعل هذا الوجه أقوى مما ذكره ابن زنجلة لأنه أجرى السابق على اللاحق في اللفظ. أما القراءة بالغيبة فعلى ما تقدم من الغيبة وجريا على ذلك(السمين الحلبي، 1991).

2- اختلاف المسند طبقا لعدد المسند إليه

أي: إسناد الفعل لفاعل أو أكثر كما ورد في قوله تعالى: "حتى إذا جاءنا قــال ياليت بني وبينك بعد المشرقين فبئس القرين"(الزخرف، 38).

قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر وابن عامر (جآءانا) على تثنية الفعــل علــى أن المراد به الإنسان وشيطانه وقرأ البــاقون (جاءنــا) بإســناد الفعــل إلــى فاعــل واحد(الفارسي، 1385هـــ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

والشيطان قرين الإنسان وقد تقدم ذكر ذلك في قوله تعالى: "ومن يعشُ عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين"(الزخرف، 36).

وهذه الآية هي حجة الفارسي وابن زنجلة ومكي لمن أسند الفعل إلى اثنين.

ومن أسند الفعل إلى ضمير مفرد يعود على لفظ (من) وهذا حملٌ على اللفظ(السمين الحلبي، 1991) لأنه أفرد الفعل لإفراده (من) والتثنية على المعنى لأن المقصود به العاشي وقرينه(السمين الحلبي، 1991).

3- ما لم يسمَّ فاعله

وما لم يسَمَّ فاعله ينقسم من حيث الفعل إلى ماضٍ ومضارع وفيهما ينوب المفعول به مناب الفاعل ويأخذ علامته الإعرابية لأنه لا غنىً للفعل عن الفاعل(ابن عقيل، د.ت) فإن جهل الفاعل لعدم العلم به أو للتستر عليه أو لكثرة وروده في الكلام مما لا يجعل حاجة لتكراره أو لعله أخرى ناب المفعول به منابة (ابن هشام، 1974) وقد ورد الفعل في القراءات السبع كثيرا مبنيا لما لم يسم فاعله (المبني للمجهول) ومن ذلك الفعل الماضي فيضم أوله ويكسر ما قبل آخره(ابن عقيل، د.ت) كما في قوله تعالى: ".. فآخران يقومان مقامهما من الذين استحقت الأوليان" (المائدة، 107) فقد قرأ الجماعة (استُحِق) بضم التاء وكسر الحاء فيما عدا حفصا، بنوا الفعل لما لم يسم فاعلة(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وابن خالويه، 1992). ويذكر ابن زنجلة(ابن زنجلة، 1997) خلاف أهل العربية في سبب رفع (الأوليان) فعند الزجاج رفعها على الألف في يقومان يريد بذلك رفعها على البدل من ألف الاثنين.

وقال آخرون مبتدأ خبره (آخران) مقدم والتقدير (فالأوليان آخران يقومان مقامهما) وقال آخرون بدل المعرفة من النكرة فهو بدل من قوله فآخران(ابن زنجلة، 1997) وقيل هو مفعول لِم لم يسم فاعله لـ (استُحق) على قراءة من نبى الفعل لمجهول .(مكي، 1997)

وقد ورد في كتب علماء السبعة إسناد الفعل المضارع لما لم يسم فاعله ويكون ذلك بضم الحرف الأول وفتح ما قبل الآخر(ابن عقيل، د.ت) مما جاء على ذلك

قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم لقوله تعالى: (وإلى الله تُرْجَع الأمور) (البقرة، 210) قرأ ذلك ابن عامر وحمزة والكسائي (ترجع) بفتح التاء وكسر الجيم، بنوا الفعل للمعلوم وقرأ الباقون (تُرجَع) بضم التاء وفتح الجيم(ابن مجاهد، 1908، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997) بنوا الفعل لما لم يسم فاعله وطبقاً لما يقول الفارسي(الفارسي، 1385هـ). فإن حجة من بنى الفعل للمفعول به قوله: (ثم رُدّوا إلى الله مولاهم الحق) (الأنعام، 62) وقوله: (ثم رُددت إلى ربي) (الكهف، 36) والوجه عند ابن خالويه للقراءتين دلاليٌّ فمن بنى للفاعل كان معنى (تَرجع) هو (تصيرُ) ومن بني للمفعول كان المعنى (تردُّ) (ابن خالويه، 1990) أمّا عدم اختلافهم في (الأمور) فذلك لأن حقها الرفع على القراءتين فإن كانت فاعلا رفعت، وإن نابت عن الفاعل رفعت أيضا فهي بين الفاعل ونائب الفاعل.

وكذلك قوله تعالى: (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير) (الحج، 39) قرأ ذلك نافع وابن عامر وحفص بفتح التاء من (يقاتَلون) جعلوا الفعل مما لم يُسمّ فاعله(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997)، والسمين الحلبي، 1991).

وطبقا لما يقول مكي: فإن قوة هذه القراءة قوله: (بأنهم ظلموا) وذلك دليل على أنهم قوتلوا(مكي، 1997) وذلك وارد لأنه قد يكون القتال أداة الظلم ثم كان بناء (ظلموا) لما لم يسم فاعله دليل على جواز (يقاتلون) لما لم يُسمّ فاعله.

الفصل الثالث

(المنصوبات)

لقد وجد علماء القراءات القرآنية السبع في المنصوبات وجوها كثيرة وجهوا بها قسماً كبيراً من القراءات القرآنية السبع في كتب الاحتجاج لهذه القراءات وقد تناولتها الدراسة كما يلي:

أولاً: المفعول به وقضاياه وهي:

1- تعدد المفعول به

2- حذف عامل المفعول به

3- حذف المفعول به

4- تقدم المفعول به على عامله

ثانياً: المحمول على المفعول وقضاياه وهي:

1- النداء

2- الاستثناء

3- الاشتغال

ثالثاً: المفعول المطلق

رابعاً: المفعول لأجله

خامساً: المفعول فيه وقضاياه وهي

1- ظرف المكان.

2- ظرف الزمان

سادساً: المشبه بالمفعول وهو الحال

سابعاً: المنصوب على نزع الخافض

أولاً: المفعول به

وهو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بواسطته، وهذا هو الفرق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، واختلاف المفعول به عن غيره من المفاعيل أنه يكمن أن يتعدد فبعض الأفعال تنصب مفعولاً به واحداً وبعضها ينصب مفعولين اثنين وبعضها ينصب ثلاثة مفاعيل، بخلاف بقية المفاعيل التي لا تتعدد فكل جهة تقتصر على واحد منها إن وجد(الجرجاني، 1992، ابن هشام، د.ت) أما عوامل نصب المفعول بع فهي(الحنيطي، 1998)

الفعل المتعدي: (ورث سليمانُ داوُدَ) (النمل، 16).

ووصفه: (إن الله بالغٌ أمرهَ) (الطلاق، 3)

ومصدره: (لولا دفعُ اللهِ الناسَ) (البقرة، 251)

أما قضايا المفعول به في القراءات القرآنية طبقاً لما تناولتها كتب الاحتجاج فهي:

1- **تعدد المفعول به:**

ويتعدد المفعول به طبقاً للفعل الذي عمل فيه، فإذا كان الفعل من الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد فإنه لا ينتصب بعدها إلا مفعولٌ واحدٌ وإن كان الفعل مما ينصب مفعولين فيأتي بعده مفعولان اثنان وإن كان الفعل مما ينصب ثلاثة مفاعيل فيأتي بعدة ثلاثة مفاعيل(عيد، 1993).

أ- نصب مفعولٍ واحدٍ:

ويكون بعد فعل مما يجوز أن ينصب مفعولا واحدا، لأن التي تنصب مفعولاً واحداً على ثلاث صور(ابن هشان، د.ت) : كأن يكون من الأفعال التي يلازمها المفعول به دائماً أو تكون من الأفعال التي تنصب المفعول به أحياناً وتجره بحرف جر أحياناً أخرى، كقولك: (شكرت المعروف) أو (شكرت للمعروف) أو أن يكون من الأفعال التي تنصب أحيانا مفعولا وتستغني عنه أحيانا أخرى، كقولك: (فغر فاه) و (فغرفوه).

ومثل ما جاء على الصورة الثالثة عُدَّ حجة لبعض القراءات القرآنية السبع، ومنه قوله تعالى: (ولتستبين سبيلُ المجرمين) (الأنعام، 55) فقد قرأ نافع (سبيلَ) نصباً وقرأ

باقي السبعة (سبيلُ) رفعاً(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ الأندلسي، 1986).

والنصب في قراءة نافع على أن بعد الفعل (تستبين) فاعل مستتر تقديره (أنت) ويكون (سبيلَ) مفعولاً به منصوباً، والفتح علامة نصب المفعولية، وذلك طبقاً لما يقول الفارسي: إن في الفعل ضميراً مخاطباً(الفارسي، 1385هـ). والضمير هو الفاعل أي: لتستبين أنت يا محمد سبيل المجرمين(ابن زنجلة، 1997) وقد فصّل هذا الأمر مكي، لأن نصب السبيّل عنده على المفعولية والفعل العامل النصب فيه هو (تستبين) وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت(مكي، 1997).

والفعل (تستبين) يجوز أن يكون لازماً كما في قراءة الجمهور ومتعدياً لمفعول واحد كما في قراءة نافع وهو كالأفعال التي صنفها ابن هشام بأنها يجوز أن تنصب مفعولاً فتكون متعدية أو تكتفي بالفاعل فتكون لازمة.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى: "قلنا احمل فيها من كلٍّ زوجين اثنين" (هود، 40) فقد قرأ عاصم (كلٍّ) بالتنوين، وقرأ باقي القراء السبعة (كلِّ) من غير تنوين(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ النيسابوري، 1996).

وهنا لا بد من نصب مفعول به، لكن المفعول به قد اختلف طبقاً للقراءة، فعلى قراءة عاصم الذي نون (كلٍّ)، يكون المفعول به (زوجين) وعلى قراءة باقي السبعة الذين لم ينونوا بل قرؤوا (كلِّ) من غير تنوين، فإن المفعول به طبقاً لقراءتهم هو (اثنين).

وعند ابن مجاهد، فإن من نون، جعل زوجين مفعولا به(ابن مجاهد، 1980) ويزيد عليه أبو علي الفارسي أن من لم ينون، فقد جعل (اثنين) هو المفعول به، وتقدير ذلك عنده (احمل من الأزواج إذا كانت اثنين) (الفارسي، 1385هـ) ووافقه على ذلك ابن خالويه ومكي(ابن خالويه، 1992؛ مكي، 1997) وحاصل توجيه القراءتين، إنه لا خلاف على نصب مفعول به، لأن الفعل احمل من الأفعال التي تتعدى بالضرورة إلى

مفعول به تنصبه يكمل معنى جملتها، وهذا المفعول هو أحد شيئين، إما أن يكون (زوجين) وهو منصوب بالمفعولية وعلامة نصبه الياء، و (اثنين) نعت منصوب والياء علامة نصبه لأنه ملحق بالمثنى، ولا شك في أن هذه القراءة تكون بتنوين (كلٍّ)، ولا إضافة فيها، وهي قراءة عاصم وهذا هو وجهها، وإما أن يكون المفعول به (اثنين) ويكون (زوجين) مضافاً إلى (كلٍّ). والياء علامة جر الملحق بالمثنى لا علامة نصب، وهذا هو وجه قراءة السبعة إلا عاصما وقراءتهم هي (كل) من غير تنوين.

قال النيسابوري: "والزوجان شيئان يكون أحدهما ذكراً والآخر أنثى، فمن قرأ بالإضافة فمعناه: احمل من كلٍّ صنفين بهذا الوصف اثنين، ومن قرأ بالتنوين فالمراد، احمل من كلٍّ شيءٍ زوجين، واثنين للتأكيد"(النيسابوري، 1996).

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى: (نَزَلَ به الرّوحُ) (الشعراء، 193).

فقد قرأ ذلك ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي (نزّل) بالتشديد و (الروحَ) بالنصب، قرأ باقي السبعة (نَزَلَ) من غير تشديد و (الروحُ) رفعاً(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ البغوي، 1992؛ ابن الجوزي، 1984).

وحجة من شدّد أنه عدى الفعل بالتشديد وجعل (الروحَ) مفعولاً به منصوباً وعامله الفعل المتعدي(نزّل)، لأن الزيادة في بناء الفعل أدّت إلى تعديته، أما فاعل الفعل (نزّل) فهو ضمير مستتر تقديره (هو).

قال مكي: "وحجة من شدد أنه عدى الفعل بالتشديد، وأضمر فيه اسم الله جل ذكره، ونصب به (الروحَ)، لأن الروح هو جبريل عليه السلام"(مكي، 1997).

والتشديد يفيد التعدية، أي: تحويل الفعل اللازم إلى فعلٍ متعدٍ يضمر فاعله فيه وينتصب ما بعد به وقال الدمشقي أيضاً: "بالتشديد مبنيا للفاعل، وهو الله تعالى و (الروحَ الأمينَ) منصوبان على المفعولية و (الأمين) صفة أيضاً"(الدمشقي، 1998).

ومما يقوي صحة القراءة بالتشديد و (الروحَ الأمينَ) بالنصب، أن الروح الأمين هو جبريل، وهو مفعول به وذلك لأن الله سبحانه وتعالى في الآية السابقة قال: (وإنه تنزيل

رب العالمين) (الشعراء، 92). وهذا ما يدفع إلى القول بأن الله هو الذي مُنزّلٌ وجبريل منزّل، ولا يكون ذلك إلا بالتشديد لغرض التعدية(البغوي، 1992).

ب- نصب مفعولين اثنين

وهو على قسمي(ابن هشام، د.ت).ما أصلهما المبتدأ والخبر. كقوله تعالى: (وإنّي لأظُنُّكَ يا فرعونُ مثبورا) (الإسراء، 102) ، وما ليسَ أصلهما المبتدأ والخبر، كقولك: (أعطيت الوفاء حقَّه).

وقد ورد فيّ كتب الاحتجاج أن تغيير صيغة الفعل تكون سبباً في نصب مفعولين اثنين بدلا من واحد، أي: زيادة في التعدية ومنه قوله تعالى: (إنك لا تُسمِعُ الموتى ولا تُسمِعُ الصُمَّ الدّعاء إذا ولّوا مدبرين) (النمل، 80).

فقد قرأ ابن كثير (تسمع) بفتح التاء والميم وقرأ (الصمُّ) وقرأ باقي السبعة (تُسمِعُ) بضم التاء وكسر الميم، و(الصمَّ الدعاءَ) نصباً فيهما(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ النيسابوري، 1996؛ البغوي، 1992).

وقراءة الجمهور فيها مفعولان، وذلك أن لفعل (تُسمع) قد أسند إلى المخاطب. كما يقول الفارسي(الفارسي، 1385هـ). وطبقاً لهذا فإن الفعل (تُسمع) قد نصب مفعولين اثنين، أحدهما (الصمّ) وثانيهما (الدعاء) وفاعل الفعل (تسمع) ضمير مستتر تقديره أنت، ويذكر ابن خالويه أن نصب (الصم) لأن الفعل تعدى إليه(ابن خالويه، 1992).

ويعد ابن زنجلة أيضاً هذه القراءة على أن المسند إليه مخاطب وإنك لا تُسمعَهم كما لا يُسمِعَهم الله، فأجرى الكلام على الخطاب على ما قبله(ابن زنجلة، 1997) .والمفعولان المنصوبان ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

أما المعنى على هذه القراءة: إن الصم كالموتى، فأنت لن تقدر أن تسمعهم الدعاء، من حيث إن فائدة القول إلى هؤلاء معدومة(الثعالبي، 1997).

2- حذف عامل المفعول به:

وقد يحذف الفعل فيكون عاملا على نصب مفعول به، وهو محذوف كقول ذي الرّمة(ذو الرمة، 1982؛ سيبويه، د.ت):

ديارَ ميّة إذ ميٌّ مساعِفةٌ ولا يُرى مثلها عُجمٌ ولا عربُ

فقد حذف الشاعر الفعل، والتقدير: اذكر ديار ميّة(الحنيطي، 1998).

وكانت قراءة حفص لقوله تعالى: (والخامسة أن غضب الله عليها إن كانت من الصادقين) (النور، 9).من قبيل حذف عامل المفعول به. فقد قرأ (الخامسة) بالنصب خلافاً لباقي السبعة الذين قرؤوا (الخامسةُ) رفعاً(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ النيسابوري، 1996).

أما قراءة حفص فهي حذف فعل عمل النصب في المفعول به وهو محذوف والتقدير: (تشهدُ الخامسةَ).

والوجه لقراءة حفص عند الفارسي أنه حملة على آية سابقة هي: (أن تشهد أربع شهاداتٍ) (النور، 8)، فحمل (الخامسة) على (أربع) في الإعراب(الفارسي، 1385هـ).

أما ابن زنجلة فقد قال: "بالنصب على تأويل وتشهد الخامسة"(ابن زنجلة، 1997).

ووافقه من علماء القراءات مكي، والنصب عنده بإضمار فعل أيضاً دل عليه المذكور والتقدير: (ويشهد الخامسة) (مكي، 1997).

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى: (قال الحقُّ والحقَّ أقول. لأملأنّ جهنّمَ منك وممن تبعك منهم أجمعين) (ص، 84، 85).

فقد قرأ عاصم وحمزة (الحقّ) الأول بالرفع أي (الحقٌّ) وقرأ باقي السبعة (الحقّ) بالنصب(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ البغوي، 1992).

والنصب بفعل مضمر كما يقول الفارسي(الفارسي، 1385هـ). ويدل انتصاب (الحق) عليه واستدلّ على هذا الوجه بقوله تعالى: (ويحق الله الحق بكلماته) (يونس، 82). أما ابن خالويه فلم يذهب عن ذلك مذهباً بعيداً، فالنصب عنده على الإغراء بفعل محذوف معناه، فاتبعوا الحق، واعمل الفعل المؤخر، وهو يعني به (أقول) في الحق الثاني(ابن خالويه، 1992).

ومكي أيضاً يضمر فعلا هو عامل النصب في (الحق) الأول، وهو وجه القراءة

بالنصب عنده(مكي، 1997).

غير أنه وردت توجيهات أخرى لنصب (الحق) الأول غير حذف عامل النصب، منها: إنه منصوب بالفعل (قال) المذكور، وقيل (الحق) الأول بالنصب قسم أي: فبالحق، والحق هنا معناه (الله) عز وجل، وعلى هذا قسم بالله، ثم انتصب بنزع الخافض(البغوي، 1992).

3- **حذف المفعول به**

وقد يحذف المفعول به طلبا للاختصار(ابن عقيل، د.ت؛ ابن هشام، 1974؛ السامرائي، 1989). أو لدليل نحو قوله تعالى: (أين شركائي الذين كنتم تزعمون) (القصص، 74). أي: تزعمونهم شركائي، وقوله تعالى: (إن الذين كفروا وصدّوا عن سبيل اله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم) (محمد، 34). أي: يغفر الله لهم ذنوبهم. وقوله تعالى: (حتى إذا بلغ بين السدّين، وجد من دونهما قوما لا يكادون يفقهون قولا) (الكهف، 93).

فقد قرأ حمزة والكسائي (يُفقِهون) بضم الياء وكسر القاف، وقرأ باقي السبعة (يَفقَهون) بفتح كلٌ من الياء والقاف(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ ابن عطية، 1982).

وعن قراءة حمزة والكسائي يقول الفارسي "فإن فقهت فعلٌ يتعدى إلى مفعول واحد، تقول فقهت السنة فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين فالمعنى فيمن ضم: لا يكادون يفقهون أحداً قولاً فحذف أحد المفعولين(الفارسي، 1385هـ). وتابعه ابن خالويه وقدر المفعول المحذوف بقوله : والتقدير" لا يكادون ينسبون قولا لغيرهم ولا يفهمونه"(ابن خالويه، 1992). وبذلك قال كل من ابن زنجلة ومكي(ابن زنجلة، 1997).

وقراءة السبعة إلا حمزة والكسائي تعني، أنهم يفقهون بأنفسهم، وقراءة حمزة والكسائي تعني أنهم يفقهون غيرهم(النيسابوري، 1996). والغير الذي لم يأت له ذكر في الآية هو المفعول المحذوف الذي قدره علماء الاحتجاج طبقاً لما يتطلبه المعنى

الذي في ذهن كل واحد منهم.

ومثال حذف المفعول به أيضاً ما جاء في قوله تعالى: (لا يُرى إلا مساكنُهم) (الأحقاف، 25). فقد قرأ عاصم وحمزة (يُرى) بالياء والضم و (المساكنُ) رفعاً، وقرأ باقي السبعة (تَرى) بتاء مفتوحة و (مساكنَ) بالنصب(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ ابن عطية، 1992).

وتقدير المحذوف لمن فتح التاء في (ترى) ونصب (مساكن): لا تشاهد شيئاً إلا مساكنهم وبذلك يكون (شيئاً) مفعول به محذوف، طبقاً لما يقول أبو علي الفارسي(الفارسي، 1385هـ). أما الفاعل فهو ضمير مستتر وهو ضمير الخطاب (أنت) وهو النبي (صلى الله عليه وسلم) (ابن زنجلة، 1997).

والفعل (ترى) عند مكي هو من رؤية العين والمفعول به هو (مساكنَ) لأن الفعل وقع عليها(مكي، 1997).

وطبقاً لما يقول مكي فإن الفعل (ترى) ينصب مفعولاً واحداً وهو (مساكن) ولكن إن تم تقدير مفعول محذوف: (لا ترى شيئاً إلا مساكنهم). فإن المساكن تكون بدلاً من (شيئاً) المقدر، بعد تقديره في الكلام، كذلك يجوز في المساكن أن تكون نصباً على الاستثناء.

أما حذف المفعول فقد يكون على نية أن المتكلم والمتلقي سينصب اهتمامها على الفعل نفسه الذي يفترض أن مفعوله محذوف وهو (يُفقهون) و (ترى)، كما أن الفعل المتعدي قد ينزل منزلة اللازم، كقوله تعالى: (قل هو يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (الزمر، 9) ، فمعلوم أن الفعل (يعلمون) متعدٍ لم يذكر له مفعول، إذ المعنى: هل يستوي من له علم ومن لاعلم له، من غير أن يقصر النص إلى معلوم. بقطع النظر عن كون المعلوم طبّاً أم حساباً أم غير ذلك، فالغرض إثبات العلم أو نفيه دون تعلقه بمعمول ما(أبو الرضا، د.ت).

4- تقدم المفعول به على عامله

الأصل في ترتيب الجملة الفعلية: الفعل يليه الفاعل، ثم المفعول به، لكن قد يتقدم المفعول به على الفاعل نحو: (أكرم الزائرين خالدٌ) وقد يتقدم المفعول به على فعله نحو: (الزائرين أكرم خالدٌ) (السامرائي، 1989)، وأهم الأغراض التي يتقدم المفعول به على عامله الاختصاص والتعجب والعناية بالمفعول به والمدح والثناء وأما الغرض الغالب فهو الاختصاص(عرفه، 1984). كقوله تعالى: (إياك نعبد وإياك نستعين) (الفاتحة، 5).

وتقدم المفعول به على عامله ورد في القرآن الكريم كثيرا كقوله تعالى: (ووهبنا له اسحاق ويعقوب وكلاً هدينا ونوحاً هدينا من قبل) (الأنعام، 84) .وقوله تعالى: (وكلاً فضلنا على العالمين) (الأنعام، 86). ومثال ذلك قراءة السبعة إلاّ ابن عامر لقوله تعالى (وكلاً وعدَ اللهُ الحسنى) (الحديد، 10).

فجميعهم نصب (كلاً) إلا ابن عامر فقد رفع وقرأ (كلٌ) (ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ النيسابوري، 1996؛ ابن عطية، 1992) . وطبقاً لقراءة الجمهور فإن الفعل (وعد) قد عمل في المتقدم عليه (كلاً) النصب، فهو مفعول به للفعل (وعد) على الرغم من المفعول به المنصوب، قال الفارسي: "وحجة النصب بيّن لأنه بمنزلة (زيداً وعدت خيراً) وهو مفعول وعدت"(الفارسي، 1385هـ).

وحجة من رفع وهو ابن عامر أن الفعل إذا تقدم عليه مفعوله لم يقوَ عمله فيه قوته إذا تأخر، وهذا أيضاً رأي الفارسي، ويقر فيه جواز نصب المفعول المتقدم على فعله(الفارسي، 1385هـ). وتابعه ابن خالويه في جواز إعمال الفعل في الاسم المتقدم عليه(ابن خالويه، 1992). ويساوي ابن زنجلة بين نصب الاسم المتقدم على فعله ورفعه بقوله: "ضربت زيدا وزيداً ضربت سواء(ابن زنجلة، 1997).

وهو يختار النصب ويظهر ذلك من خلال نقده لقراءة ابن عامر وهي قراءة الرفع، والتي تعني أنه أضمر في الفعل ضميرا فرفع المبتدأ، ثم حذف الضمير، فأبقى

المرفوع على رفعه(ابن زنجلة، 1997) أي كلٌّ وعده الله الحسنى(النيسابوري، 1996) كما يختار ابن عطية النصب أيضاً مستنيراً برأي سيبويه ولعدم وجود مانع منه يقول: "أما سيبويه –رحمه الله– فقدر الفعل خبر الابتداء، وفيه ضمير عائد، وحذفه عنده قبيح لا يجري إلاّ في شعر، ومنه قول الشاعر جرير:

قد أصبحت أمّ الخيارِ تدّعي

عليّا ذنباً كلُّهُ لم أصنعِ(ابن عطية، 1992).

وأخاله يعني (كلُّ) بالرفع في (كلُّه لم أصنعِ).

ولا شك في جواز قراءة من قرأ بالنصب واعمل الفعل في المفعول المتقدم عليه، لأنه مثال ذلك قوله تعالى: (ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتُلون) (البقرة، 87). بنصب (فريقاً) الأولى والثانية، وهي قراءة إجماع، وهذه مثل تلك وهي حجة بينة لمن نصب (كلا) وأمر تقديم المفعول به الماثل ذكره في القرآن والقراءات المختلف فيها والكلام، فإنه يمثل قدرات معينة ورغبات إبانة عما في نفس الإنسان من حالات تعبيرية يسخرها تسخيرا منضبطا للبوح بأسراره وألوان أحاسيسه ومختلف خواطره(حسين،1988).

والمفعول يكون فضله وبعد الفاعل (كضرب زيدٌ عمراً) فإذا عناهم ذكر المفعول قالوا: (ضرب عمراً زيدٌ) فإذا زادت عنايتهم به قدموه على الفعل ناصبة.

وحاصل الأمر: إنه كلما قويت العناية بالمفعول، اتخذ التقديم صورة جديدة، وهذه الصور تصل إلى أربع مراتب(حسين، 1988).

الأولى: أن يتقدم المفعول على الفاعل فقط، والثانية: أن يتقدم المفعول على الفعل منصوباً والثالثة: أن يتقدم المفعول على الفعل مرفوعاً، فيصبح عمده بعد أن كان فضله، والرابعة: وهي أقواها منزلة: لأنها تفضل الثالثة بأن الجملة التي بعد المتقدم تخلو من الضمير.

والقراءة بنصب (كلاً) المذكورة تكون طبقاً لأقوى مرتبة من مراتب تقديم المفعول به جريا على هذا المنطق

ثانياً: المحمول على المفعول

وقد تباينت القراءات القرآنية السبع في مجموعة من قضايا المحمول على المفعول، وقد وجد علماء القراءات القرآنية السبع في هذه القضايا وجوها متعددة للقراءات القرآنية السبع، وهذه القضايا هي: النداء والاستثناء والاشتغال.

1- النداء:

حد النداء في اللغة

قال ابن منظور: (ونادى به وناداه أي صاح به) (ابن منظور، د.ت).

وفي الاصطلاح: طلب إقبال المدعو على الداعي بحرف ناب مناب (أدعو) (السيوطي، 1996؛ الخضري، 1995؛ التهانوي، 1996).وقال سيبويه: "اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب(سيبويه، د.ت).

وإن حق المناديات كلها أن تكون منصوبة لأنها مفعولات من وجهة نظر النحاة، ولكن النصب إنما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً، ويكون مبنياً إذا أشبه الضمير بكونه مفردا معرفة، فإنه حينئذ يبنى على ما يرفع به(ابن هشام، د.ت، الحنيطي، 1998).

أما حرف النداء فلا يجوز حذفه مع المنادى المندوب نحو: (وازيداه) ولا مع الضمير نحو (يا إياك قد كفيتك) ولا مع المستغاث نحو (يالزيد)، أما في غير هذه المواضع فإن حذف حرف النداء وذكره يكون جوازاً فتقول: (يا زيدُ أقبل) و (زيدُ أقبل) (ابن عقيل، د.ت، ابن السراج، 1998؛ الخضري، 1995).

وقد يكون حذف حرف النداء (يا) تخفيفاً واختصاراً لكثرة دوران استعماله على الألسنة، أو لأن في معنى حذف حرف النداء التقريب والملاطفة، لأن المنادى قريب للحديث كقوله تعالى: (يوسفُ أعرض عن هذا) (يوسف، 29) .

ومن أمثلة حذفه في القراءات القرآنية السبع ما جاء في قوله تعالى: (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين) (الأنعام، 23).

فقد قرأ حمزة والكسائي (ربَّنا) بالنصب وقرأ باقي القراء السبعة (ربنا)

بالخفض(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكـي، 1997؛ ابن الباذش، 1403؛ ابن عطية، 1992). ووجه القراءة بالنصب عند الفارسـي: علـى النداء إذ قد فصل بين القسم والمقسم عليه بالنداء(الفارسي، 1385هـ).ووافقه في ذلـك جمهور علماء القراءات القرآنية السبع وجعلوه منادى مضـافا، أي: (يـا ربَّنـا) (ابـن خالويه، 1992؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997). لأن حكم المنادى النصـب كمـا تقول: (يا فاعل الخيرِ أقبل)، ولما كان المنادى (ربَّ) مضافاً إلى الضـمير (نـا) فـإن حكمه النصب.

وذكر ابن عطية أن القراءة بالنصب تشتمل على معنى المدح(ابن عطيـة، 1992) والله سبحانه وتعالى جدير بالمدح.

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى: (قالوا لئنْ لم يرحمْنا ربُّنا ويغفـر لنـا لنكـونن مـن الخاسرين) (الأعراف، 149).

فقد قرأه حمزة والكسائي في الفعلين (ترحمنا وتغفر لنا) بالتاء ونصبا (ربَّنا) وقـرأ الباقون بالياء في الفعلين (يرحمنا ويغفر لنـا) و (ربُّنـا) بالرفعـابن مجاهـد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ ابن الباذش، 1403هـ).

وحجة من قرأ بالتاء لأنه يخاطب الله سبحانه وتعالى، و (ربَّنا) منصوب على النداء أي: (ترحمنا يا ربَّنا)، إلا أن حرف النداء محـذوف، كقولـه تعـالى: (ربَّنـا آتيـت فرعون وملأه زينة) (يونس، 88) ذكر ذلك علماء القراءات السبع، وزاد عليهم مكي أن الدعـاء أبلغ في النداء (الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997) ومـا من شك أن طلب الرحمة والغفران دعاء.

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى: (قال ابن أمَّ إن القوم استضعفوني) (الأعراف، 150). فقد قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي بكسر الميم من (أمِّ) وقرأ الباقون الميم في (أمَّ) فتحاً (ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابـن زنجلـة، 1997؛ مكـي، 1997).

وحجة من فتح أنه جعل الاسمين (ابن أمَّ) معا اسما واحدا كـ (خمسـة عشـر) أي

بناه على فتح الجزأين(الفارسي، 1385هـ؛ ابن خالويه، 1993). وذكر مكي أن من فتح أراد يا ابن أمي(مكي، 1997)، وإذا كان المنادى هو (ابن أم، أو ابن عم أو ابنة أم، أو ابنة عم) فلك في هذه الياء حذفها مع بقاء الكسرة قبلها (يا ابن أمِّ) أو حذف الياء بعد قلبها ألفا وقلب الكسرة فتحة (يا ابن أمَّ) (الثعالبي، 1997) وهذا وجه هذه القراءة بفتح الميم، والنصب على النداء هو استعطاف برحم الأم لأن القرابة من الأم هي العروة الوثقى(الثعالبي، 1997).

ولا فرق بين توجيه قراءة النصب لهذه الآية عن توجيه قراءة النصب لقوله تعالى: (يا ابن أمُّ) الوارد في سورة طه وإن إعادة تفصيل القول عما جاء في سورة طه وآراء العلماء فيه ما هو إلا ضرب من التكرار الذي لا طائل منه لا سيما أن القراء كل قد التزم قراءته في الموضعين (إلا عاصماً فقد رويت عنه القراءتان) (الفارسي، 1385هـ).

2- الاستثناء

وهو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلاً منزلة الداخل(القرافي، 1982؛ السامرائي، 1989)، وهو إخراج بعض من كل بمعنى إلا، وهو صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول(الحنيطي،   ) وهو محمول على فعل هو (استثني) عند سيبويه وغير محمول على فعل هو استثنى عند الفارسي(الفارسي، 1385هـ؛ الأنباري، د.ت).

وللاستثناء أربعة أركان(ابن عقيل، د.ت): الحكم والمستثنى منه وأداة الاستثناء والمستثنى مثل: (قام القومُ إلا زيداً).

فالقيام: الحكم والقوم: المستثنى منه وإلا: الأداة، وزيدا: المستثنى. وأكثر أحوال المستثنى أنه منصوب ويكون ذلك طبقاً لنمط الاستثناء فهو منصوب إن كان نمط الاستثناء تاماً موجباً وجائز النصب على الاستثناء والاتباع على البدل إن كان نمط الاستثناء تاما منفيا وواجب النصب إن كان نمط الاستثناء منقطعاً أو ناقصاً(الأشموني، 1998؛ الخوارزمي، 1990).

ومما قرئ بالنصب وكان وجهه الاستثناء عند علماء القراءات ما جـاء فـي قولـه تعالى: (وما فعلوه إلا قـليل منهم) (النساء، 66) فقد قرأ ابن عـامر (قلـيلاً) بالنصـب وقرأ الباقون (قليلٌ) بالرفع(الفارسي، 1385هـ؛ ابـن خالويـه، 1993؛ ابـن زنجلـة، 1997) .

ووجه قراءة ابن عامر عند الفارسي هو النصب على الاستثناء، لأنـه نصـب مـع النفي كما نصب مع الإيجاب، أي: جعل النفي بمنزلة الإيجاب(الفارسـي، 1385هـ)، وهو بهذا الكلام يشير إلى النمط الثاني من أنماط الاستثناء الذي يجـوز فيـه الوجهـان النصب والاتباع.

وقال ابن خالويه: "تصح قراءة ابن عامر بالنصب، كأنه قال: ما فعلوه علـى تمـام الكلام وترك تقدير البدل فيه، ثم قال بعد ذلك إلا قليلا منهم فهذا وجه صحيح وما قبلـه ليس بخارج عنه"(ابن خالويه، 1990).

والعرب تنصب في النفي والإيجاب فتقول في الإيجاب: (سـرت بـالقوم إلا زيـداً) وتقول بالنفي: (ما جاءني أحد إلا زيداً) (ابن زنجلة، 1997).

وعلى هذا يكون وجه النصب في قراءة ابن عامر على الاستثناء وهو عربيٌّ جيِّـد، ومما جاء على نمط ما اختلف فيه ابن عـامر بقية السبعة مـن الـقراء مثيـل قولـه تعالى: (ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون) (الحجر، 56). ولو قرئ (الضالين) لـم يـمتنع ولكن القراءة سنة متبعة.

ونصب ابن عامر مع النفي كالنصب مع الإيجاب، ذلك لأن قول القائل: (ما جـائني أحد، كلام تام) (الفارسي، 1385هـ) ، قال سيبويه: "ومن قال: ما أتاني القوم إلا أبـاك؛ لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول: (ما فعلـوه إلا قلـيلا مـنهم) (سيبويه، د.ت) وهي قراءة ابن عامر.

وإنما أجاز العلماء الوجهين في مثل ما تقدم؛ لأنك إن راعيت جانب اللفظ نصبت ما بعد إلا، لأن الجملة استوفت جزأيها المسند والمسند إليه فيكون ما بعد إلا فضله، والفضلة منصوبة، وإن راعيت جانب المعنى رفعت ما بعد (إلا) لذلك يصح تفريغ العامل الذي قبل إلا لما بعدها وتسليطه عليه لأنه المسند إليه في حقيقة المعنى.

ومثل ذلك قراءة السبعة إلا ابن كثير وأبا عمرو لـ (امرأتك) نصباً(ابن مجاهد، 1980؛ مكي، 1997؛ الفارسي، 1385هـ). في قوله تعالى: "فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك" (هود، 81). ووجه النصب عند الفارسي أنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب(الفارسي، 1385هـ)، وذلك كما كانت حجته لقراءة ابن عامر السابق ذكرها، وهي قراءة جائزة عنده، والنصب على الاستثناء من (أسر بأهلك).

وواقع الحال أن قراءة النصب على الاستثناء تكون من وجهين:

الأول: النصب على الاستثناء من الإسراء والتقدير (فأسر بأهلك إلا امرأتك)، وهنا يكون النصب على الاستثناء واجباً لأن نمط الاستثناء تام مثبت ومن قال بهذا هو أبو علي الفارسي ويجب أن تمتنع عنده القراءة بالرفع (امرأتُك) لأنه ليس لها وجه طبقاً لرأيه وإنما يجب أن تكون القراءة هنا بالنصب على الاستثناء فقط، ومعلوم أن بعضهم قرأ (امرأتُك) بالرفع.

والثاني: النصب على الاستثناء من (ولا يلتفت) ويكون التقدير: (ولا يلتفت أحد إلا امرأتَك) وهنا الرفع على البدل جائز والنصب على الاستثناء جائز أيضاً لأن نمط الاستثناء تام منفي، أيضاً لأنه من يراعي جانب المعنى يرفع (امرأتك) لأنها هي الملتفت ومن يراعي جانب اللفظ ينصب ما بعد إلا (امرأتك) لأن ركني الإسناد اكتملا وهما (لا يلتفت) و (أحدٌ).

وقال الخوارزمي: "وأما قوله عز وجل: (إلا امرأتك) فيمن قرأ بالنصب فمستثنى من قوله (فأسر بأهلك) .. ويجوز في (امرأتك) الرفع والنصب أما الرفع فعلى البدل من (أحد)، وأما النصب فعلى الاستثناء من قولك (فأسر بأهلك)، فإن سألت فإذا كان الاستثناء في هذه القراءة من قولك: (فأسر بأهلك) وقع التناقض بين القراءتين، لأنه يلزم على هذه القراءة أن تكون المرأة غير مسريٌ بها، وعلى قراءة الرفع مسريٌ بها، وبين كونها مسريا بها وبين كونها غير مسري بها تناقض؟ أجبت: ما الدليل على وقوع التناقض بين القراءتين؟ وهذا لأن قوله: (فأسر بأهلك لا يلتفت منكم أحدٌ) معناه: أسر بأهلك إسراءً غير واقع فيه التفات إلا امرأتك فإنه يشترط في الإسراء بها ذلك"(الخوارزمي، 1990).

أحكام المستثنى بـ (غير)

وغير تضمن معنى إلا فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وتعرب هي بما يستحقه المستثنى بـ (إلا) فيجب نصبها في نحو: (قاموا غير زيد) ونمط هذا الاستثناء تام موجب، ويجوز نصب غير في نحو: (ما قاموا غير زيد) وهو نمط الاستثناء التام المنفي(القرافي، 1982؛ ابن هشام،). ومثله أيضاً قراءة الكسائي ونافع وابن عامر (غير) نصباً(ابن مجاهد، 1980؛ ابن خالويه، 1992؛ ابن زنجلة، 1997؛ ابن البانش، 1403هـ؛ الأندلسي، 1986). في قوله تعالى: (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون) (النساء، 95). وحجة قراءتهم أنهم جعلوا (غير) بالنصب استثناءً من القاعدين عند علماء القراءات، وهي عندهم بمعنى (إلا) وما بعدها مجرور بإضافتها إليه(الفارسي، 1385ه،، ابن خالويه، 1992؛ ابن زنجلة؛ مكي، 1997).

ففي قوله عز وجل (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون) رفع (غيرُ) صنعة للقاعدين، والجر صفة للمؤمنين، أما النصب فعلى

الاستثناء.

أما دلالة الإعراب، فلا شك في أنه يضفي على المعنى شيئاً إضافياً، فإذا جعلت الرفع صفة للقاعدين فمعناه: لا يستوي القاعدون الأصحاء من المؤمنين والمجاهدون، وإذا جعلته صفة للمؤمنين فالمعنى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون، وإذا جعلته استثناءً فمعناه: لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدين في سبيل الله إلا أولي الضرر من القاعدين فإنهم لا يستوون بالمجاهدين(الخوارزمي، 1990).

الاشتغال

حقيقته أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه(ابن هشام، د.ت؛ ابن مالك، 2001).

واشتغال الفعل بضميره كقولنا : (زيدا أكرمته)، واشتغاله بملابسه كقولنا: (زيداً أكرمت أباه) ، أما الوصف فهو المشتق الصالح للعمل كقولنا : (زيدا أنا ضاربٌ غلامه الآن أو غدا).

وذكره سيبويه تحت: هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدّم أو أخّر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم

ويقرر سيبويه، أن نصب الاسم المتقدم المشغول عنه إنما يكون بإضمار فعل، فإن قلت: (زيداً ضربته) فإنك تقول: (ضربت زيدا ضربته) (سيبويه، د.ت؛ ابن مالك، 2001) ومما كانت الحجة لنصبه الاشتغال عند علماء القراءات السبع قوله تعالى: (والقمر قدرناه منازل) (يس، 39) فقد قرأه حمزة وعاصم والكسائي (القمرَ)نصبا وقرأ ذلك الباقون (القمرُ) رفعاً(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997).

ويحتج الفارسي للقراءة بالنصب بقول أورده عن سيبويه، أن ذلك محمول على (زيداً ضربته) وهو عربي(الفارسي، 1385هـ) أما ابن خالويه فيضمر فعلاً لنصبه يقدره المذكور أي: (قدرنا القمرَ قدرناه) (ابن خالويه، 1992) ولم يذكر ابن زنجلة ومكي شيئا مخالفا لذلك(ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997).

وهو عند العكبري، منصوب بإضمار فعل هو عامل النصب في (القمر) (العكبري، 1987)، غير أن عامل النصب ها هنا هو الاشتغال ويكفي القول: إن(القمر) مشغول عنه منصوب ولا حاجة لأن نذكر له ناصباً، لآن تقدير الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها طبقاً لرأي الكثير من اللغويين على الرغم من أن فكرة العامل تعد الفكرة الرئيسية التي قامت عليها مؤلفات النحويين العرب، وهذا الرفض متأرجح بين رفض كلي ورفض جزئي لهذه الفكرة ومن

هؤلاء اللغويين ابن مضاء القرطبي من القدماء و تمام حسان وفاضل السامرائي من المحدثين(القرطبي، 1967؛ حسان، 1982؛ عمايره، د.ت؛ السامرائي، 1989).

المفعول المطلق

وهو المصدر المنصوب للتأكيد أو لعدد المرات أو لبيان النوع قال سيبويه: " قعد قعدة سوء، وقعد قعدتين، لما عمل في الحدث عمل في المرة والمرتين، وما يكون ضرباً منه، فمن ذلك، قعد القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقري، لأنه ضربٌ من فعله الذي أخذ منه(سيبويه، د.ت).

وقضية تعريف ماهية المفعول المطلق تنقسم إلى قسمين(عواد، 1981):

الأول : القول بمصدرية المفعول المطلق.

الثاني : القول بصحة إطلاق المفعول المطلق على المصدر وغيره، وقد قال سيبويه بالرأي الأول كما هو مبين أعلاه وقال عبد القاهر الجرجاني بالرأي الثاني(الجرجاني، 1992).

أما فرق المفعول المطلق عن المفعول به فهو أن المفعول المطلق لم يوجد إلا بعد إيجاد الفعل العامل فيه، أما المفعول به فهو الموجود قبل الفعل العامل فيه(ابن هشام، د.ت) ومن أمثلة المفعول المطلق قراءة حفص لقوله تعالى: (قالوا معذرة إلى ربكم ولعلهم يتقون) (الأعراف، 164).

فقد قرأ حفص (معذرةً) بالنصب وقرأ باقي السبعة (معذرةٌ) بالرفع(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997)، واحتج أبو علي الفارسي لقراءة حفص بقول سيبويه: (لو قال رجل لرجلٍ معذرة إلى الله وإليك من كذا وكذا لنصب) (الفارسي، 1385هـ).

وفي ظني أن وجه النصب الذي أحتج به أبو علي الفارسي على تقدير (اعتذر معذرة) وقراءة حفص هذه هي على النصب على المصدر عند ابن زنجلة ومكي، وحجة ذلك عندهما أن الكلام جواب كأنه قيل لهم : (لم تعظون قوما الله مهلكهم)

فأجابوا وقالوا : (نعظهم اعتذاراً ومعذرة إلى ربهم) (ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997).

فقد أجمع الموجهون على أن وجه قراءة حفص هو النصب على المصدر وناصبه فعل ترك إظهاره مثل حمداً وشكراً وعجباً ، أي أحمد حمداً وأشكر شكراً وأعجب عجباً، وقد أعرب بعضهم (معذرةً) بالنصب وطبقاً لقراءة حفص على أنه مفعول له أي: فعلت ذلك معذرة أو وعظناهم معذرة(الهمذاني، د.ت).

وعلى ذلك جاءت قراءة عاصم وابن عامر لقوله تعالى:(ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذي فيه يمترون) (مريم، 34).

حيث قرأ عاصم وابن عامر (قول الحق) بنصب (قول) وقرأ باقي السبعة (قولُ) بالرفع(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ الثعالبي، 1997؛ ابن عطية، 1992).

أما وجه النصب عند أبي علي الفارسي فعلى أن قوله : (ذلك عيسى ابن مريم) يدل على أحق قول الحق فهو نصب على المصدر عنده(الفارسي، 1385هـ).

ووافقه ابن خالوية وقال: إنه وجَّهه إلى نصب المصدر كما يقول (هذا قولاً حقاً أو قول الحق) (ابن خالويه، 1990).

وكذلك هو وجه النصب عند ابن زنجلة ومكي بن أبي طالب(ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997) ووجه النصب على المصدر أيضا عند ابن عطيه فقال: " وقرأ عاصم وابن عامر ......(قول الحق) بنصب الحق على المصدر"(ابن عطية، 1992) وقد يكون النصب على المصدر على تقدير (أقول قول الحق) فيكون المصدر قد بين نوع القول.

وكذلك قوله تعالى: (الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين) (سجدة، 7).

فقد قرأ عاصم وحمزة والكسائي ونافع بفتح اللام من (خَلَقَه) وقرأ باقي السبعة بإسكان اللام من (خلْقه) (ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ ابن الباذش، 1403هـ).

ووجه القراءة بتسكين اللام عند الفارسي هو النصب على المصدر، حيث دل عليه ما تقدم من قوله سبحانه: (أحسن كل شيء) (الفارسي، 1385هـ) ومن وجوه النصب عند ابن خالوية النصب على المصدر وتقدير ذلك: (الذي أحسن كل شيء خلقاً وابتداءً) (ابن خالويه، 1992) وهو تقدير ذكره ابن زنجلة ونسبه إلى الزجاج(ابن زنجلة، 1997)، وذكر الثعالبي: أن (أحسن) على هذه القراءة معناه: (ألهم) وأتقن ذلك(الثعالبي، 1997) لأن الله لم يجعل صورة القردة حسنه بل صنعها وخلقها متقن(السيوطي، 1990)، وبهذا التفسير يقترب معنى (أحسن) من معنى (خلق) فيكون الإعراب على المصدر نصباً وجها بيناً.

وكذلك قوله تعالى: (تنزيل العزيز الرحيم) (يس، 5).

فقد قرأ ابن عامر وحفص وحمزة (تنزيل) نصباً، وقرأ الباقون (تنزيل) رفعاً(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ ابن الباذش، 1403هـ).

وحجة النصب عند الفارسي هو أنه قدر فعلاً محذوفاً هو (نزّل) ويكون النصب بهذا الفعل المحذوف أي: (نزّل تنزيل العزيز) (الفارسي، 1385هـ).

ووافقه ابن خالويه بأن حجة النصب هي على المصدر(ابن خالويه، 1992) وكذلك ابن زنجلة ومكي(ابن زنجلة، 1992؛ مكي، 1997) ، وللنصب وجه آخر وهو النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف(الهمذاني، د.ت) ومما جاء على ذلك أيضاً قوله تعالى: (وقيله يا رب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون) (الزخرف، 88).

إذ قرأ السبعة (وقيله) بالنصب إلا عاصماً وحمزة فقد خفضا (وقيله) (ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997) ولمن نصب عند مكي وجه من خمسة يقول: (بالنصب على المصدر وكأنه قال: (ويقول قيله) (مكي، 1997) ، وقال أبو حيان : (..... بالنصب على انه معطوف على

سرهم ونجواهم) وعنه أيضاً (وقال قيله)، وعن الزجاج على محل الساعة في قوله: (وعنده علم الساعة)، وقيل معطوف على مفعول (يكتبون) المحذوف، أي: يكتبون أقوالهم وأفعالهم ، وقيل معطوف على مفعول (يعلمون) أي: يعلمون الحق وقيله يا رب وهو قول لا يكاد يعقل، وقيل منصوب على إضمار فعل أي: ويعلم قيله) (أبو حيان، 1990) يعني أنه مفعول به منصوب.

المفعول له (لأجله)

وهو عند سيبويه: مصدر منصوب لأنه عذر لوقوع الأمر(سيبويه، د.ت)، وهو علة الإقدام على الفعل وهو الجواب (لمه) عند ابن يعيش(ابن يعيش، د.ت)، وعند ابن عقيل هو المصدر المفهم علة، المشارك لعامله في الوقت والفاعل(ابن عقيل، د.ت) ومما سبق يتبين أن المفعول له ما اجتمع فيه أربعة شروط وقيل خمسة وهي(السامرائي، 1989):

- أن يكون مصدراً.
- أن يكون مذكوراً للتعليل.
- أن يشارك الحدث في الزمن.
- أن يشارك الحدث في الفاعل.
- أن يكون قلبياً.

فهذه شروط النصب وإن فُقِد شرط أو أكثر جُرّ المفعول لأجله بحرف التعليل وإن كان المفعول لأجله مصدراً مؤولاً فإنه لا يشترط فيه من ذلك شيء قال تعالى : (ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا) (المائدة، 2).

فـ (أن صدوكم) مفعول لأجله و التقدير: (لأن صدوكم) والفاعل مختلف ففاعل (يجرمنكم) هو (الشنآن) أي البغض، و فاعل الصد هم الكفار، و لا يتعين الجر مع أن وأنّ وإن كانا غير مصدرين لأنهما يقدران بالمصدر(السامرائي، 1989).

ومن النحاة من يرى أن الأصل في المفعول له الجر بحرف التعليل نحو(جئت لطمع في نائلك) ثم أسقط حرف الجر الذي يفيد التعليل توسعاً، فأصبح التعبير (جئت طمعا في نائلك) و على هذا فالمفعول له منصوب بنزع الخافض(السامرائي، 1989).

وقد ورد المفعول له وجها لبعض القراءات القرآنية مصدراً صريحاً و مصدراً مؤولاً وعلى ذلك وجه علماء القراءات السبع قراءة حفص لقوله تعالى: (إنما بغيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا) (يونس، 23).

فقد قرأ حفص(متاعَ) بالنصب وقرأ باقي السبعة (متاعُ) بالرفع(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ ابن البانش، 1403هـ). فوجه النصب عند الفارسي على أنه مفعول له بتقدير (تبغون متاع الحياة) (الفارسي، 1385هـ).

أما مكي فيقول(مكي، 1997): (إنه أعمل فيه البغي وهو مصدر على أنه مفعول له، وقدر ذلك بقوله: (إنما بغيكم على أنفسكم من أجل متاع الحياة الدنيا) فاتفق مع الفارسي في حقيقة المعمول (متاع) على أنه عندهما مفعول له، غير أنهما اختلفا في تقدير عامله أهو مصدر أم فعل وكلا التقديرين طالما أنهما لا يضران بحقيقة العامل ولا يؤثران على المعنى ولا يتناقضان، فأي منهما جائز.

وقد أورد بعضهم علة أخرى لنصب (متاع) وجها لقراءة حفص، وهي النصب على المصدر أي: (تتمتعون متاع) وذلك لأنه يشتمل على معنى التوكيد(شيخ زاده، 1999).

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى: (أفنضرب عنكم الذكر صفحاً أن كنتم قوماً مسرفين) (الزخرف، 5). فقد قرأ نافع وحمزة والكسائي (إن) كسراً وفتح الباقون (أن) (ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ ابن الجزري، د.ت).

أما وجه القراءة بالفتح عند الفارسي هو على تقدير : (لأن كنتم) (الفارسي، 2001) ووافقه على هذا التقدير ابن زنجلة(ابن زنجلة، 1997) وحجة مكي لمن فتح

أنه جعله أمراً قد كان وانقضى ففتح على أنه مفعول من أجله وقدر ذلك بقوله: (من أجل أن كنتم ولأن كنتم) (مكي، 1997؛ ابن الباذش، 1403هـ).

المفعول فيه (ظرف الزمان والمكان)

وهو الذي نسميه ظرف الزمان والمكان وقد سمي مفعولاً فيه لأنه لا يتصور وجود مكان أو زمان دون أن يكون هناك حدث يحدث فيهما، ولذلك يقدرون الظرف بأن معناه حرف الجر (في) فأنت حين تقول: (حضر علي يوم الجمعه) فإنّ معناه (حضر علي في يوم الجمعه) ولعله سمي ظرفاً لأن المكان أو الزمان إنما هو وعاء يحتوي الحدث أي أنه ظرف والحدث مظروف فيه(الراجحي، 1985).

قال سيبويه تحت باب (هذا ما ينتصب من الأماكن والوقت) "وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها ، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكوّن فيها وعمل فيها ما قبلها"(سيبويه، د.ت).

وعرفه ابن هشام بأنه: " ما ذكر فضله لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقاً أو مكان مبهم......" (ابن هشام، د.ت).

واسم الزمان يقبل النصب على الظرفية: مبهماً كان نحو(سرت لحظة وساعة) أو مختصاً بالإضافة (سرت يوم الجمعة) أو الوصف (سرت يوماً طويلاً، أو بالعدد (سرت يومين) (ابن عقيل، د.ت).

أما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان أحدهما: المبهم كالجهات الست وثانيهما ما صيغ من المصدر نحو: (قعدت مقعد زيد) أو (جلست مجلس زيد) وشرط نصبه أن يكون عامله من لفظه(ابن عقيل، د.ت).

وقد جعل المفعول فيه المنصوب على الظرف وجهاً لعدد من القراءات القرآنية السبع وقد ورد ذلك في كتب علماء الاحتجاج للقراءات القرآنية السبع وفيما يلي تفصيل منهجهم لظرفي الزمان والمكان.

أولاً : ظرف الزمان

وهو الذي يذكر فضلة لبيان الزمن الذي وقع فيه الفعل(السامرائي، 1989) كقراءة حمزة وعاصم والكسائي لقوله تعالى: (من جاء بالحسنه فله خيرٌ منها وهم من فزع يومئذ آمنون) (النمل، 89).

قرأ حمزة وعاصم والكسائي (فزع) بالتنوين، وقرأه الباقون بغير تنوين(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 199)، وذكر ابن خالويه أن وجه النصب هو النصب على الظرف ويعني (يومئذ) (ابن خالويه، 1992) وحجة من نون (فزع) أنه أراد أن يعمل المصدر وهو (فزع) في الظرف وهو (يوم) على تقدير: وهم من أنه يفزعوا يومئذ فـ (يومئذ) نصب على الظرف ذكر ذلك مكي(مكي، 1997).

ومثال ذلك أيضا قوله تعالى: (ومن الليل فسبحه وأدبار السجود) (ق، 4) حيث قرأ نافع وابن كثير وحمزة بكسر الهمزة من (إدبار) وقرأ الباقون بفتح الهمزة (أدبار) (ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997).

وفتح الهمزة يعني أنها جمع (دبر) وذلك يعني أيضا نصبها على الظرف كأن تقول: (جئتك دبر العصر)

غير أن الفارسي يرى أنه لا فرق بين الفتح والكسر فكلاهما يعني النصب على الظرف فإن كانت بالفتح فعلى نية إضافة أسماء الزمان إليها أي: (وقت إدبار) (الفارسي، 1385هـ) ، ووافقه مكي بالنصب على المصدر لمن فتح الهمزة ولمن كسرها وذكر: وحذف المضاف مع المصدر (أي في قراءة من فتح) مثل: (جئت مقدم الحاج، أي: (جئت وقت مقدم الحاج) (مكي، 1997) .

وكذلك قالوا: آتيك دبر الصلاة ودبر الشهر وأدبار الصلوات أو خفوق النجم فنصبوا جميع ذلك على الظرف على إرادة إضافة أسماء الزمان إليها وحذفها أي: وقت كذا وزمن كذا(الهمذاني، د.ت).

وكذلك قوله تعالى: (ثم ما أدراك ما يوم الدين، يوم لا تملك نفسٌ لنفس شيئاً) (الانفطار، 18، 19).

فقد قرأ أبن كثير وأبو عمرو (يومُ) الثاني رفعاً ، وقرأه باقي السبعة نصباً (يومَ) (ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ أبو حيان، 1990).

ولما كثر مجيء (يوم) ظرفاً ترك منصوباً على ما جاء به أكثره وهذا هو وجه قراءة من نصب(الفارسي، 1385هـ) وهذا تعميم اعتبار يوم على أغلب أحواله منصوباً على الظرف.

والقراءة بالنصب على الظرف وهي حركة إعراب عند البصريين ويجوز عند الكوفيين أن تكون حركة بناء، والنصب على رأيي البصرة والكوفة في محل رفع خبر والمبتدأ محذوف تقديره (الجزاء يوم لا تملك) طبقا لتقدير أبي حيان (أبو حيان، 1990).

ثانياً : ظرف المكان

ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى: (لقد تقطع بينكم) (الأنعام، 94) ، فقد قرأ نافع والكسائي وحفص (بينَكم) بالنصب وقرأ الباقون بالرفع (بينُكم) (ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ الثعالبي، 1997) و(بين) اسم يستعمل اسماً ويستعمل ظرفاً طبقاً لرأي الفارسي(الفارسي، 1385هـ) أما مجيئه منصوباً فذلك لاستعماله على الظرف(ابن خالويه، 1992) وتقدير ذلك: (لقد تقطع وصلكم بينكم) (مكي، 1997)، والنتيجة أن (بينكم) بالنصب على الظرف ويكون فاعل الفعل (تقطع) ضميراً مستتراً أو أن يكون (بينكم) فاعلاً ترك منصوباً على حاله في الظرفية وجاز ذلك حملاً على أكثر أحوال الظرف ، وهذا هو رأي الفارسي السابق ذكره ونظيره على مذهبه: (وإنا منا الصالحون ومنا دون ذلك) (الجن، 11) فـ (دون) في موضع رفع عنده وإن كان ظاهر اللفظ النصب لأنك تقول: (منا الصالح ومنا الطالح) فترفع الطالح(الهمذاني، د.ت).

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى: (فناداها من تحتها ألا تحزني) (مريم، 24). فقد قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي بكسر الميم والتاء الثانية (مِن تحتِها)، وقرأ الباقون بفتح الميم والتاء الثانية (مَن تحتَها) (ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997).

وقراءة الباقين تعني أن (من) فاعلاً و(تحتها) ظرفاً، قال ابن خالوية: (الحجة لمن فتح أنه جعله اسم عيسى وفتح التاء لأنه ظرف مكاني متضمن جثة (من) و(من) مستقر فيه و الاستقرار كون له والكون مشتمل على الفعل ، فانتصب الظرف لأنه مفعول فيه) (ابن خالويه، 1990).

وهذا هو رأي مكي من علماء القراءات السبع أيضاً(مكي، 1997)، فمن جعل (مَن) اسماً موصولاً واقعاً في الظرف نصب الظرف لوقوع (مَن) فيه لذلك جعل (تحت) مفعولا فيه وذكر البغوي أن معنى ذلك: أن جبريل عليه السلام قد نادى مريم، وقد يكون عيسى عليه السلام لما خرج من بطن أمه ناداها(البغوي، 1992)، وذكر السيوطي أن من قرأ بالنصب فالمنادي عيسى ومن قرأ بالخفض فالمنادي جبريل (عليه السلام) (السيوطي، 1990) ذلك لأنّ عيسى عليه السلام لم يكن ليتكلم بعد حتى أتت به قومها(الثعالبي، 1997).

وأيضاً قوله تعالى: (عاليهم ثيابُ سندسٍ خضر وإستبرق) (الإنسان، 21) قرأ ذلك نافع وحمزة باسكان الياء (عاليْهم) وقرأ الباقون (عاليَهم) بالفتح(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ وابن الباذش، 1403هـ) ويحتمل وجه النصب أحد أمرين: أن يكون حالاً ويجوز أن يكون ظرفاً(الفارسي، 1385هـ).

أمّا ابن خالويه فإنه يقول: "أنه جعله ظرفاً من المكان لأنّ الثاني، فيه غير الأول، كما تقول: (فوقك السقف) و (أمامك الخير) (ابن خالويه، 1990) وتقدير النصب على الظرف عند مكي: (فوقهم ثيابُ سندس) (مكي، 1997) ومع كونه ظرفاً فقد أعمل الرفع في (ثيابُ سندسٍ) والظرف منصوب في موضع رفع خبر (ثياب سندسٍ) (الهمذاني، د.ت).

المشبه بالمفعول (وهو الحال).

الحال في اللغة من (حال) وهو: "كل ما تحرك أو تغير من الاستواء إلى العوج فقد حال واستحال"(الكفوي، 1992).

وفي الاصطلاح: كلّ اسم نكرة منتصب بعد تمام الكلام فهو حال(الكفوي، 1992) وهو ووصف فضلة منتصبُ للدلالة على هيئته نحو: فرداً أذهب(ابن عقيل، د.ت)، ويجب أن تتوافر في الحال الصفات التالية: أن يكون الحال وصفاً فضلةً مبيناً لهيئة صاحبه، وهذه الصفات يجب توافرها في الحال مجتمعة متضامنة لتكون الكلمة التي يُطلق عليها (حال) نحوياً منصوبة في جملتها التي ترد فيها.

أمّا صاحب الحال فهو الاسم الذي وصفته الحال أو بينت هيئته ووضحت كيفيته والأصل فيه أن يكون معرفة(ابن مالك، 2001).

أمّال الحال فله أنواع كأنواع الخبر فقد يأتي اسماً مفرداً أو شبه جملة أو جملة أمّا الحال شبه الجملة فلم تتناوله الدراسة لأنه لا خلاف فيها بين القرّاء فهي، شبه جملة ثم تكون في محال نصب حالٍ أو لا تكون فلا يختلف فيها قارئ عن آخر يؤدي إلى اختلاف في توجيه تلك القراءات، أمّا الحركات الإعرابية فلا يكون اختلاف القراءات فيها ظاهراً في هذا الموضع (موضع الحال) إلاّ في الحال المفرد الذي، يمكن أن يكون منصوباً على الحال أو يكون مرفوعاً أو مجروراً فهو عندئذ يحتاج إلى توجيه آخر، ويظهر مثل ذلك الاختلاف في القراءة في الحال الجملة، لذلك اقتصرت هذه الدراسة على هذين النوعيين من أنواع الحال وهما الحال المفرد والحال الجملة.

أولاً: الحال المفرد:

وهو ما ليس بجملة أو شبه جملة نحو (قرأتُ الدرس مجتهداً، وكتبناه مجتهدين، وتعلماه مجتهدين) وليس المقصود بالمفرد ما يقابل المثنى والجمع بل ما يقابل الجملة وشبهها(ابن هشام، 1974)كقراءة السبعة إلا نافعاً لقوله تعالى: "قل هي

للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) (الأعراف، 32) حيث قرأ نافع (خالصةُ) رفعاً وقرأ الباقون (خالصةً) نصباًابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997).

ووجه القراءة بالنصب عند الفارسي قوله: (خالصةً) كانت حالاً مما في قوله: (للذين آمنوا) فخالصةً حال عن ذلك الذكر(الفارسي، 1385هـ) ومما يقوي نصبها على الحال تمام الجملة التي قبلها في رأي ابن خالويه(ابن خالويه، 1990) وذلك إلماحٌ منه إلى أنَّ الحال فضلة وبذلك قال مكي(مكي، 1997) وقد أعربها العكبري أيضاً نصباً على الحال(العكبري، 1987).

ومثل ذلك أيضاً قراءة السبعة إلاّ ابن عامر لقوله تعالى: (يغشي الليل النهار يطلبه حثيثاً والشمس والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ بأمره) (الأعراف، 54).

فقد قرأ ابن عامر (الشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخراتُ) كل ذلك رفعاً، وقرأ الباقون (الشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ) نصباً(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997؛ وابن الباذش، 1403هـ) والشاهد هنا من قرأ (مسخراتٍ) نصباً وتكون (مسخراتٍ) حالاً على قراءة من نصب عند مكي(مكي، 1997، 1988) ذكر ذلك في الكشف ولم يذكره في مشكل إعراب القرآن ووافقه الأزهري بنصب (مسخراتٍ) على الحال في قراءة من نصب(الأزهري، 1991) والحال هنا مفردة من حيث إنه ليس جملة ولا شبه جملة أمّا الكسر الظاهر على آخره فهو علامة نصب جمع المؤنث السالم.

ثانياً: الحال الجملة:

والحال الجملة : أن تقع الجملة الفعلية أو الجملة الاسمية موقع الحال، وحينئذ تكون مؤولة بمفرد نحو: (جاء سعيد يركض) و (ذهب خالد ودمعه متحدرٌ) والتأويل : (جاء راكضاً) و (ذهب متحدراً دمعه) (الخوارزمي، 1990، والغلاييني، 1980)

وعلى ذلك جاءت قراءة ابن عامر (تلقفُ) رفعاً وكان باقي السبعة قد قرؤوها (تلقفْ) جزماً(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997) في قوله تعالى: (وألق ما في يمينك تلقف ما صفوا إنما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحرُ حيثُ أتى) (طه، 69).

فوجه قراءة ابن عامر برفع الفعل على أنه في موضع حال، وقد يكون صاحب الحال الفاعل (الملقي) أو المفعول (الملقى) و (الملقي) موسى عليه السلام و(الملقى) العصا(الفارسي، 1385هـ).

والأرجح أن يكون صاحب الحال (الملقى) أي: العصا؛ لأنّ الضمير في (تلقف) (هي) لأن العصا هي التي تلقف ما صنع السحرة الآخرون وليس سيدنا موسى عليه السلام، وواضح أن الضمير في جملة الحال يعود على صاحب الحال وليس على غيره.

ووافقه ابن خالويه وابن زنجلة ومكي بالرفع على معنى الحال، وأضاف مكي أن الرفع يكون على الحال من المفعول(ابن خالويه، 1990؛ وابن زنجلة، 1997؛ ومكي، 1997).

المنصوب على نزع الخافض

وهذا تعبير شائع بين المعربين، إذ يصفون أحياناً بعض الكلمات المنصوبة بقولهم (منصوبٌ بنزع الخافض)، ومضمون ذلك حذف حرف الجر ونصب الاسم المجرور، ويكثر ذلك توسعاً كقولك: (ذهبتُ الشامَ) أي: إلى الشام، و (دخلتُ الدار) أي: إلى الدار، ومثلُ ذلك قول جرير:

تمرون الديارَ ولم تعوجوا   كلامكم عليَّ إذن حرامُ

والشاهد في (تمرونَ الديارَ) إذ إنّ الأصل: تمرون بالديار، فلما حُذِف حرف الجر (الباء) نصب (الديارَ) على نزع الخافض ، والنصب على نزع الخافض مقتصرُ على الأسماء إلاّ في (أنّ) و (أن) فإنه يجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطّرداً(ابن عقيل، د.ت).

كما في قوله تعالى: (إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون، وإنّ الله ربي وربكم فأعبدوه) (مريم، 35، 36).

فقد قرأه حمزة وعاصم والكسائي وابن عامر بكسر الهمزة في (وإن الله) وفتحها الباقون(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997) وتقدير الخافض المنزوع (وبأنّ الله) عند الفارسي، ووافقه ابن خالويه، وتقدير الخافض المنزوع (اللام) عند مكي أي: (ولأن الله) فتكون (أنّ) في موضع نصب لنزع الخافض(الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: (وإن هذه إمتكم إمةً واحدةً) (المؤمنون، 52) فقد قرأ ذلك حمزة وعاصم والكسائي بكسر الهمزة في (وإن) وقرأ باقي السبعة (أن) بالفتح(ابن مجاهد، 1980؛ الفارسي، 1385هـ؛ ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997) على تقدير نزع الخافض (اللام) وتقدير ذلك و (لأنّ) وأن في موضع نصب لنزع الخافض.

أمّا سبب النصب على نزع الخافض ذلك لأنّ حرف الجر عاملٌ ضعيف لا يقوى على العمل إلاّ حين يُذكر، أمّا سبب ضعفه فلأنه مختصٌ بالاسم فقط لذلك ينصب ما بعده حين نزعه(الفارسي، 1986؛ ابن عقيل، د.ت).

الفصل الرابع

(المجرورات)

وقد قسمت الدراسة المجرورات طبقاً لتوفر المادة في القراءات القرآنية السبع، وتوجيه هذه القراءات من علماء الاحتجاج للقراءات القرآنية السبع فكانت أجزاؤها كما يلي:

أولاً: حروف الجرّ، منها:حذف حروف الجرّ وبنية حروف الجرّ.

ثانياً: الإضافة ومنها الإضافة غير المحضة والإضافة المحضة وحذف المضاف وحذف المضاف إليه والفصل بين المضاف والمضاف إليه.

ثالثاً: الجرّ على الجوار.

أولاً: حروف الجرّ

1- حذف حروف الجرّ:

لقد اختلف اللغويون في تناولهم لموضوعات حروف الجرّ فمنهم من قسمها تبعاً لعدد حروفها، ومنهم من قسمها تبعاً لما تدخل عليه من الأسماء ظاهرة ومضرة(ابن هشام، د.ت) وما يهمنا في هذا الباب أن حروف الجرّ تجر الأسماء التي بعدها مهما كان عدد حروفها ومهما كان مجرورها أهو ظاهرٌ أم مضمرٌ، وهي سبعة أحرف: (من، إلى، عن، على، في، الباء، اللام) ومنها ما يجر الأسماء الظاهرة فقط، وتشمل بقيتها وهي (حتى، الكاف، الواو، التاء، كي، مذ، منذ، وربّ) (السيوطي، 1984).

أما حروف الجر ذاتها فهي على ثلاثة أقسام(الراجحي، 1985):

1. الحرف الأصلي: وهو الذي يضيف إلى ركنيّ الجملة معنىً فرعيّاً جديداً.
2. الحرف الزائد: وهو الذي لا يضيف إلى ركنيّ الجملة معنىً فرعياً جديداً، وإنما يفيد التوكيد وتقوية الرابط بين أجزاء الجملة، مثل (ما كان في البيت من أحد).
3. الحرف الشبيه بالزائد: وهو الذي يضيف معنىً لكنه لا يتعلق.

أما تقسيمهم لها تبعاً لعدد حروفها فهو تقسيم ينظر إلى الشكل وعدد المكونات الفونيمية، وذلك أن بعضها على حرف وبعضها على حرفين وبعضها على ثلاثة

أحرف وبعضها على أربعة أحرف وهو (حتّى) (ابن هشام، 1969). ويحذف حرف الجرّ في مواضع أشهرها ما يلي(الصبّان، د.ت، والراجحي، 1985):

1. أن يكون المجرور مصدراً مؤولاً من (أن) والفعل أو (أن) ومعموليها (أطمع أن يزورني زيدٌ) أي (أطمع في زيارة زيد) أو (أطمع بأن يزورني زيدٌ).
2. أن يكون الحرف هو لام التعليل الداخلة على كي المصدرية (سافرت إلى القاهرة كي أدرس)، أي: (للدراسة).
3. أن يكون حرف قسم (حياتك لأخلصن لك) أي: (بحياتك) ومثل ذلك ما قدّره علماء القراءات القرآنية من حروف الجرّ المحذوفة وأعملوها على حذفها في القراءات القرآنية السبع، كما في قوله تعالى: "إذ قالت الملائكة يا مريم إنّ الله يبشرك بكلمة منه"(آل عمران، 45) قرأ حمزه وابن عامر بكسر (إن) وقرأ الباقون بفتح الهمزة (أنّ) (الفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997؛ والأصبهاني، د.ت). وعلماء القراءات القرآنية السبع يحتجون لقراءة من قرأ بفتح الهمزة بآراء علماء اللغة كالخليل وسيبويه، واتفاق علماء اللغة على جرّ (أنّ) بحرف جرّ مقدّر ، فيقول أبو علي الفارسي: "من فتح (أنّ) المعنى: فنادته بأن الله، فلما حذف الجار منها، وصل الفعل إليها فنصبها، فأن في موضع نصب، وعلى قياس قول الخليل في موضع جر"(الفارسي، 1385هـ).

أما مكيّ(مكي، 1997) فإنه ذهب إلى تقوية وجه قراءة من قرأ بفتح (أنّ)، من خلال ذكره لمذهب الخليل من أنها في موضع جرّ، لإعمال حرف الجرّ محذوفاً، ثم ذكر أيضاً، أنه قياساً على ذلك أجاز سيبويه (اللهِ لقد كان ذلك) بخفض لفظ الجلالة مع حذف حرف الجرّ لكثرة حذفه في القسم، علماً بأن (أنّ) تكون في محل نصب لنزع الخافض عند سيبويه طبقاً لما تذكر بعض كتب اللغة(الصبّان، د.ت).

وحذف حرف الجرّ جائز مع (أنّ)، فقد روي بالفتح والكسر ما ينسب إلى رؤبة بن العجاج، وهو قوله(ابن عقيل، د.ت):

لتقعدِنّ مقعد القصيٌ
منّي ذي القاذورة المقليٍّ
أو تحلفي بربك العليٍّ

أنيّ أبو ذيّالك الصبيِّ

والشاهد رواية (أنَّ) بفتح الهمزة وكسرها (إنّ).

أما الفتح فعلى تأويل (أنّ) مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف تقديره (أو تحلفي على كوني أباً لهذا الصبيّ).

ومما يشبه ذلك أيضاً قراءة السبعة إلاّ الكسائي لقوله تعالى: "يستبشرون بنعمة من الله وفضلٍ وأن الله لا يضيع أجر الؤمنين"(آل عمران، 171).

فقد قرؤوا (وأنّ الله) بفتح الهمزة وقرأ الكسائي (وإن الله) بكسر الهمزة(ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997) بتقدير حرف جرّ محذوف.

ويقدّر أبو علي الفارسي(الفارسي، 1385هـ) حرف الجرّ المحذوف (وبأنّ الله) وكذلك يقدّره ابن زنجلة(ابن زنجلة، 1997) ومن وجوه الفتح عند مكي(مكي، 1997) في موضع خفض على تقدير الخافض محذوفاً وهو عاملٌ على حذفه.

وسواءٌ أكان المحل الإعرابي الخفض على تقدير الخافض محذوفاً أم النصب على تقدير نزع الخافض، فإن ذلك يشير إلى تقدير حرف جرّ محذوف، سيما وأن المصدر لم ينصب نصباً ظاهراً ولم يجرّ جراً ظاهراً على آخره وإنما يقدّر تقديراً، فكلّهم أجمعوا على إضمار حرف جر.

وقد وردت تعبيرات قرآنية كثيرة، أضمرت فيها حروف الجر وذلك توسعاً ومثل ذلك هذه القراءات، يقول سيبويه، وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: "وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون" (المؤمنون، 52) ، فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون".

ومن الآيات القرآنية غير المختلف في قراءتها والتي أضمر فيها حرف الجرّ ويمكن أن تؤيد هذا التوجيه، قوله تعالى: "فدعا ربه أني مغلوب فانتصر"(القمر، 10)، قال سيبويه، إنما أراد بأني مغلوب"(سيبويه، د.ت).

ومما ورد مثل ذلك من الشعر قول الفرزدق:

منعت تميماً منك أني أنا ابنها وشاعرها المعروف عند المواسم

والشاهد فيه فتح (أن) وفقاً لرواية سيبويه على معنى (لأني)، ويجوز كسرها على الاستئناف والقطع(سيبويه، د.ت). والحق إن حذف حرف الجـرّ وجعـل (أنّ) ومـا بعدها مجروراً بحرف جرّ مقدر أمرٌ اتفق عليه النحاة فذهب إليه الخليـل وسـيبويه والكسائي(الصبّان، د.ت) إذ يتضح تقديرهم لحرف الجرّ المحذوف، فموقف سـيبويه واضح من مسألة حذف حرف الجر، فهو يقول: "لبيك إن الحمد لك، وإن شئت قلـت (أنّ)، ولو قال إنسان إن (أنّ) في موضع جرّ في هذه الأشياء، ولكنـه حـرف كثـر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجارّ، كما حـذفوا (ربَّ) فـي قـولهم: وبلـدٍ تحسبه مكسوحاً، لكان قولاً قوياً"(سيبويه، د.ت).

ولم يكن حذف حرف الجرّ فقط مع (أن) والفعل أو (أن) ومعموليها ولكن يحـذف مع الأسماء الظاهرة في حالة العطف عندما يستغنى بالعطف عن إعادة ذكـره، كمـا في قوله تعالى: "فإن كذبوك فقد كُذِّب رسلٌ من قبلك جاؤوا بالبينات والزبر والكتـاب المنير"(آل عمران، 181).

قرأه ابن عامر (وبالزبر) بزيادة الباء، وقرأه هشام و (بالكتـاب) بزيـادة البـاء، وقرأهما الباقون بغير باء(ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلـة، 1997، ومكي، 1997؛ والأصبهاني، د.ت).

وذهب أبو عليّ الفارسي(الفارسي، 1385هـ) إلى أن الواو أغنـت عـن إعـادة حرف الجرّ، ويرى أن الواو أشركت البينات والزبر بالباء، وإعادة الباء طبقاً لـرأي الفارسي هو ضربٌ من التأكيد، وذكرها يساوي عدمه، ويساوي بـين إثبـات البـاء وطرحها ابن خالويه أيضاً(ابن خالويه، 1990)، إلاّ أن ابن زنجلة، يـرى أن الأمـر متعلق بالمعنى، فإن جاؤوا بالبينات والزبر مجيئاً واحداً فالأولى حذف حرف الجـرّ، وإن جاؤوا بالبينات في مجيء منفصل عن مجيء الزبـر، فـالأولى ذكـر حـرف الجر(ابن زنجلة، 1997).

وكان العطف مغنياً عن إعادة ذكر الباء وكافياً عنه، فالعطف سبب حذفـه وهـذا رأي العكبري جاء متفقاً مع علماء القراءات في توجيه القراءة بغير باء في الكلمتـين (الزبر) و (الكتاب) (العكبري، 1987؛ والأصبهاني، د.ت).

2- بنية حروف الجرّ

قد يغيّر بعض القراء حركة حرف فيتحول بذلك إلى حرف جـرّ ويكـون عـاملاً على جر اسم بعده، وينتج عن هذا التغيّر في الحركة تحويل الاسم إلى حـرف جـرّ كما سيأتي لاحقاً، ومن أمثلة ذلك قراءة حمزة لقولـه تعـالى: "وإذ أخـذ الله ميثـاق النبيين لما أتيناكم من كتاب"(آل عمران، 81).

قرأه حمزة بكسر اللام (لِما) وفتح البـاقون(ابـن مجاهـد، 1980؛ والفارسـي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997) وهي عند حمزة حرف جرّ قال أبو علي الفارسي(الفارسي، 1385هـ، والكرماني، 2001): "ووجه قراءة حمزة (لمـا) بكسر اللام، أنه يتعلق بالأخذ، كأن المعنى، أخذ ميثاقهم لهذا"، وبذلك قال الكرمـاني صاحب كتاب مفاتيح الأغاني.

والحجة عند ابن خالويه أيضاً أنه جعلها خافضة، وجعل (مـا) اسـماً موصـولاً بمعنى الذي والمعنى (للذي آتيناكم) (ابن خالويه، 1990) أي أن الاسم الموصول في محل جر بحرف الجر، واسمها عند ابن زنجلة لام الإضـافة(ابـن زنجلـة، 1997) ووافقهم مكي في جميع ذلك(مكي، 1997).

واللام تجر الظاهر كما تجر المضمر، والمجرور بها هنا هو الظاهر (ما) بمعنـى الذي، ومن جميع ذلك يتضح أن حجة من كسر اللام في (لما) أنه جعلهـا لام جـرّ وشبه الجملة من الجار والمجرور متعلق بالفعل (أخذ) ، أي أخـذ الله الميثـاق لهـذا الأمر(العكبري، 1987).

ومما يدعم كون اللام هنا جارّة كسرها إذا اتصلت بالاسم الظاهر، أو ما هو بحكم الظاهر ومنها الموصولات لأنها بحكم الظاهر مثل (لئن) و (لِما) وهي التي قرأ بهـا حمزة، وقد كسرت تشبيهاً لها بعملها(الوحيدي، 1999).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: "فناداها من تحتها ألاّ تحزني"(مريم، 24).

قرأه نافع وحفص وحمزة والكسائي بكسر الميم والتاء الثانية (مِن تحتِهـا) وقـرأ الباقون (مَن) تحتَها) بفتح الميم والتـاء الثانيـة(ابـن مجاهـد، 1980؛ والفارسـي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

والحجة لمن كسر الميم والتاء الثانية أنه جعل الميم حرف جر والظرف اسماً مجروراً به(ابن خالويه، 1990) وحجة الكسر عند مكي(مكي، 1997) أنه حمله على معنى: أن عيسى كلمها وهو تحتها، أي: تحت ثيابها، فجعل (مِن) حرف جرّ و (تحتِها) اسم مجرور، لذلك كسرت التاء الثانية. فإن كانت (مِن) حرف جرّ، فإن المنادى الفاعل، ضمير مستتر في الفعل (نادى) (العكبري، 1987) و (مِن) حرف جرّ يفيد ابتداء الغاية المكانية في بعض استعمالاته(ابن عقيل، د.ت)، كقوله تعالى: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى"(الإسراء، 1)، و (مِن) بكسر الميم في القراءة المشار إليها، تدل على أن النداء ، كان مكان انطلاقها تحت ثياب مريم، والفرق بين هذه القراءة بكسر الميم والثانية بفتح الميم، أن الأهمية لمكان انطلاق النداء في الأولى أما القراءة الثانية فإن الأهمية فيها للمنادى، وهو عيسى عليه السلام، وليس لمكان ندائه، على الرغم من حداثة ولادته، لأن في ذلك معجزة تطمئن أمه بها، وقيل: هو جبريل عليه السلام، لأن عيسى لم يتكلم إلاّ حين أتت به قومها(القرطبي، 1967).

ومثله أيضاً قوله تعالى: "وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لمّا صبروا"(السجدة، 64). قرأ حمزة والكسائي (لِما) بكسر اللام والتخفيف، وقرأ الباقون بفتح اللام والتشديد (لَمّا) (ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

والحجة عند الفارسي(الفارسي، 1385هـ) لمن كسر اللام أنه علق الجارّ والتقرير: جعلنا منهم أئمة لصبرهم، وافقه ابن خالويه(ابن خالويه، 1990) فجعلها مكوّنة من جارٍّ وهو (اللام) ومجرور وهو المصدر.

وأضاف ابن زنجلة على ما ذكرا، أن معنى اللام المجازاة، أي: لام التعليل، فقد أيّد الرأي القائل بأنها حرف جرّ، وأن التعليل هو معنى هذا الحرف(ابن زنجلة، 1997)، ووافقه مكي على اعتبار أنّ اللام جارّة والمصدر مجرور بها(مكي، 1997). ولمّا كان وجه علماء القراءات هو جعل شبه الجملة متعلقة، فإن ذلك يدل على كون حرف الجرّ هنا وطبقاً لهذه القراءة، هو حرف أصلي، لأنه متعلق بالفعل.

ثانياً الإضافة

والإضافة في اللغة الأسناد، وفي اصطلاح النحاة وعرفهم، هي نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ أبداً(اللبدي، 1985، والصبّان، د.ت)، وهي إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين كقولنا: (غلامُ زيدٍ) ومن النون نحو (غلاميّ زيدٍ) و (ضاربي عمرو) (ابن هشام، د.ت، ورضا، د.ت) والإضافة : نسبة اسم إلى خر على اعتبار وجود حرف جر، مثل: هذه دار سليم أي هذه لسليم(ابن هشام، د.ت، ورضا، د.ت)، فهي بمعنى اللام، وقد تكون بمعنى (من) نحو : (ثوب صوف) أي: ثوب من صوف، وقد تكون بمعنى (في) نحو: (شهيد الدار) أي: في الدار(السامرائي، 1989) على أن الإضافة تنقسم إلى قسمين: إضافة غير محضة وإضافة محضة وانقسمت القراءات القرآنية للقراء السبعة إلى هذين النوعين فمن إضافاتهم ما كان وجهها الإضافة غير المحضة، ومنها ما كان من باب الإضافة المحضة.

1- الإضافة غير المحضة:

وهي ما اجتمع فيها أمران(ابن هشام، د.ت):

أمرٌ في المضاف، وهو كونه صفة، أي: اسم فاعل نحو (ضاربُ زيدٍ)، أو اسم مفعول، نحو: (معطى الدينار) أو صفة مشبهة نحو (حسن الوجهِ).

وامرٌ في المضاف إليه: وهو كونه معمولاً لتلك الصفة.

وسميّت هذه الإضافة غير محضة لأنها على نيّة الانفصال(السكّاكي، 1983) فإذا قلنا: (كاتبُ درسٍ) فإننا نعني (كاتبٌ درساً).

وقد ورد كثير من القراءات القرآنية وكان وجهها عند علماء القراءات القرآنية السبع الجر على الإضافة، وإذا انعمنا النظر فيها نجدها من باب الإضافة غير المحضة، وذلك كقوله تعالى: "فالق الإصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً"(الأنعام، 96). قرأ عاصم وحمزة والكسائي (وجعل الليل) بغير ألف ونصبوا (الليلَ) لأنه مفعول به للفعل (جعل) وقرأ باقي السبعة (جاعل) بالألف و (الليلِ) خفضاً(ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي،

1997؛ والأصبهاني، د.ت) لأنه مضاف إليه مجرور، وقرأءةُ باقي السبعة وجهها الإضافة عند علماء القراءات القرآنية السبعة يقول ابن خالويه "إنه ردّ لفظ (فاعل) على مثيله وأضاف"(ابن خالويه، 1990) ووافقه ابن زنجلة على اتباع (جاعل) لـ (فالق) وهو اسم فاعل(ابن زنجلة، 1997).

وهذه الإضافة من باب الإضافة غير المحضة، لأنها على نيّة الانفصال أي على نيّة (جاعلٌ الليلَ) بالتنوين لاسم الفاعل ونصب (الليل).

ومثلها أيضاً قوله تعالى: "ذلكم وأن الله موهنُ كيد الكافرين"(الأنفال، 18) قرأ الستة (موهنٌ كيدَ) بالتنوين والنصب، وقرأ حفص (موهنُ كيدِ) بالإضافة(ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997). وهو مخفوض بالإضافة وهذا هو وجهه عند علماء القراءات في كتب احتجاجهم فعند ابن خالويه الحجة لمن أضاف (موهنُ) إلى (كيدِ)، أنه أراد ما ثبت ومضى من الزمان، لأن اسم الفاعل لا يعمل فيما بعده إن دلّ على ما مضى من الزمان(ابن خالويه، 1990) ، ووافقه ابن زنجلة في وجه الخفض على الإضافة(ابن زنجلة، 1997) وحجة من أضاف عند مكيّ، أنه أراد التخفيف(مكي، 1997) . والتخفيف بالإضافة بدل إعمال المشتقات مذهب سيبويه، فهو يقول: "وأعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء، وينجرُّ المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى (غلام عبدالله) في اللفظ"(سيبويه، د.ت، 1/165-166) وقد ورد مثل ذلك في الشعر ومن شواهده قول الفرزدق(سيبويه، د.ت):

أتاني على القعساء عادلُ وطبِه   برجلي لئيم وأست عبد تعادله

والشاهد فيه حذف التنوين من (عادل) وإضافته إلى ما بعده استخفافاً، وكل ما يحذف تنوينه ويضاف إلى ما بعده من الصفات يكون لغايات الاستخفاف(السكاكي، 1983).

ومثله أيضاً قوله تعالى: "والله خلق كلَّ دابة من ماء"(النور، 45).

فقد قرأ حمزة والكسائي (خالق) على وزن اسم الفاعل من غير تنوين وأضافاه إلى (كلٍّ) فهو مجرور بالإضافة، وقرأ الباقون (خلق) فعلاً ماضياً (وكلَّ) منصوباً

بالفعل (خلق) (ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997). ومن قرأ (خالق) على وزن اسم الفاعل، أراد الإخبار عن الله تعالى باسم الفاعل، وليس عن فعله ، فجر ما بعده بالإضافة، لأنه بمعنى ما قد مضى وثبت(ابن خالويه، 1990؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وهاتان القراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى ذلك لأن الإضافة في قراءة حمزة والكسائي تدل على أن معنى ذلك الماضي(الطبري، 1992).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: "والله متمٌّ نوره ولو كره الكافرون"(الصف، 8) قرأه ابن كثير وحفص وحمزة والكسائي (متمّ) من غير تنوين و (نورِه) خفضاً، وقرأ الباقون (متمٌّ) بالتنوين ونصب (نورَه) (ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، والبغدادي، 2001؛ والطبري، 1992؛ وابن البانش، 1403هـ).

ووجه القراءة بإضافة اسم الفاعل إلى ما بعده أن الإضافة تستعمل في الماضي والمستقبل والقراءة الأخرى لا تستعمل في مثل هذا إلا للمستقبل وهذه القراءة مثيلها قوله تعالى: "بالغُ أمرِه"(الطلاق، 3) فهذه مثيلة تلك(ابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

والقراءتان، بالتنوين ومن غير إضافة، ومن غير تنوين وبالإضافة، قراءتان متعادلتان في الشهرة والمعنى، وحاصلهما أن الله معلنٌ الحقَّ ومظهرٌ دينه، وناصرٌ محمداً (عليه الصلاة والسلام) على من عداه، فذلك إتمام نوره، وعنى بالنور في هذا الموضع الإسلام(الطبري، 1992).

2- الإضافة المحضة:

وهي إضافة غير الوصف أو إضافة الوصف إلى غير معموله(السامرائي، 1989)، وتفيد تعريفاً أو تخصيصاً بحسب المضاف إليه، فإذا كان المضاف إليه معرفة، أفاد تعريفاً وإن كان نكرة أفاد التخصيص، نحو : (غُلام محمدٍ) فإنه أفاد تعريفاً، وأما قولك: (غلام امرأة) فنكرة، لذا فهي إضافة مفيدة التخصيص(السكاكي، 1983).

وبعبارة أخرى تكون الإضافة المحضة ما انتفى فيها أحد الشرطين الواردين في الإضافة غير المحضة، فلا يكون المضاف وصفاً، أو لا يكون المضاف إليه معمولاً للوصف.

وقد تسمى الإضافة المحضة بالإضافة المعنوية أو الحقيقية، وهي لا يجوز فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولو على سبيل التقدير(عيد، 1993). أي خالصة من شائبة الانفصال(ابن هشام، د.ت) وهي كثيرة في اللغة وفي القرآن الكريم، وفي القراءات القرآنية السبعة كقراءة نافع وابن ذكوان لقوله تعالى: "وعلى الذين يطيقونه فديةٌ طعامُ مسكين"(البقرة، 184).

فقد قرأه (فديةُ طعامِ) من غير تنوين وبالإضافة، وقرأ الباقون (فديةٌ طعامُ) بالتنوين والرفع من غير إضافة(ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997؛ والباقولي، 2001).

ووجه هذه القراءة هي أن (فديةُ) مضافة إلى (طعام) وهي كذلك عند علماء القراءات يقول ابن زنجلة "وحجة من أضاف (الفدية) إلى (طعام) أن الفدية غير الطعام، وأن الطعام إنما هو المفدى به (الصوم) لا (الفدية) والفدية هي مصدر من القائل: أفديه صوم هذا اليوم بطعام مسكين، فإذا كان ذلك كذلك، فالصواب في القراءة إضافة الفدية إلى الطعام"(ابن زنجلة، 1997، 125).

فقد وجه ابن زنجلة هذه القراءة على الإضافة، ووافقه بذلك مكي، وعدّ مكيّ هذا من باب إضافة البعض إلى الكل مثل (خاتم حديدٍ) (مكي، 1997، والباقولي، 2001، والأنباري، 1996).

ولما كانت الإضافة، هي إضافة (فدية) إلى (طعام) فإنها إضافة محضة، لأنه انتفى منها شرطا الإضافة غير المحضة اللذان تم ذكرهما، وهما إضافة الصفة أولاً وإلى معمولها ثانياً.

ومن المفسرين من يرى أنّ القراءة بالإضافة هي أكثر انسجاماً مع المعنى، يقول الطبري: "وواضحٌ خطأ قول من قال: إن ترك إضافة الفدية إلى الطعام (أي: القراءة من غير إضافة) أصحُ في المعنى، من أجل أن الطعام عنده هو الفدية"(الطبري، 1992). أما معنى القراءة بالإضافة، وعلى الذين يطيقونه أن يفدوه طعام مسكين،

فلما جعل مكان (أن يفديه) (الفدية)، أضيف إلى الطعام، كما يقال، لزمني غرامة درهم لك، بمعنى: لزمني أن أغرم لك درهماً(الطبري، 1992).

ومثال ذلك أيضاً قراءة حمزة لقوله تعالى: "وجعل منهم القردة والخنازير وعَبَدَ الطاغوتَ"(المائدة، 60).

فقد قرأ حمزة (عبُدَ) بضم الباء وكسر التاء من (الطاغوتِ) وقرأ الباقون بفتح الباء والتاء فيهما(ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997؛ والأصبهاني،).

و (عَبُد) عند الفارسي اسم وليس فعل، ومن هنا فإن شرط الإضافة فيها بدأ يتحقق، ثم حملها على ما عمل فيه (جعل) أي: على المفعول به للفعل (جعل) وهو (القردةَ) و (الخنازيرَ) وكأنه يقول: وجعل منهم عَبُدَ الطاغوت(الفارسي، 1385هـ).

وعلى ذلك فإن (عبُد) تكون عطفاً على الخنازير ثم أضيفت إلى الطاغوت، فهو مجرور بالإضافة(الأنباري، 1996). وقد جعل ابن خالويه كلمة (عَبُد) على وزن (فَعُل)، وإن هذا البناء يراد به الكثرة والمبالغة، كأن نقول (حذُر) و (يقُظ)، وإن كانت على هذا البناء فهي اسمٌ وليست فعلاً، ثم يثبت ابن خالويه اسميتها باعتبارها جمعاً وهو بهذا القول يؤكد اسميتها(ابن خالويه، 1990). ويؤيد القراءة بالإضافة من علماء القراءات أيضاً ابن زنجلة ومكيّ(ابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

أما معنى هذه القراءة وهي قراءة حمزة (عَبُد الطاغوتِ) بالإضافة، يعني أن اليهود يبالغون في عبادة الطاغوت كما نقول (رجلُ) و (يقُظ) و فَطُن) لأن في ذلك لله مبالغة في تحقيق الفعل(الأنباري، 1996). لذلك وصف الله اليهود بهذه الصفات وهي أنه جعل منهم القردة والخنازير وعبدالطاغوت، وكل ذلك من صفة اليهود من بني إسرائيل(الطبري، 1992).

ومثال ذلك أيضاً قراءة ابن عامر لقوله تعالى: "وللدّار الآخرة خيرٌ للذين يتقون أفلا تعقلون"(الأنعام، 32). قرأه ابن عامر بلام واحدة أي (لـدارُ) و (الأخرةِ) مجرورة بإضافة الدار إليها وقرأ الباقون (للدار) بلامين ورفع (الآخرةُ) لأنها وصف للدار(ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997؛ والأصبهاني، ؛ وابن الباذش، 1403هـ).

ووجه قراءة ابن عامر أنه أضاف (دار) إلى (الآخرة) . وحجته فيها أنه ردّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه(ابن زنجلة، 1997). لأنه كلّهم قرأ (ولدارُ الآخرةِ) بلام واحدة وبالإضافة في سورة سيدنا يوسف عليه السلام، فهي قراءة لا خلاف فيها بينهم، ولم يذكر مكّي زيادة على ما ذُكر(مكي، 1997).

وقراءة ابن عامر بيّنة الإضافة، وحتى كتب فرش الحروف والتي لم توجه القراءات إلاّ في القليل النادر، أشارت إلى أن قراءة ابن عامر هذه هي من باب الإضافة(ابن الباذش، 1403هـ).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: "نرفع درجاتٍ من نشاء"(الأنعام، 83).

قرأ ذلك حمزة وعاصم والكسائي (درجاتٍ) بالتنوين من غير إضافة إلى (من) وقرأ باقي السبعة (درجاتِ) من غير تنوين وجعلوه مضافاً إلى (مَن) (ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997؛ وابن الباذش، 1403هـ). وحجة من قرأ بغير تنوين عند ابن خالويه، أنه جعل (درجات) مفعولاً به للفعل (نرفع) وحذف التنوين للإضافة(ابن خالويه، 1990؛ والأنباري، 1969). وحذف التنوين دليل على الإضافة لأنهما لا يجتمعان، فيكون (من) في محل جرّ مضاف إليه.

وعند ابن زنجلة فرق في المعنى بين من نون ومن أضاف فإن كان الرفع للأعمال دون الإنسان فهذا هو وجه الإضافة، ووجه التنوين أن المرفوع هو الإنسان (مِن) (ابن زنجلة، 1997). وبذلك قال مكي بن أبي طالب القيسي(مكي، 1997).

فكلا القراءتين صحيح في اللغة والمعنى والذي يقوي إحداهما ويضعف الأخرى هو المعنى الذي يريده القارئ، والإضافة توجيه جائز وهي من باب الإضافة المحضة لأنها خالصة من نيّة الانفصال.

وحتى معنى هاتين القراءتين متقاربٌ لأنه من رفعت درجته رفع معها ومن رفع هو رفعت درجته، فرفع الدرجة وصاحبها متلازمان فبأيّهما قرأ القارئ فهو مصيب(الطبري، 1992).

وقد أضاف أيضاً حمزة وعاصم والكسائي (سيّء) إلى الضمير المتصل في قوله تعالى: "كلّ ذلك كان سيّئُه عند ربك مكروها) (الإسراء، 38). فقد جعلوا (الهاء)

ليست من الكلمة وقرأ باقي السبعة (سيّئةً) والتاء من الكلمة وهي علامة تأنيث(ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997؛ والأصبهاني، د.ت).

ووجه الإضافة، أن الهاء ضمير عائد على شيء سابق، لأنه فيما ذُكر أمور منها السيّ ومنها الحسن(الفارسي، 1385هـ)، وسيِّء الأمر يكون هو المقصود، وعلى هذا الوجه تكون الهاء ليست من الكلمة ولكن أضيفت إليها، والهاء ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه.

ومما يدل على أن الهاء في قراءة من أضاف ليست هاء التأنيث قوله (مكروهاً) ولو أراد (السيّئة) بالتأنيث لقال: مكروهة(ابن خالويه، 1990).

ولما كان (سيّء) نكره تم تعريفه بإضافته إلى الضمير، فأصبح بعد الإضافة أعرف ونوع الإضافة محضة لانتفاء شرطيّ الإضافة غير المحضة. ومن اللغويين من يستحسن القراءة بالإضافة فالزجاج يستحسن القراءة بالإضافة لأن فيما تقدم من الآيات سيّئاً وحسناً وسيّئُهُ هو المكروه، ويقوي ذلك التذكير في المكروه. أما القراءة من غير إضافة تقتضي أن كلّ ما ذكر من السيئات والواقع أن فيه حسنات(الزجاج، 1988). ومن الآيات التي اشتملت عليها الأمور الحسنة في ذات السورة سابقة لهذه الآية قوله تعالى: "وقل لهما قولاً كريماً واخفض لهما جناح الذل من الرحمة"(الإسراء، 24). وقوله تعالى: "وآت ذا القربي حقه والمسكين وابن السبيل"(الإسراء، 26). وقوله تعالى: "ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن"(الإسراء، 34).

وأيضاً وجُهت قراءة السبعة إلاّ أبا عمر وابن ذكوان على الإضافة في قوله تعالى: "وكذلك يطبع الله على كلّ قلب متكبّر جبار"(المؤمن، 35).

فقد قرأ السبعة إلا أبا عمر وابن ذكوان (قلبِ) من غير تنوين أي أضافوه إلى متكبرٍ، وقرأ أبو عمر وابن ذكوان (قلبٍ) بالتنوين لم يضيفوه إلى (متكبرٍ) (ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997؛ وابن الباذش، 1403هـ). وحجة من أضاف عند ابن خالويه(ابن خالويه، 1990) إجماع القرّاء على الإضافة إلاّ أبا عمر وأنهم في إضافتهم جعلوا (قلب) خلفاً من اسم

محذوف، وتقدير ذلك عنده (على كلّ قلب رجلٍ متكبّرٍ) ووافقه ابن زنجلة في تقــدير المحذوف(ابن زنجلة، 1997).

غير أننا لو قبلنا وجه ابن خالويه والقائل بإجماع القرّاء إلاّ أبا عمرو، فــإن ذلــك يكون حجة على كلّ ما انفرد به قارئ من القرّاء، والقــراءة ســنّة متبعــة ومنقولــة بالتواتر، ولا تعني أبداً قراءة الآحاد ضعف القراءة ولا حجة عليها، وعلينا أن نوجــه كلّ قراءة لا أن نتوجّه عنها.

ومنه قوله تعالى: "فلا اقتحم العقبة وما أدراك ما العقبة فكُّ رقبةٍ أو إطعامٌ"(البلــد، 13، 14). قرأه أبو عمرو وابن كثير والكسائي بفتح الكاف (فكَّ) و (رقبــةً) نصــباً وقرأ الباقون (فكُّ) رفعاً و (رقبةٍ) خفضاً لأنهم أضافوا (فكُّ) إلــى (رقبــةٍ) فجــرّوه بالإضافة(ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هــ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكــي، 1997؛ وابن الباذش، 1403هــ) وهذا هو وجه الإضافة عند الفارســي(الفارســي، 1385هــ) وتقدير الجملة عنده (العقبة فكُ رقبة) و (فكَ) خبر لا تتم الفائــدة بــه إلاّ بعد إضافته إلى رقبة واحتج للقراءة بالإضافة ابن زنجلة بقول أهل النحو يقول: "قــال بعض أهل النحو، من قال: (فكُ رقبةٍ) مضافاً أو (إطعامٌ)، المعنى فيه، ما أدراك مــا اقتحام العقبة؟ لابدّ من تقدير هذا المحذوف، لأنه لا يخلــو مــن أن تقــدير حــذف المضاف أو لا تقدره -فإن لم تقدره كان المعنى: (العقبة: فك رقبة)، ولا تكون العقبة الفك، لأنه عين والفك حدثُ والخبر ينبغي أن يكون المبتدأ في المعنى"(ابــن زنجلــة، 1997) وهذه الإضافة من باب إضافة المصدر إلى مفعوله(مكي، 1997).

3- **حذف المضاف**

ويحذف المضاف كثراً في الكلام بدلالة القرائن الدالة عليــه(الزركشــي، 1972، والسامرائي، 1989) ولحذفهِ أغراض أهمها:

أ .التجوّز في الكلام والاتساع فيه، جاء في (الكتاب) (سيبويه، د.ت): "ومما جــاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: "واسأل القرية التي كنًا فيها والعير التي اقبلنا فيها"(يوسف، 82) وإنما يريد أهل القرية، فاختصر عمل الفعل فــي القرية، كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا".

ب . كما يحذف المضاف للاختصار، جاء في الكتاب أيضاً: "ومنه قولهم: هذه الظهر أو العصر أو المغرب، إنما يريد صلاة هذا الوقت"(سيبويه، د.ت).

ج .الاستغناء بدلالة المضاف المذكور على المحذوف، إذا دلّت عليه قرينة وذلك نحو قولك: (أبو محمد وخالدٍ حاضران) فإن المعنى أبو محمدٍ وأبو خالدٍ حاضران، بدليل قرن حاضران، إذ لو لم يرد ذلك لقال (حاضرٌ) (السامرائي ، 1989).

وفي حالة حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه، فإننا في الحقيقة أمام أمرين:

أولهما: أن يبقى إعراب المضاف إليه المذكور كإعراب المضاف المحذوف، قبل حذفه ويكون ذلك في غير العطف، كما مرّ سابقاً في قوله "واسأل القرية التي كنّا فيها"، فقد نصب القرية بالفعل (اسأل) ولم يجعلها مجرورة على الإضافة.

ثانيهما: أن يكون المضاف إليه المذكور مجروراً بالإضافة على الرغم من حذف المضاف ولا يكون هذا إلاّ في العطف، قال الشاعر(سيبويه، د.ت، وابن عقيل، د.ت):

أكلَّ امرءٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقّد بالليل ناراً

أي: (وكلّ نارٍ) فجعل (نارٍ) الأولى مجرورة بالإضافة مع حذف المضاف إليه. ومما حذف فيه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، قراءة حمزة وعاصم والكسائي لقوله تعالى: "لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل، إلاّ أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم"(النساء، 29).

قرأه حمزة وعاصم والكسائي (تجارةً) بالنصب، وقرأ الباقون (تجارةٌ) بالرفع(ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997؛ وابن الباذش، 1403هـ).

وقد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في قراءة من نصب عند الفارسي(الفارسي، 1385هـ). ووافقه مكيّ بتقدير المضاف المحذوف وهو (إلاّ أن تكون الأموالُ أموالَ تجارةٍ) (مكي، 1997). فحذف المضاف (أموال) ثم أقام المضاف إليه مقامه أي (تجارة). وإعراب (تجارةً) بالنصب خبر كان منصوب

والفتح علامة نصبه، وقد أعربت خبر كان في هذه القراءة لأن المضاف إليه المحذوف المقدر هو خبر كان وحقه النصب(العبكري، 1987، والأنباري، 1969).

وقد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وبقي مجروراً كأن المضاف مذكورٌ لأنه في العطف ومثاله قراءة حمزة لقوله تعالى: "قل أُذُنُ خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ورحمةٌ للذين آمنوا منكم"(التوبة، 61).

فقد قرأه حمزة (ورحمةٍ) بالخفض وقرأ باقي السبعة (ورحمةٌ) بالرفع(ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997). وحجة قراءة حمزة عند ابن خالويه، أنه عطف على (خير)، ومعنى الآية أن المنافقين قالوا: "إنّا نذكر محمداً من ورائه، فإذا بلغه اعتذرنا إليه فقبل لأنه (أذنٌ)، فقال الله تعالى: "أذن خير لا أذن شرّ"(ابن خالويه، 1990). ووافقه ابن زنجله وقدّر قراءة الخفض عنده: (أذن خير وأذن رحمةٍ للمؤمنين) (ابن زنجلة، 1997)، والعطف يفيد الاختصار، وما تم اختصاره بواو العطف في هذه المواضع هو (أذن) الثانية، وهو مضاف أغنت واو العطف عن إعادة ذكره، كما أن الرحمة من الخير والخير من الرحمة(الأنباري، 1969). ويجوز حذف المضاف وأن يسدّ المضاف إليه مسدّه، واستشهد اللغويون على ذلك بالشعر ومنه قول حسان(حسان، د.ت):

يسوقون من ورد البريص عليهم   بردى يصفق بالرحيق السلسلِ

أي يسوقون (ماء بردى)، وقد أقام الشاعر المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب والتذكير(الزركشي، 1972، وابن مالك، 2001). لأن بردى مؤنثة، وقد استعمل معها فعلاً مذكراً وهو (يصفّق) لأن المحذوف وهو المضاف إليه، مذكّرٌ وهو (ماء)، ولولا تقدير الشاعر للمضاف المحذوف لوجب عليه أن يقول (بردى تصفق) بالتاء، لكنه جعل الفعل مذكراً لغاية الدلالة على المضاف المحذوف المذكر.

4- **حذف المضاف إليه:**

وقد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله، كما لو كان المضاف إليه مذكوراً، كقولهم: (قطع الله يد ورجل من قالها) (ابن عقيل، د.ت) أي: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها) فحذف المضاف إليه (مَن) لدلالة السياق عليه.

وقد تلازم بعض الأسماء الإضافة ومنها (كلّ) وإذا أفردت كان معناها على الإضافة، ولذلك لا يحسن دخول الألف واللام عليها(ابن عقيل، د.ت، رضا، د.ت) وقد جاءت (كلّ) في قراءة حفص عن عاصم مجرّدة من الإضافة: (أي حذف المضاف إليه بعدها، في قوله تعالى: "قلنا احمل فيها من كلٍ زوجين اثنين"(هود، 40).

فقد قرأ حفص بتنوين (كلٌ) ومثله في سورة (المؤمنون، 27) وقرأهما الباقون بغير تنوين(ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997؛ وابن الباذش، 1403هـ).

وقدّر ابن خالويه المضاف إليه المحذوف بقوله: (من كلّ جنسٍ أو من كلّ نوعٍ زوجين) وجعل التنونين دليلاً على المحذوف(ابن خالويه، 1990) ووافقه ابن زنجله(ابن زنجلة، 1997) على حذف المضاف إليه وقدّر ذات التقدير وحمل ذلك على قوله تعالى: "ولكلٍ وجهةٌ"(البقرة، 38) لأنها قراءة إجماع لا خلاف فيها.

5- الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وهي مسألة اختلف فيها نحاة البصرة والكوفة، فالفصل جائز بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض (الجار والمجرور) في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يجير ذلك البصريون(الأنباري، د.ت) ويجيز ابن مالك الفصل بينهما في غير الشعر إن كان المضاف مصدراً أو اسم فاعل والفاصل مفعولاً به للمضاف (المصدر واسم الفاعل أو ظرفاً) (ابن عقيل، د.ت).

ومثل ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدرٌ قولهم: ترك يوماً نفسك وهواها سعي لها في رداها، وقد ورد الفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه بمعمول المصدر في قراءة ابن عامر لقوله تعالى: "وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم"(الأنعام، 137).

فقد قرأ ابن عامر (زيُن) بضم الزاي على ما لم يسم فاعله و (قتلُ) بالرفع على أنه مفعول ما لم يسمَّ فاعله. (أولادَهم) بالنصب أعمل فيه (القتل)، و (شركائِهم) بالخفض(ابن مجاهد، 1980؛ والفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997؛ وابن الباذش، 1403هـ).

وتقدير الخفض في (شركائهم) هو (قتل شركائهم أولادَهم) إلاّ أنــه فصــل بــين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به للمصدر وهو (أولاد).

ويقبح أبو عليّ الفارسي هذه القراءة لقلّة استعمالها على الرغم من إقــراره بأنهــا على الفصل بين المضاف والمضاف إليه(الفارسي، 1385هــ)، ويوافق ابن خالويــه ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسي من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو يقــرّر أيضاً عدم جواز ذلك في القرآن الكريم(ابن خالويه، 1990). ولكنه جائز في الشــعر ومنه قول ذي الرمّة(ذي الرمة، 1982).

كأن أصوات من ايغالههنّ بنا   أواخرِ الميس أنقاضُ الفراريج

فقد فصل الشاعر في هذا البيت بين المضاف (أصوات) والمضاف إليــه (أواخــر الميس) والأصل عند البغدادي (كأن أصوات أواخر الميس من ايغالهن) بنــا أنقــاض الفراريج(البغدادي، 1981).

ومما جاء مشبهاً قراءة ابن عامر أيضاً ما أنشده الأخفش:

فزججته بمزجّة   زجَّ القلوصَ أبي مزَادة(سيبويه،د.ت)

وعليه فإن قراءة ابن عامر غير منافية للقياس، وحتى لو كانت منافية لــه وجــب قبولها لصحة نقلها عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– كما قبلت كثير من القراءات لأنها منقوله وإن خالفت القياس، ولم تساوِ في صحتها حجّة القراءة المذكورة كقــولهم (استحوذ عليهم الشيطان) وقياسه استحاذ(ابن مالك، 2001). ولكن وقبل الحكم علــى صحة قراءة ابن عامر هذه من عدمها، بحجة أن ذلك لا يجــوز إلاّ فــي الضــرورة الشعرية، لابد من نقاش الضرورة الشعرية، يقول سيبويه: ولا يجوز يا سارق الليلــةِ أهل الدار إلاّ في شعر"(سيبويه، د.ت). ويقول المبــرد: "لا يفصــل بــين المضــاف والمضاف إليه إلا أن يضطر الشاعر"(المبرد، د.ت).

وقد أجاز ابن مالك الفصل بين المضاف والمضاف إليــه فــي الشــعر بــالظرف والجار والمجرور بقوة، وإلا فبضعف(ابن مالك، 2001). ولكنه عاد فأجاز الفصــل بينهما بالنثر أيضاً، وهو رأي الكوفيين لوروده في الحديث يقول: "وفي تــاركو لــي

صاحبي شاهد"(ابن عقيل، د.ت). فالبصريون لا يجيزون الفصل إلا في الضرورة، أما الكوفيون فإنهم أباحوا هذا مطلقاً شعراً ونثراً، وبغير الظرف وحروف الخفض أيضاً، ومن شواهدهم قول الشاعر السابق (زج القلوص أبي مزادة) على انكار البصريين لشواهد الكوفيين على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وابن جني يستشهد بالأبيات التي رواها الكوفيون على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، ويقول عن قول الشاعر: (زجَّ القلوصَ أبي مزادة): وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم وإنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول. ألا تراه ارتكب هنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول"(ابن جني، 2001). ويرى أن الشاعر كان يمكنه أن يقول : زج القلوص أبو مزادة دون أن يكون لذلك أثر على الوزن أو القافية، فالشاعر هنا غير مضطرٌ وقد اختار تركيباً من اثنين جائزين في عرف الشعر(ابن جني، 2001).

وختام القول في هذه المسألة أن خلاف النحاة حولها نابع من أمرين:

أولهما: خلافهم في مفهوم الضرورة الشعرية.

وثانيهما: أن بعضهم أراد فرض لغة الشعر على لغة النثر وبعضهم أراد العكس(عبداللطيف، د.ت).

ثالثاً: الجرّ على الجوار:

قد يجرّ ما حقّه الرفع أو النصب لمجاورته المجرور كقولهم: (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) فخربٌ: صفة لجحر، وحقه الرفع، ولكنه جرّ لمجاورته المجرور، وهو عند بعض النحاة محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه، لأنه ليس كلّ ما حكي عنهم يقاس عليه، ألا ترى أن اللحياني حكي: إن من العرب

من يجزم بلن وينصب بلم، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يقاس عليها، فكذلك هاهنا"(الأنباري، د.ت).

ومع أن بعض النحاة كابن هشام الأنصاري ينكر الجرّ على الجوار، ويعده من باب الشاذ، إلاّ أنه يرى أن الجرّ على الجوار يكون في بابيّ النعت والتأكيد، ويضعف أن يكون من باب عطف النسق، لقوله: "الثالث من أنواع المجرورات ما جُرّ لمجاورته المجرور وذلك في بابيّ النعت والتأكيد، وقيل: وباب عطف النسق"(ابن هشام، د.ت). ويقول : "إن الحمل على المجاورة حملٌ شاذ، فينبغي صون القرآن عنه"(ابن هشام، د.ت). وسواءٌ أقرّ النحويون الجرّ على الجوار أو منعوه، أو أقرّوا بعضه كإقرار الفرّاء الجرّ على الجوار في التوكيد والنعت(السامرائي، 1989)، فإنه ليس في الجرّ على الجوار شذوذ طالما أنه جاء في القراءات السبعة المروية عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، وبالتواتر.

كقراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر لقوله تعالى: "فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين"(المائدة، 6). فقد قرؤوا (أرجلِكم) خفضاً لمجاورتها المجرور (رؤوسِكم) وقرأ الباقون (أرجلَكم) نصباً(الفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997؛ وابن الباذش، 1403هـ). ووجه قراءة من خفض (الأرجل) عند الفارسي "أنه وجد في الكلام عاملين: أحدهما (الغسل) والآخر (الباء) الجارّة، ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل، أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد"(الفارسي، 1385هـ).

والخفض محمولٌ عنده على الجوار، لأن الرؤوس أقرب إلى الأرجل من الأيدي فالجوار يقول بخفض الأرجل والمعنى يقول بنصبها، لأن الأرجل تغسل غسلاً ولا تمسح مسحاً، إلاّ عند من يفسّر أن المسح يعني الغسل، فالأمر عنده لا خفض على الجوار فيه وقد ألمح إلى ذلك الفارسي(الفارسي، 1385هـ)، وابن خالويه، لا يرى خفضاً على الجوار في هذه القراءة، لأن الله سبحانه وتعالى أنزل القرآن بالمسح على الرأس والرجل ثم عادت السنة بالغسل ولاوجه لمن ادعى أن الأرجل مخفوضة

بالجوار، لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر للإضطرار وفي الأمثال والقرآن لا يحمل على الضرورة(ابن خالويه، 1990).

أما ابن زنجلة فإنه يجيز الحمل على الجوار في هذه القراءة لأنها حملت عنده على العامل الأقرب للجوار، وهي في المعنى الأول، وجعلها مثيلة لقولهم: "هذا جحر ضبٍ خربٍ"(ابن زنجلة، 1997) ووافقه في ذلك مكي(مكي، 1997).

ومن وجهة نظر الطبري واعتماداً على ما نقله عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) وصحابته (رضوان الله عليهم) أن حق الأرجل الغسل فالأرجل تتبع الأيدي في حكم الغسل ولكنها تجرّ لمجاورتها الرؤوس(الطبري، 1992).

ويختار القراءة بالخفض لما في ذلك من إمرار اليد على الأرجل حتى ولو غمرتا في الماء ويقول: "وكانت القراءتان كلتاهما حسناً صواباً، فأعجب القرائتين لديّ أن أقرأها قراءة من قرأ ذلك خفضاً... لأنه بعد قوله (وامسحوا برؤوسكم): فالعطف به على الرؤوس مع قربه منه أولى من العطف به على الأيدي، وقد حيل بينه وبينهما، بقوله "وامسحوا برؤوسكم"(الطبري، 1992).

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى: "وفي الأرض قطعٌ متجاوراتٌ وجناتٌ من أعناب ونخيلٌ صنوانٌ وغيرُ صنوان يسقى بماءٍ واحدٍ ونفضل بعضها على بعض في الأكل"(الرعد، 4).

قرأ حفص وابن كثير وأبو عمرو بالرفع في "وزرعٌ ونخيلٌ صنوان وغيرُ صنوانٍ) وقرأ الباقون بالخفض(الفارسي، 1385هـ؛ وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997؛ وابن الباذش، 1403هـ).

أما من قرأ بالخفض ذلك لمجاورتها (أعناب) المخفوضة، قال الفارسي: "فأما من قرأ (من أعنابٍ وزرعٍ ونخيلٍ صنوانٍ) فإنه حمل الزرع والنخيل على الأعناب، وصنوان صفة للنخيل"(الفارسي، 1385هـ).

ووافقه ابن زنجلة بالخفض على الحمل على (من اعناب) وحجته في ذلك أن الأرض إذا كان فيها النخيل والكرم والزرع سُميت جنة(ابن زنجلة، 1997).

وحجته هذه لا تشير في الحقيقة للخفض على الجوار، وإنما خفضت هذه الكلمــات لأن المعنى يتطلب ذلك.

أما مكيّ فالخفض واضحٌ عنده على الجوار، فهو يقول: "وقرأ البــاقون بــالخفض فيهن عطفوها على أعناب فهو أقرب إليه من (قطع)، و (صنوانٌ) نعت لــ (نخيــل) و (غير) عطف عليه"(مكي، 1997).

الفصل الخامس

(التوابع)

أولاً: العطف:

1- عطف النسق

مصطلح نحوي مكوّن من كلمتين (عطف ونسق) والمقصود بالعطف الرجوع إلى الشيء للنظر في شأنه، أما النسق: فيقصد به (النظم)، فإن الاسم المعطوف ينظم مع المعطوف عليه في طريقة واحدة من حيث الإعراب والمعنى(اللبدي، 1985).

ويصف النحاة عطف النسق بقولهم: هو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف(ابن عقيل، د.ت، وابن هشام، د.ت).

وتسميته بالنسق فيها شيء من الوصف للفظ الذي يكون عليه المعطوف، وذلك بالمشاركة في الإعراب، بالإضافة إلى المشاركة في المعنى، ولعلّ الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه، هو الذي دفع سيبويه إلى تسمية هذا الباب بـ (باب الشركة) (سيبويه، د.ت). فيقول: "وذلك قولك مررت برجلٍ وحمارٍ قبلُ، فالواو أشركت بينهما في الباء"(سيبويه، د.ت).

وينقسم العطف، بحسب المعطوف والمعطوف عليه إلى:

أ- العطف على اللفظ: وهو الأصل(ابن هشام، د.ت)، ويكون إعراب المعطوف كإعراب المعطوف عليه: نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ، ولا قاعدٍ)، فقد عطف (قاعدٍ) على (قائمٍ)، فجاء مجروراً مثله، مع أن محل (قائم) هو النصب لزيادة الباء، غير أنه عطف على ظاهر اللفظ، وشرطه: "إمكان توجه العامل إلى المعطوف" كما يقول ابن هشام(ابن هشام، د.ت).

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: "وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفرُ لمن يشاء ويعذبُ من يشاء"(البقرة، 284). قرأ أبن عامر وعاصم (يغفرُ ويعذبُ) بالرفع فيهما وجزمهما الباقون(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وابن الباذش، 1403هـ).

وقد جزم السبعة إلا ابن عامر وعاصم؛ لأنهم عطفوا ذلك على قوله تعالى: "يحاسبْكم" فجعلوه مساوياً له في الإعراب، قال أبو علي الفارسي "ينبغي أن يكون الجزم أحسن ليكون مشاكلاً لما قبله في اللفظ"(الفارسي، 1385هـ). وهو رأي ابن زنجلة، لأنه أيضاً عنده عطفٌ على "يحاسبْكم به الله"(ابن زنجلة، 1997). ووافقهما مكي بن أبي طالب القيسي(مكي، 1997). والقراءة بالجزم عطفٌ على جواب الشرط المجزوم (يحاسبكمْ) وليس لهذه القراءة وجه آخر عند العكبري(البيان، 1987).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى "لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم والكفارَ أولياءَ"(المائدة، 57). فقد قرأ أبو عمرو والكسائي بالخفض في (الكفارِ أولياءِ) ونصبهما الباقون أي: (الكفارَ أولياءَ) (ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وابن الباذش، 1403هـ).

والحجة لمن خفض عند الفارسي أنه عطف على أقرب العاملين وهو قوله (من الذين) (الفارسي، 1385هـ) وبذلك قال ابن خالويه، وجعله من قبيل العطف لفظا، يقول: "والحجة لمن خفض أنه عطفه على قوله (من الذين) لفظاً(ابن خالويه، 1990).

وهو عطف نسق أيضاً عند ابن زنجلة(ابن زنجلة، 1997). وإعراب (الكفار) معطوف مجرور عند العكبري(العكبري، 1987).

ولما كان المعطوف عليه (من الذين أوتوا) مجروراً، جُرّ المعطوف فكان مثله وعلى لفظه، وتقدير ذلك: (من الذين أوتوا الكتاب ومن الكفار) ولو أن المعطوف عليه اسم مبني إلا أن حقه الجرّ.

وإن من قرأ بالخفض، يدخل الكفار فيمن اتخذ دين المؤمنين هزواً، وقد ثبت أن الكفار يستهزؤون بالدين، وذلك في قوله تعالى: "إنّا كفيناك المستهزئين"(الحجر، 95). وثبت أيضاً استهزاء أهل الكتاب والمنافقين في هذه الآية(ابن عطية، 1987).

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى: "ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله ويتخذها هزواً"(لقمان، 6).

قرأ حفص وحمزة والكسائي (يتخذَها) أنصباً وقرأ الباقون (يتخذُها) رفعاً(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وابن الباذش، 1403هـ).

والقراءة بالنصب عطف عل اللفظ عند علماء القراءات السبعة(الفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997)، لأنه اتبع النصب النصب والتقدير (ليضلَّ وليتخذَ) ويجوز أن يعمل فيهما عاملٌ واحد.

ومن رفع فيجوز أيضاً أن يكون قد عطف (يتخذُ) على (يشتري) لأن المضارع إن لم يسبق بناصب أو جازم حقه الرفع من هنا كان المضارع (يشتري) مرفوعاً.

ويجوز أيضاً أن يكون الرفع في (يتخذُ) على الاستئناف إذا اعتبرنا أن الواو التي تسبقه واو استئناف، قال العكبري: "والرفع عطف على يشتري أو على اضمار هو"(العكبري، 1979، 1987). ويعني بالإضمار الاستئناف. وتقدير ذلك (وهو يتخذُ) فتكون الجملة الفعلية في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف(العكبري، 1979، وابن عطية، 1987).

وكذلك قوله تعالى: "لعلّي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطّلعَ إلى إله موسى"(المؤمن (غافر)، 37).

قرأ حفص (أطّلعَ) بالنصب وقرأ الباقون (فأطلعُ) بالرفع(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وابن عطية، 1987). ومن رفع فقد عطف على (أبلغُ)، قال أبو علي الفارسي: "لعلّي أبلغُ فأطّلعُ" وهو عنده عطف على (أبلغُ) (الفارسي، 1385هـ) ووافقه ابن زنجلة بالحجة وتقدير الكلام وأضاف: "وهو عطف نسق"(ابن زنجلة، 1997). وعطف المرفوع على المرفوع فماثله في لفظه.

ومن فوائد العطف المعروفة الاختصار، لأنهم عندما قدّروا الكلام المختصر وأعادوه إلى موضعه كان المعنى قد استقام وقد استقام أيضاً اللفظ، وقد عمل العامل في المتعاطفين في حالة تقدير الكلام، وهذا هو مضمون تعبير ابن هشام"إمكان توجيه العامل إلى المعطوف"(ابن هشام، د.ت).

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى: "يرسَلُ عليكما شُواظٌ من نارٍ ونحاسٌ فلا تنتصران"(الرحمن، 35).

قرأ أبو عمرو وابن كثير (ونحاسٍ) بالخفض ورفعه الباقون (نحاسٌ) (ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وابن عطية، 1987). يقول ابن خالويه: "الحجة لمن رفع، أنه ردّه على قوله (شواظٌ ونحاسٌ) والحجة لمن خفض أنه ردّه على قوله (من نارٍ ونحاسٍ)" (ابن خالويه، 1990). ووافقه ابن زنجلة ومكي(ابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997). وكلا القراءتين على ظاهر اللفظ فمن عطف على المرفوع رفع، ومن عطف على المخفوض خفض، وعند التقدير يجوز أن:

أ- يعمل عامل المخفوض في المعطوف أي: (منا نارٍ ومن نحاسٍ) ويجوز أيضاً أن يعمل فيه ما عمل في المعطوف عليه في قراءة الرفع فيعمل الفعل (يُرسَل) المبني للمجهول في (نحاسٌ) المقروء رفعاً كما عمل في (شواظٌ) لأنه نائب فاعل مرفوع، وتقدير ذلك (يرسَلُ عليكما شواظٌ ويرسَلُ عليكما نحاسٌ)، فجاء توجيه العاملين إلى القراءتين.

أما معنى القراءة بالخفض، فعلى تقدير (وشيءٍ من نحاسٍ) (ابن عطية، 1987).

ب- العطف على المحل (الموضع) إذا قلت: (ليس زيدُ بقائم، ولا قاعداً) بنصب (قاعداً) فذلك على موضع (قائمٍ)، لأنه قبل دخول الباء الزائدة على (قائمٍ) حقه النصب، لأنه خبر ليس.

قال سيبويه "ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبَك، والوجه فيه الجرّ، لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقصُ إجراؤه عليك المعنى، وأن يكون آخره على أوّله أولى ليكون حالهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء مع

قربه منه"(سيبويه، د.ت). ومعنى ذلك أن الحمل على المعنى جائز، إن سبق المعطوف عليه بحرف جرّ زائدٍ، ومثل ذلك قول الشاعر(البيد، 1984، والبغدادي، 1981، سيبويه، د.ت، وابن هشام، د.ت):

فإن لم تجد من دونِ عدنان والداً ودونَ معدٍّ فلتزعْكَ العواذلُ

والشاهد في هذا البيت، عطف الشاعر (دون) الثانية على محل (دون) الأولى لأن حقها النصب قبل دخول (من) الزائدة عليها.

ومن أمثلته في القراءات القرآنية السبع، قوله تعالى: "وما يعزُبُ عن ربك من مثقال ذرّةٍ في الأرض ولا في السماء ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ إلاّ في كتاب مبين"(يونس، 61).

قرأ حمزة (أصغرُ وأكبرُ) بالرفع في الكلمتين، عطفهما على موضع (مثقال) قبل دخول (من) عليها وقرأ الباقون بالفتح (أصغرَ وأكبرَ) (ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وابن الباذش، 1403هـ). ووجه قراءة حمزة كما يقول الفارسي(الفارسي، 1385هـ)، حمله على موضع الموصوف، ذلك لأن الموصوف والذي هو (من مثقال ذرّة) الجار والمجرور فيه، في موضع رفع كما كانا في موضعه في قوله تعالى: "كفى بالله شهيداً"(الفتح، 23). وتقدير ذلك (ما يعزُبُ عن ربك مثقالُ ذرّة) (ابن عطية، 1987)، وقال بن خالويه: "الحجة لمن قرأه بالرفع أنه ردّه على قوله (مثقالُ ذرّة)، قبل دخول (من) عليها فردّ اللفظ على المعنى، لأن (من) هاهنا زائدة(ابن خالويه، 1990) ووافقه في ذلك ابن زنجلة ومكي(ابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وخلاصة حجة القراءة بالرفع فيهما عطفاً على محل (مثقال)؛ لأنه مرفوع بالفاعلية، و(من) مزيدة فيه، وأما قراءة الفتح فعطف على لفظ (مثقال) (العكبري، 1987) أو (ذرّة) المجرورتين وعلامة جرهما الفتحة لمنع صرفهما(ابن الباذش، 1403هـ).

وقد أجاز بعضهم العطف على المحل، من غير زيادة حرف الجر في الاسم المعطوف عليه ولكن على "أن يكون الموضع بحق الأصالة"(ابن هشام، د.ت)، غير

أن البغداديين يجيزون العطف على المحل، سواءٌ أكان المحل محل أصالة أم لم يكن فغير البغدايين لا يجيز (هذا ضاربٌ زيداً وأخيه) فاسم الفاعل هنا الأصل فيه العمل ونصب (زيداً) لأنه مكتمل شروط العمل، فإذا اكتملت شروط عمله أصبحت الإضافة إليه فرعاً لا أصلاً من هنا لا يجيز غير البغداديين العطف على المحلّ، وهذا يعني إجازتهم للعطف من غير زيادة حرف الجرّ في الاسم المعطوف عليه.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى "ومن يضلل اللهُ فلا هاديَ له ويذرهم في طغيانهم يعمهون"(الأعراف، 186).

قرأ نافع وابن عامر وابن كثير (نذرُهم) بالنون والرفع، وقرأ أبو عمرو وعاصم (ويذرُهم) بالياء والرفع، وقرأ حمزة والكسائي (ويذرْهم) بالياء والجزم(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وابن عطية، 1987).

ووجه قراءة حمزة والكسائي بالجزم عند علماء القراءات، هو العطف على الفاء وما بعدها في قوله (فلا هاديَ له) لأن الجملة في محل جزم جواب الشرط، والأصل فيه الجزم، ومعنى ذلك (ومن يضلل اللهُ يذرْه في طغيانه) (ابن خالويه، 1990، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وبهذا التوجيه موافقة لرأي سيبويه الذي يقول: "وقد بلغنا أن بعض القرّاء قرأ: (ومن يضلل الله فلا هاديَ له ويذرْهم في طغيانهم يعمهون) وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام، لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً، لأن أصل الجواب الفعل وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره"(سيبويه، د.ت، 3/90-91).

فالقراءة إذن عطفٌ على موضع الفاء وما بعدها من قوله تعالى: "فلا هادي له" لأنه موضع جزم(ابن عطية، 1987). ففي توجيه قراءة حمزة والكسائي اتفاق بين علماء القراءات القرآنية السبعة وعلماء اللغة من أمثال سيبويه، وعلماء التفسير من أمثال ابن عطية.

ومما كان العطف على الموضع وجهه، قوله تعالى: "وإذا قيل إن وعد الله حقٌ والساعة لا ريب فيها"(الجاثية، 32).

قرأ ذلك حمزة (الساعةَ) نصباً وقرأ الباقون (الساعةُ) رفعاً(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وابن عطية، 1987). والشاهد قراءة الجمهور قال أبو علي الفارسي: "الرفع الذي هو قراءة الجمهور في (الساعة) من وجهين، أحدهما: أن نقطعه من الأول فتعطف جمله، والآخر: أن يكون المعطوف محمولاً على موضع إن وما عملت فيه، وموضعهما رفعٌ(الفارسي، 1385هـ). وفي ذلك اتفاق مع إعراب ابن الأنباري؛ لأن الرفع على الابتداء هو مغزى الفارسي من قوله (أن نقطعه من الأول) والوجه الآخر عند ابن الأنباري العطف على موضع (إن) وما عملت فيه وهو الرفع(الأنباري، 1969، والهمذاني، د.ت).

ومن علماء القراءات من وافق الفارسي في هذا التوجيه وهما: ابن زنجلة ومكيّ(ابن زنجلة، 197، ومكي، 1997). وابن خالويه أيضاً وقال: بأنّ (إنَّ) إذا تم خبرها قبل العطف عليها كان حقُّها الرفع"(ابن خالويه، 1990).

والمعطوف عليه هاهنا، ليس مسبوقاً بحرف جرّ زائد، وهو جائز لأن رفع إن وما عملت فيه هنا هو موضع أصالة طبقاً لما ذكر ابن خالويه.

وأشار ابن عطيه إلى أن بعض النحاة لا يعطف على موضع (إنّ) إلاّ إذا كان العامل الذي عطفته إنّ نافياً، إلا أن هذه القراءة عنده من وجهين: أحدهما: الابتداء والاستئناف والثاني العطف على موضع (إنّ) وما عملت فيه؛ لأن التقدير: (وعدُ الله حقٌ) (ابن عطية، 1987).

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى: "ربِّ لولا أخّرتني إلى أجلٍ قريب فأصدّق وأكنْ من الصالحين"(المنافقون، 10).

قرأ أبو عمرو (فأصدّقَ) بالنصب، وإثبات الواو والنصب في (أكونَ) وقرأ جمهور السبعة (أكنْ) بجزم الواو(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وحجة قراءة جمهور السبعة غير أبي عمرو، عند أبي عليّ الفارسي(الفارسي، 1385هـ). عطفٌ على موضع قوله (فأصدّق) لأنه في موضع فعل مجزوم، وحجتها عند ابن خالويه، أنهم عطفوه على الفاء وما اتصل بها (فأصدّق) قبل دخولها على الفعل(ابن خالويه، 1990). ووافقه ابن زنجلة ومكيّ(ابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

فقد أجمع علماء القراءات السبع على أن الوجه هو العطف على الموضع، غير أن من النحويين من جعل الوجه لهذه القراءة العطف على التوهم، وهو نوع من العطف يرتضيه بعض النحويين، نحو: (ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ) فخفض (قاعدٍ) متوهماً دخول الباء على خبر لَيسَ(ابن هشام، د.ت). ولا يكون العطف على التوهم في باب الجرّ فقط، وإنما يكون منه العطف بفاء السببية، على معطوف مأخوذ من مضمون الجملة التي قبلها، نحو (ما الشجاعة تهوّراً فتهمل الحذر) و (ما أنت مسيّء فنسيء إليك) (عباس حسن، د.ت).

والعطف على الموضع مذهب المحتجين والعطف على التوهم هو مذهب الخليل وسيبويه وابن هشام، يقول سيبويه: "سألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ (فأصدّقَ وأكنْ من الصالحين) فقال، هذا كقول زهير(زهير، 1981):

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

فإنما جرّوا هذا لأن الأول قد يدخله الباء، فجاؤوا بالثاني، وكأنهم قد اثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"(سيبويه، د.ت، 3/100-101).

وقال ابن هشام: "والصواب أنه على التوهّم، وأنه مذهب سيبويه"(ابن هشام، د.ت). ويذكر ابن عطية أن الذي حكاه سيبويه عن الخليل هو العطف على الموضع، كما في قوله تعالى: "ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم"(ابن عطية، 1987). فمن قرأ (يذْرهم) بالجزم فهو عطف على موضع (فلا هادي له) (ابن عطية، 1987). والذي حكاه سيبويه هو توهم الشرط الذي يدل عليه التمني ورأي سيبويه أن العطف على الموضع هنا غير جائز لأن الشرط ليس بظاهر وإنما يعطف على الموضع

حيث يظهر الشرط كما في قوله تعالى: "فمن يضلل الله فلا هادي له"(ابن عطية، 1987).

وإن الفرق بين العطف على التوهم والعطف على الموضع، هو أساس الخلاف بين الفارسي وسيبويه، من حيث إن العامل في العطف على الموضع موجود مقدّر، والعطف على التوهم العامل فيه مفقود وأثره موجود، وهو خلاف مبني على مجرد التقدير، وقد يكون مبنياً على نية المتكلم أو القارئ، فهل هو متوهم أم عاطف على موضع.

وهذا أمرٌ فيه نظرٌ من حيث إن الوهم لا يدخل إلى القرآن وخصوصاً إذا كانت القراءة ثابتة الرواية عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) وهل يمكن أن يكون الوهم قد وقع فيه ستة قرّاء؟! لأنها قراءة السبعة إلاّ أبا عمرو، كما أن لهذه القراءة نظيراً في اللغة وهو قول زهير السابق ذكره، وفوق كلّ هذا القراءة حجة على اللغة والاحتكام يكون للقراءة ولا يكون للقاعدة.

ثانياً: عطف البيان

وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه، إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة(ابن هشام، 1974). ولا يكون مشتقاً ولا مؤولاً بمشتق(السامرائي، 1989). وهو الذي يكشف قصد المتبوع ببيانه وشرحه(محمد عيد، 1993). وقد يكون هذا سبب تسمية عطف البيان بهذا الاسم.

ويشترك عطف البيان مع النعت في كثير من الأمور ويكاد يكون التفريق بينهما لا يخلو من صعوبة على القارئ، ولا يخلو من اجتهاد من النحويين، فكلاهما يطابق متبوعه في أربعة أشياء من عشرة أشياء: في واحدٍ من الرفع والنصب والجرّ وواحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع، وواحدٍ من التعريف والتنكير وواحدٍ من التذكير والتأنيث(ابن هشام، د.ت).

ويتفق عطف البيان مع النعت في أمرين: الأغراض التي يفيدها كلٌّ منهما لمتبوعه نحواً وبلاغة، ووجوه التطابق بين عطف البيان ومتبوعه تماثل التطابق بين

النعت الحقيقي ومتبوعه(محمد عيد، 1993). غير أنهما يفترقان في أمرين(السامرائي، 1989):

أولهما: أن النعت اسم مشتق أو مؤول بمشتق، أما عطف البيان فاسم جامدٌ دائماً.

وثانيهما: أن النعت يوضح المتبوع ببيان صفة من صفاته، أما عطف البيان فيكشف قصد المتكلم من المتبوع ببيانه(السامرائي، 1989).

فإن قلت (مررت بأخيك زيدٍ) بيّنت الأخ بقولك: (زيد) وفصلته من أخٍ آخر ليس بزيد، كما تفعل الصفة في قولك مرت بأخيك الطويل، تفصله من أخٍ آخر ليس بطويل(السامرائي، 1989).

وكثيراً ما يقع اللبس بين عطف البيان والبدل أيضاً، فقر فرّقوا بينهما بأمور منها(السامرائي، 1989):

أن عطف البيان لا يكون ضميراً ولا تابعاً لضمير بخلاف البدل وأن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة بخلاف البدل، وأن عطف البيان لا يكون فعلاً ولا تابعاً لفعل بخلاف البدل، والأمر الهام في التفريق بينهما أن عطف البيان لا يكون على نيّة إحلاله محلّ الأول بخلاف البدل؛ لأن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه(ابن هشام، د.ت، والسامرائي، 1989).لذلك امتنع البدل وتعين البيان في نحو: (يا زيدُ الحارث) لأنك لا تقول: (يا الحارث) (ابن هشام، 1974، د.ت).

أما في النحو فإن عطف البيان يفيد غرضين رئيسيين(السامرائي، 1989):

أولهما: توضيح المعرفة، تقول (مدح القرآن عيسى بن مريم) لأن (ابن) بدلٌ من (عيسى) المعرفة. ومن أمثلته في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم وريشاً ولباسُ التقوى ذلك خير"(الأعراف، 26).

قرأ نافع وابن عامر والكسائي (لباسَ التقوى) بالنصب، وقرأ الباقون (لباسُ التقوى) بالرفع (ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وليس عطف البيان هو ما ارتفع أو انتصب في هذه القراءة (لباسَ التقوى) بل ما نتج عنه من اختلاف في موضع اسم الإشارة بعده وهو (ذلك) لأنه يختلف إعرابه تبعاً لاختلافهم في قراءة (لباس التقوى).

وحجة من قرأ (لباسُ) رفعاً عند أبي عليّ الفارسي، فعلى الاستئناف، وقوله (ذلك) طبقاً لهذه القراءة صفة أو بدلٌ أو عطف بيان(الفارسي، 1385هـ). فمن أحد وجوه إعراب اسم الإشارة عطف البيان عنده وعند علماء القراءات، فمكي يوافقه في إعراب (ذلك) على أن أحد وجوهها عطف بيان في حال قراءة (لباسُ) بالرفع(مكي، 1997). وفي حال أن يكون (ذلك) عطف بيان فإنه في محل رفع عطف بيان على (لباسُ) المرفوع، وتفصيل الإعراب كما يلي:

(لباسُ) بالرفع مبتدأ، والواو التي قبله للاستئناف وليست للعطف و (ذلك) له ثلاثة أوجه أحدها عطف بيان، أي: في محل رفع عطف بيان على (لباسُ) و (خيرٌ) خبر المبتدأ (لباسُ).

أما القراءة بالنصب أي (لباسَ)، فإن الواو فيها للعطف، و (لباسَ) بالنصب اسم معطوف على (لباساً) منصوب، والتقدير: (قد أنزلنا عليكم لباساً ولباسَ التقوى)، ثم يقطع (لباسَ التقوى) عن اسم الإشارة الذي بعدها وهو (ذلك) ويبدأ مرّة أخرى بـ (ذلك)، فيكون اسم الإشارة (ذلك) في محل رفع مبتدأ، و(خيرٌ) خبر للمبتدأ (ذلك) (النحاس، 1981، والعكبري، 1979، والفارسي، 1385هـ، وصافي، د.ت، والقرطبي، 1967).

والشاهد هو القراءة بالرفع، ويكون معنى الكلام ولباسُ التقوى المشار إليه الذي علمتموه خيرٌ لكم من الثياب التي تواري سوءاتكم(القرطبي، 1967). وعلى هذا المعنى تم توضيح معنى المعرفة (لباسُ التقوى) بأنه ذلك الذي علمتموه.

ثانيهما: تخصيص النكرة، نحو (نحن الآن في جوٍّ ربيعٍ)، وله نظائر في القراءات القرآنية، كقوله تعالى: "ومن قتله منكم متعمداً فجزاءٌ مثل ما قتل من النّعم يحكم به ذوا عدلٍ منكم هدياً بالغَ الكعبةِ أو كفارةٌ طعامُ مساكين"(المائدة، 95).

قرأ نافع وابن عامر (كفّارةُ طعامٍ) بإضافة الكفارة إلى الطعَــام، وقــرأ البــاقون (كفارةٌ طعامُ) من غير إضافة ورفع الطعام(أبو حيان، 1987، وابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هــ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

قال أبو عليّ الفارسي: "ووجه قول من رفع (طعامُ مساكين) أنه جعله عطفاً علــى الكفارة عطف بيان، لأن الطعام هو الكفّارة، ولم يضف الكفّــارة إلــى الطعــام، لأن الكفارة ليست للطعام"(الفارسي، 1385هــ). يتفق معه في هــذا الوجــه مكــيّ، لأن الطعام عنده أيضاً عطفٌ على الكفارة(مكي، 1997). ولهذا الوجه الوارد في كتــب الاحتجاج تأييدٌ في بعض كتب النحو(ابن هشام، 1974). وأبو حيان الأندلسي أيضــاً يجعل رأي أبي عليّ الفارسي في هذه القراءة دليلٌ على جوازها وقد جعل الإضــافة بعيدة لأنها ليست جنساً للكفارة إلاّ بتجوّز بعيد.

وهذا العطف هو من النكرات والذي لا يجيزه البصريون لأن الشــرط عنــدهم أن يكون عطف البيان في المعارف، غير أن كلامهم رُدَّ لأن النكرة أيضاً قد تبــيّن لأن بعضها أخصّ من بعض، ولأن ذلك جائز في النعت، فليس ثمة ما يمنــع أن يكــون عطف بيان في النكرات(أبو حيان، 1987).

ومن الأمثلة التي وجهها علماء الاحتجاج على عطف البيان أيضاً، قولــه تعــالى: "ولبثوا في كهفهم ثلاث مائةٍ سنين وازدادوا تسعاً"(الكهف، 25).

قرأ حمزة والكسائي (مائة) من غير تنوين وإضافتها إلى ســنين، ونــوّن البــاقون (مائةٍ) فلم يضيفوها إلى (سنين) (ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هــ، وابــن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وأجاز ابن زنجلة نصب سنين وجرها، فأما النصب فعلى: (ولبثــوا فــي كهفهــم سنين ثلاثمائة) ويكون على تقدير العربية (سنين) معطوفاً على (ثلاث) عطف بيــان فجاء منصوباً كالمعطوف عليه، وأجاز أن يكون (سنين) من نعت المئة(ابن زنجلــة، 1997). وممن اتفق مع ابن زنجلة في توجيهه (سنين) في حال عدم إضافتها علــى عطف البيان مكيّ(مكي، 1997). ومن اللغويين الزجاج الذي أجاز قراءتي النصــب والجرّ فأما الجرّ فواضحٌ أنه على الإضافة وأما النصب فمعناه عنده كمعناه عند ابــن

زنجلة وهو في إعرابه عطف بيان وأجاز للنصب وجهاً آخر وهو النعت المنصوب(الزجاج، 1988). ولذلك نظائر في الشعر منها قول عنترة(عنترة، 1994):

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً   سوداً كخافيةِ الغرابِ الأسحمِ

فجعل (سوداً) نعتاً لـ (حلوبة) وهو في المعنى نعت لجملة العدد.

ومن ذلك قوله تعالى: "وجنتين ذواتي أكُلِ خمطٍ"(سبأ، 16).

قرأ أبو عمرو بإضافة (أكُلِ) إلى (خمطٍ) وقرأ الباقون بتنوينهما من غير إضافة(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

ووجه قراءة السبعة إلاّ أبا عمرو أنهم أجروا (خمط) على عطف البيان(الفارسي، 1385هـ). وقال مكيّ: "إن من نوّن (أكلٍ) أنه جعل (خمطٍ) عطف بيان فبيّن أن الأكل وهو الثمر من هذا الشجر وهو (الخمط)" (مكي، 1997).

ثالثاً: النعت

وهو التابع المشتق أو المؤول بالمشتق(ابن هشام، د.ت). والذي يكمل به المنعوت ببيان صفة من صفاته أو من صفات اسم آخر له صلة بالمنعوت(ابن عقيل، د.ت). ويكون لتخصيص متبوعه أو توضيحه(ابن هشام، د.ت،   ،1974).

ويقسم النحاة النعت إلى قسمين: النعت السببي والنعت الحقيقي.

أولاً: النعت السببي: وهو ما اتجه من حيث اللفظ إلى المتبوع السابق ومن حيث المعنى لوصف اسم ظاهرٍ بعده(المبرد، 1979). مع وجود الصلة بين المتبوع المتقدم والموصوف المتأخر وهي الضمير الذي يحمله الاسم اللاحق كقوله تعالى: "ربّنا أخرجنا من هذه القريةِ الظالمِ أهلها"(النساء، 75).

ثانياً: النعت الحقيقي فهو ما اتجه لمتبوعه السابق عليه في المعنى وفي اللفظ، فمن حيث اللفظ يتبعه في الإعراب ومن حيث المعنى أفاد صفة لمتبوعه السابق(سيبويه، د.ت، وابن عقيل، د.ت).

والتطابق بين النعت والمنعوت يكون في الإفراد والتثنية والجمع والرفع والنصب والجرّ والتأنيث والتذكير والتعريف والتنكير مثل (بسم الله الرحمنِ الرحيمِ).

ومنه قوله تعالى : "ومن قتَلَه منكم متعمّداً فجزاءٌ مثل ما قتل من النَّعَم" (المائدة ، 95).

قرأ حمزة وعاصم والكسائي (فجزاءٌ) بالتنوين، ورفع (مثلُ) وقرأ باقي السبعة (فجزاءُ) بغير تنوين وخفض (مثلِ) (ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وحجة من رفع (مثل)، وهم حمزة وعاصم والكسائي أنه صفة لجزاء فطابقه في الإفراد والرفع والتعريف والتذكير، ولمّا كان شرط النعت أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بمشتق فهو عند الفارسي مؤول بمشتق وتقدير ذلك (فعليه جزاءٌ من النعم مماثلٌ المقتول) (الفارسي، 1385هـ).

واتفق مع الفارسي كلٌ من ابن زنجلة ومكيّ في توجيه القراءة بالتنوين (جزاءٌ) ورفع (مثلُ) على النعت(ابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

والنعت (مثل) نكرة ومنعوته (جزاءٌ) نكرة فكان النعت مخصصاً للمنعوت.

ومن ذلك قوله تعالى : "أتدعون بعلاً وتذرون أحسن الخالقين، اللهَ ربّكم وربَّ آبائكم الأولين"(الصافات، 165، 126).

قرأ حفص وحمزة والكسائي بنصب (اللهَ) ونصب (ربّكم) ونصب (ربَّ) وقرأ الباقون جميع ذلك بالرفع(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997ومحيسن، 1988).

ومن قرأ (اللهَ) نصباً فعلى البدل وهو ليس موضع الشاهد، وإنما الشاهد من نصب (ربّكم)، لأنه صفة عند علماء القراءات، أي: صفة للبدل، هذا توجيه ابن زنجلة ومكيّ(ابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وقد اختلف النحويون في موقفهم من نعت النكرة ونعت المعرفة، فمنهم من قال بأن النعت إن كان نكرة فهو للتخصيص، وإن كان معرفة كما هو هذا الشاهد فهو

للتوضيح وذلك مطلقاً، أما المقصود بالتخصيص فهو التقليل من إبهامه وتقريبه نوعـاً ما من الوضوح، وقال آخرون إن النعت تختلف أغراضه ولا علاقة لذلك بـالتعريف أو التنكير(ابن عقيل، د.ت). وقد يكون للرأي الثاني ما يبرره كما هذا الشـاهد فـي هذه القراءة؛ لأن الله أحسن الخالقين لا يحتاج إلى ما يوضحه وهو معرفة.

ومثل ذلك قوله تعالى: "عاليهم ثيابُ سندسٍ خضرٌ واستبرقٌ"(الإنسان، 21). قـرأ ابن كثير وأبو بكر وحمزة والكسائي بالخفض في (خضرٍ) وقرأ البـاقون (خضـرٌ) بالرفع(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابـن زنجلـة، 1997، ومكـي، 1997ومحيسن، 1988).

و (خضر) على القرائتين نعت لكن عاملها المنعوت مختلـف، فبـالخفض يكـون (خضرٍ) نعت لـ (سندسٍ) فيطابقه في الإعراب لكنه يخالفه في العدد، وبالرفع فـإن (خضرٌ) نعت لثياب فيطابق منعوته العامل فيه في الإعراب والعدد.

قال أبو علي الفارسي: "(الخضر والاستبرق) من صفة السـندس.. وأوجـه هـذه الوجوه قول من قال: (ثيابُ سندسٍ خضرٌ واستبرقٍ) برفـع الخضـر، لأنـه صـفة مجموعة لموصوف مجموع، فأتبع الخضر الذي هو جمع مرفوع الجمـع المرفـوع الذي هو ثياب"(الفارسي، 1385هـ).

وقد اتفق معه في هذا التوجيه علماء القراءات الآخرون والقـراءة بـالرفع هـي اختيارهم(ابن خالويه، 1990، وابن زنجلة، 1997).

رابعاً: البدل:

وهو في اللغة العوض(الفيروزأبادي، 1983، وابن هشام، د.ت). وبـدل الشـيء وبديله: الخلف منه،

ومن ذلك قوله تعالى: "ألم ترَ إلى الذين بدّلوا نعمة الله كفراً"(إبراهيم، 2). وقولـه تعالى: "عسى ربُّنا أن يبدّلنا خيراً منها"(القلم، 32).

أما حدّ البدل لدى النحاة، فتكاد كتب النحو تتفق على عبارة واحدة وهـي: التـابع المقصود بالحكم بلا واسطة(الجرجاني، 1992، وابن هشام، 1974، وابـن عقيـل،

د.ت). ومن حدّ النحاة للبدل تتضح له صفتان هما: أن الجملة تتجه في المعنى إليه، لأنه المقصود بالحكم ومع أنه يشبه عطف البيان، إلاّ أن الفرق بينهما أن معنى الجملة يتجه للاسم الأول في عطف البيان، أما المبدل منه ما هو إلاّ تمهيد للبدل وهذا معنى قول النحاة عنه، إنه مقصود بالحكم.

وصفته الثانية: أن البدل يكون بعد المبدل منه بغير واسطة، وهذا بخلاف العطف بالحروف.

أقسام البدل:

وتختلف تقسيمات النحاة للبدل، فقد يكون على ثلاثة أقسام وهي البدل المطابق وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال، وقد يقسمها آخرون، بدل ظاهر من ظاهر أو ظاهر من مضمر وبدل الفعل من الفعل... ومما له نظائر من القراءات القرآنية السبعة البدل المطابق وبدل البعض من الكل وبدل الظاهر من الظاهر وبدل الفعل من الفعل، ولو أن بدل الظاهر من الظاهر قد يكون من ضمن المطابق أو البعض من الكل.

1- البدل المطابق:

وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى(ابن هشام، 1974، وابن عقيل، د.ت) ومن أمثلته في القراءات القرآنية السبعة قوله تعالى: "إلى صراط العزيز الحميد، اللهِ"(إبراهيم، 1). قرأ نافع وابن عامر (اللهُ) بالرفع على الاستئناف، وقرأ باقي السبعة (اللهِ) بالخفض لأنه بدل تابع للحميد مجرور(الفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997).

ومن علماء الاحتجاج من يجعل القراءة بالخفض لسببين البدل أو النعت للحميد كما هو الحال عند ابن خالويه(ابن خالويه، 1990). ومنهم من يوجه القراءة على البدل ويمتنع عنده النعت وهذا، رأي ابن زنجلة، فهو يقول: (اللهِ) بالخفض لأنه بدل من (الحميد) ولا يجوز أن تقول (نعت) للحميد، وإنما هو كقولك: (مررت بزيدٍ الظريفِ) فإن قلت: (بالظريف زيدٍ) عاد بدلاً ولم يكن نعتاً(ابن زنجلة، 1997).

وقد أيدّ اللغويون، رأي علماء الاحتجاج القائل بالعطف على البدل، لأنــه مساوٍ للمبدل منه، لذلك قصروا الأمر على توجيه واحدٍ وإعراب واحدٍ وهو الخفض علــى البدل(العكبري، 1979، وابن هشام، 1974).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: "إذ قال موسى لأهلهِ إنّي آنست نــاراً ســآتيكم منهــا بخبرٍ أو آتيكم بشهابٍ قبسٍ لعلكم تصطلون"(النمل، 7).

قرأ حمزة وعاصم والكسائي (بشهابٍ) بالتنوين ولم يضيفوه إلى (قبسٍ) لأن القبس بدلٌ من الشهاب وقرأ باقي السبعة (بشهابِ) من غير تنوين أضافوه إلى (قبسٍ) (ابــن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـــ، وابــن زنجلــة، 1997، ومكـــي، 1997، ومحيسن، 1988).

وحجة ابن زنجلة من رأي الأخفش لمن قرأ بــالتنوين ومــن غيــر إضــافة، لأن الأخفش قال: "وإن شئت كان بدلاً منه وهو هو، فمن أجل ذلك امتنع إضافة الشــهاب إلى القبس"(ابن زنجلة، 1997، 252-253) وهو يعني قــراءة (شــهابٍ) بــالتنوين وحجة القراءة بالتنوين ومن غير إضافة عند مكّي أن القــبس صــفة أو بــدلٌ مــن الشهاب وقال: "الشهاب النار، والقبس ما اقتبس منه وعلى هذا يصح البــدل"(مكــي، 1997، 152/2).

وقد قبل بعض علماء السبعة أن يكون وجه هذه القراءة النعت بالإضافة إلى البــدل وحاصل الأمر إنه إذا كان القبس هو الشهاب فالوجه البدل وإن كــان القــبس لــيس الشهاب ذاته وإنما صفة من صفاته فالوجه النعت ومعنى ذلك: (شهاب مقتبس) أو له هذه الصفة(محيسن، 1988).

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى: "إنّا زينا السماء الدينا بزينة الكواكب"(الصــافات، 6) قرأ عاصم وحمزة (بزينةٍ) بالتنوين وقرأ باقي السبعة بغير تنــوين لأنهــم أضــافوا الزينةِ إلى الكواكب(ابن مجاهد، 1980، والفارســي، 1385هـــ، وابــن زنجلــة، 1997، ومكي، 1997، ومحيسن، 1988).

قال أبو علي الفارسي: "من قال (بزينةٍ الكواكب) جعل الكواكب بدلاً مــن الزينــة لأنها هي، كما تقول: (مررت بعبد الله زيدٍ)" (الفارسي، 385هـ).

وقد أبدل عاصم وحفص الكواكب من زينة لأن الكواكب عندهما هي الزينة والزينة هي الكواكب(ابن زنجلة، 1997) وهي بدلٌ منها لأنها هي هي، لأنه يجوز أن تقول: إنّا زينا السماء بالكواكب، وبدل المعرفة من النكرة جائز وله نظائر في القرآن الكريم غير المختلف في قراءته ومنه قوله تعالى: "وإنّك لتهدي إلى صراطٍ مستقيم صراطِ الله"(الشورى، 52، 53). فأبدل (صراط الله) المعرفة من (صراطٍ مستقيمٍ) النكرة.

وحتى يثبت مكي بن أبي طالب القيسي أن القراءة على البدل وأن معنى البدل والمبدل منه واحدٌ حذف المبدل منه وأقام البدل مقامه لأنه بدلٌ مطابق وتقدير ذلك"إنّا زيّنا السماء الدنيا بالكواكب"(مكي، 197، 212/2).

على أن لهذه القراءة وجه آخر وهو جعل (الكواكب) عطف بيان، وتقدير عطف البيان كالبدل وهو (إنا زيّنا السماء الدنيا بالكواكب) (محيسن، 1988). لكن البدل يكون إذا نوى القارئ إحلال الثاني محل الأول، ولو تشابهت طريقة تقدير الكلام في عطف البيان والبدل.

2- بدل البعض من الكل:

ويقصد به أن يكون البدل جزءاً من المبدل منه، ولا بدّ من اتصال بدل البعض من الكل بضمير يعود على المبدل منه، مذكوراً كان أو مقدّراً(ابن هشام، د.ت، 1974، وابن عقيل، د.ت، والسامرائي، 1989) ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى: "ولله على الناس حجُّ البيتِ من استطاع إليه سبيلاً"(آل عمران، 97) فـ (من) في موضع خفض على أنه بدلٌ من (الناس) لأن المستطيع هو بعض الناس لاكلّهم(ابن هشام، د.ت).

ومن القراءات السبع قوله تعالى: "فأسر بأهلِكَ بقطع من الليلِ ولا يلتفت منكم أحدٌ إلاّ امرأتك"(هود، 81).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (إلاّ امرأتُكَ) بالرفع لأنه بدلٌ من (أحدٌ) الفاعل المرفوع وقرأ الباقون (إلاّ امرأتَكَ) بالنصب على الاستثناء(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، ومحيسن، 1988) . قال أبو عليّ

الفارسي: "الوجه في قولهم (ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ) الرفع على البدل من أحـــد، وهـــو الأشيع في استعمالهم... وإن معنى ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ، ومعنى ما أتـــاني إلاّ زيـــدٌ واحدٌ"(الفارسي، 385هـ). ووافقه من علماء السبعة ابن زنجلة فـــي توجيـــه هـــذه القراءة على البدل(ابن زنجلة، 1997). وهو اختيار مكيّ؛ لأن البدل أولى عنده مـــن الاستثناء في الاستثناء المنفي(مكي، 1997).

(وامرأتُك) جزء من (أحد) المبدل منه فهو بدل بعض من كلّ وإن كان لفظ المبدل منه دالاً على الإفراد كالبدل، إلاّ أنه يدل على الجمع في المعنى وهو كـــل مـــا عـــدا المرأة المذكورة.

وإذا كان نمط الاستثناء تاماً منفياً أي: مذكورة أربعة أركانه وسبق بنفـــي أو شـــبه نفي فإنه يجوز في المستثنى الواقع بعد إلاّ النصب على الاستثناء وهذا وجه القـــراءة الأخرى، وهي ليست شاهدنا أو الاتباع للمبدل منه في إعرابه وهو مرفوع في هـــذا الشاهد وهذا هو وجه هذه القراءة ويكون الإعراب (امرأةُ) بدل من (أحـــدٌ) مرفـــوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضـــاف والكاف: ضمير متصل مبني في محـــل جرّ مضاف إليه(محيسن، 1988).

3- بدل الظاهر من الظاهر

وهذا أحد تقسيمات بعض علماء اللغة للبدل بحسب الإظهار والإضمار إلى أربعـــة أقسام، لأنهما يكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين(ابن هشـــام، د.ت). والمختلفـــان يكونان: الأول ظاهر والثاني مضمر أو الأول مضمر والثاني ظاهر.

أما إبدال الظاهر من الظاهر فيكون دون قيد أو شرط(ابن عقيل، د.ت) وأغلب ما سبق من القراءات تحت باب البدل هي من قبيل بدل الظاهر من الظاهر. ومنه قولـــه تعالى: "وعلى الذين يطيقونه فديةُ طعامُ مسكين"(البقرة، 184). قرأ نافع وابن ذكـــوان (فديةُ) من غير تنوين و (طعامِ) مخفوضٌ بالإضافة، وقرأ الباقون (فديـــةٌ) بـــالتنوين وبرفع الطعام لأنه بدلٌ من (فدية) (ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـــ، وابـــن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وحجة من نون (فديةٌ) ورفع (طعامُ) أن (فديةٌ) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وخبره شبه الجملة المقدمة (على الذين) و (طعامُ) بدل من المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره(ابن خالويه، 1990). وقد أورد العكبري لرفع (طعام) وجهاً آخر، فجعلها بالإضافة إلى كونها بدل من (فدية) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هي طعامُ(العكبري، 1987). و (طعامُ) بدل (فديةٌ) عند ابن زنجلة لأن المعنى واحد في البدل والمبدل منه والطعام هو الفدية التي أوجبها الله على المفطر الذي رخّص له في الفطر(ابن زنجلة، 1997). وكلاهما: المبدل منه والبدل اسمان ظاهران فأُبدل الظاهر من الظاهر في هذه القراءة.

4- بدل الفعل من الفعل:

ويجوز إبدال الفعل من الفعل كما يجوز إبدال الاسم من الاسم، ومما وجه قراءته بدل الفعل من الفعل قوله تعالى: "ومن يفعل ذلك يلق أثاماً، يضاعفْ له العذاب يوم القيامة ويُخلَد فيها مهاناً"(الفرقان، 68، 69).

قرأ ابن كثير (يضعّفْ) بالتشديد والجزم وقرأ ابن عامر (يضعّفُ) بالتشديد والرفع، وقرأ أبو بكر (يضاعفُ) بالألف والرفع. وقرأ الباقون (يضاعَفْ) بالألف والجزم و (يخلدْ) بالجزم(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، ومحيسن، 1988).

والشاهد في هذه الآية قراءة (يضاعَفْ) و (يضعّفْ) بالجزم فيهما لأن جزاء الشرط وهو (يلق) فعل مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره و (يضاعفْ) بالجزم بدلٌ من فعل جزاء الشرط، وهذه حجة أبي عليّ الفارسي لهذه القراءة(الفارسي، 1385هـ).

ويجوز أن يكون الفعل (يضاعفْ) على نية إحلاله من فعل الجزاء أي يكون التقدير: (ومن يفعل ذلك يضاعف له العذاب) دون الحاجة لذكر يلق أثاماً لأن معناهما واحدٌ.

قال ابن خالويه: "الحجة لمن جزم أنه اتصل بعض الكلام ببعض جعلت (يضاعفْ) بدلاً من قوله: (يلق) فجزمته"(ابن خالويه، 266/1990). وعند ابن زنجلة الوجه بدل الفعل من الفعل(ابن زنجلة، 1997).

وهذه القراءة حجة لأهل اللغة وشاهد على مجيء الفعل بدلاً من الفعل(ابن هشام، وابن عقيل، د.ت). لأن معناهما واحد ومثل ذلك قول الشاعر(البغدادي، 1981، وابن يعيش، د.ت):

متى تأتنا تُلممْ بنا في ديارنا تجدْ حطباً جزلاً وناراً توقّدا

فجزم (تلممْ) لأنه بمعنى (تأتي) وهو بدلُ منه(الزجاج، 1988). ولأنه إذا دخل الفعل المضارع بين الشرط والجزاء، يكون بدلاً من الشرط إذا كان بمعناه إن كان مجزوماً وحالاً إن كان مرفوعاً، فإذا قلت: حتى تأتينا تلممُ بنا في ديارنا تجدْ) برفع (تلممُ) فإن جملته تكون في محل نصب حال، وإذا قلت (متى تأتنا تلممْ بنا في ديارنا تجد) بجزم (تلممْ) فعلى البدل، هذا كلّه إن كان الفعل المتوسط بين فعل الشرط وجزاء الشرط بمعنى فعل الشرط وإن لم يكن بمعناه وجب رفعه على الحال، مثل: (إن يأتني زيدٌ يضحكُ أكرمْه) فرفع الفعل (يضحكُ) لأنه ليس بمعنى تأتني(ابن يعيش، د.ت).

أما قراءة (يضاعَفْ) بالجزم فهي من باب بدل الفعل من الفعل لأنه تحقق فيها أمران أولهما تطابق المعاني بين المبدل منه والبدل وثانيهما تطابق الإعراب وهو الجزم.

خامساً: التوكيد:

وغرضه إزالة الشك من ذهن السامع، وهو ضربان: لفظي ومعنـوي، واللفظـي إعادة اللفظ الأول بعينه(ابن هشام، 1969). سواءٌ أكان اسماً أو فعلاً أو حرفـاً(ابـن هشام، 1969).

والمعنوي: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد أو توهم عـدم إرادة الشـمول(ابـن عقيل، د.ت). أو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول(ابن هشام، د.ت).

وللتوكيد المعنوي ألفاظٌ معلومة هي(ابن هشام، 1969): (الـنفس والعـين وكـلّ وأجمع وجمعاء وأجمعون). ولكل واحدة من هذه الألفاظ شروط عمل وسوف نقتصر على ما جاء شاهداً على القراءات القرآنية من هذه الألفاظ وهي (كلّ) وتستعمل لـدفع إرادة الخصوص بلفظ العموم(ابن هشام، 1969) ومن شروط عملها أن يكون المؤكد بها غير مثنىً أي مفرد أو جمع، وأن يكون متجزئـاً بذاتـه أو بعاملـه أيّ: قـابلاً للتجزئة، وأن يتصل بها ضمير عائدٌ على المؤكد، كما فـي قولـه تعـالى: "فسـجد الملائكة كلّهم أجمعون"(الحجر، 30).

وقد ورد عليه من القراءات القرآنية السبع قوله تعالى: "قل إن الأمـر كلّـه لله"(آل عمران، 154). قرأ أبو عمرو (كلُّه) بالرفع وقرأ الباقون (كلّه) بالنصب(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وابـن عطيـة، 1987) وحجة الفارسي لقراءة الجمهور أن (كلّه) بمنزلة أجمعين، وإنه لفظ للإحاطة والعموم فكما أنه لو قال: (إن الأمر أجمع) لم يكن إلا نصباً كذلك إذا قال: (كلّه) لأنه بمنزلة أجمعين(الفارسي، 1385هـ).

والنصب على التوكيد عند ابن خالويه أيضاً، يقول: فالحجة لمن نصب أنه جعلـه تأكيداً و (لله) الخبر"(ابن خالويه، 1990). وهو يعني بـــ (لله الخبـر) خبـر (إنّ)

وليس خبر (كلّ) لأن (لله) تكون خبراً لـ (كلّ) على القراءة بالرفع وهي قراءة أبي عمرو.

وافقه ابن زنجلة(ابن زنجلة، 1997). ومكي أيضاً والنصب اختياره للإجماع عليه ولصحة وجهه ولأن التأكيد أصل (كلّ) ولأنها للإحاطة(مكي، 1997). ولما كان المؤكد (الأمر) قابلاً للتجزئة و (كلّ) للإحاطة، واشتملت على ضمير يعود على المؤكد المفرد فقد اكتملت شروط كونها توكيداً ويذكر ابن عطيه: أن الناس رجّحوا قراءة الجمهور لأن التأكيد أملك بلفظه (كلّ) (ابن عطية، 1982).

الفصل السادس

(حروف المعاني)

وهي التي تدل على معنى في غيرها، كالواو في قولنا: (جاء عليٌّ وزيدٌ) فإنها تدل على اشتراك عليّ وزيد في المجيء، وكالفاء في قولنا: (جاء والدك فأخوك)، فإنها تدل على الترتيب والتعقيب(عطا، د.ت).

وقد استعمل مثل هذه الحروف في القراءات القرآنية السبع وقد تناولتها هذه الدراسة، إلا أنها جعلت حروف نصب الاسم كـ (إنّ) وأخواتها في الفصل الثاني المتعلق بالإسناد، وحروف الجرّ في الفصل الرابع المتعلق بالمجرورات.

وقد قسمت الدراسة ما وقع من حروف المعاني في القراءات القرآنية السبع إلى قسمين:

الأول: الحروف المختصة، وهي نواصب الفعل المضارع ومنها: (اللام) التي بمعنى (كي) و (حتى)، وجوازم الفعل المضارع ومنها (لا) الناهية، وحروف الشرط ومنها: (إنْ) و (لمّا) التي للشرط أو المجازاة. ثم نون التوكيد والتي تختص بالدخول على الأفعال.

الثاني: الحروف غير المختصة، ومنها: معاني حروف العطف، وهي: (الواو) و (أو) و (الفاء) و(لكنْ) ومن غير المختصة أيضاً (إلا) الاستفتاحية و(لمّا) التي بمعنى (إلاّ).

نواصب الفعل المضارع

أولاً: (اللام) التي بمعنى (كي):

وهذه اللام من الحروف التي تنصب الأفعال مثل (أن) و (لن) وهي في زمرة هذه الحروف ومما روي عن ابن قتيبة أنه قال :"باب الحروف التي تنصب الأفعال، وهي أن ولن وإذن واللام المكسورة التي بمعنى كي، كقولك: (أتيك لتكرمني) كيف نصبته؟ هو فعلُ انتصب باللام المكسورة التي في معنى كي"(مرسي، 1987).

وهو بذلك يذكر مواضع نصب الفعل المضارع، ومنها اللام التي بمعنى كي وإن اللام تنصب المضارع بذاتها وذكرها الزجاجي أيضاً تحت عنوان (باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة وهي (أن الخفيفة ولن وإذن وحتى وكي كيلا ولكي

ولكيلا ولام كي) (الزجاجي، د.ت) فجعل اللام من الحروف الناصبة للفعل المضارع.

وقد قرأ بها القرّاء السبعة في قوله تعالى: (وما أتيتكم من ربا ليربُو في أموال الناس فلا يربو عند اللهِ) (الروم، 39).

قرأ نافع (لتُربُوْ) بتاء مضمومه وواو ساكنة على المخاطبة، وقرأ باقي السبعة (ليَربُوَ) بياء مفتوحة وواو مفتوحة(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وأبو حيان، 1990، والحلبي، 1991، والقرطبي، 1967) لأنهم نصبوا الفعل (تربوَ) باللام التي بمعنى كي، والمعنى: ليربوَ ذلك الذي تعطونه، وسمُي ما يعطونه رباً(الفارسي، 1385هـ).

واللام أوسع استعمالاً من كي فهي تدخل على الفعل المضارع وغيره لبيان العلة مثل (جئت لأكرمَك) و (جئت لإكرامك) وقد يكون دخولها على الأسماء والأفعال هو سبب كثرة استعمالها بما يزيد على (كي).

ويقدّر بعض النحويين (أن) المضمرة مع لام التعليل هذه، غير أن التعليل باللام وحدها يختلف عنه إذا ذكرت معها (أن) أحياناً مثل: (ما قُتل إلاّ لأن يقولَ ربيَ اللهُ) و (ما قُتِل إلاّ ليقولَ ربيّ اللهُ) (السامرائي، 1989).

فقتل في الاولى لأنه يقول وفي الثانية لأنه لم يقل(السامرائي، 1989) وعلى ذلك فالقاتل في الأولى أعداء الله وفي الثانية أنصار الله.

أما اللام وكي فإنهما متقاربتان في المعنى تقارباً شديداً(السامرائي، 1989) لذلك تسمى (لام كي) ومن صفاتها أن الكسر يلازمها(الزجاجي، 1974)كما في هذه القراءة.

ثانياً: حتّى:

وهو حرف يستعمل للجر في الأصل ويفيد انتهاء الغاية مثل (إلى)، إلاّ أن هذا الحرف غير ملازم للجر لا يفترق عنه(عبابنة، 1984) فتارة يكون حرف عطف، وتارة يكون من الحروف التي تنصب الفعل المضارع، وقيل بإضمار (أن) (الزركشي، 1972) كما جاء في قوله تعالى: (وزُلزِلوا حتّى يقولَ الرسولُ متى نصرُ الله) (البقرة، 214). قرأ نافع (حتى يقولُ) بالرفع وقرأ باقي السبعة (حتى

يقولَ) بالنصب(الفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997) ووجه قراءة الجمهور، أن حتّى إذا انتصب بعدها المضارع فلها معنيان اولهما: أن تكون بمعنى (كي) وثانيهما: أن تكون بمعنى (إلى أن) (سيبويه، د.ت) وهذا هو الذي حملت عليه هذه القراءة عند علماء القراءات، وتقدير ذلك (وزلزلوا إلى أن قال الرسولُ) وتنصب حتى المضارع بعدها بذاتها وليس بأن المضمرة بعدها طبقاً لمذهب الكوفيين، وأجازوا إظهار (أن) بعدها توكيداً.

والبصريون يرون أن (حتى) تبقى جارّة حتى وإن وليها المضارع المنصوب؛ لأن عامل نصبه هو أن المضمرة بعدها(المرادي، 1974).

أما الفعل المنصوب بعد حتى فيشترط فيه أن يكون دالاً على الاستقبال كقراءة السبعة إلا نافعاً في هذا الموضع (يقول) قال المرادي: "فهذا مؤول بالمستقبل ومعنى ذلك أنه فعل قد وقع، ولكن المخبر يقدّر اتصافه بالعزم عليه حال الإخبار فيصير مستقبلاً بالنسبة إلى تلك الحال فينصب"(المرادي، 1974، 555). "والتقدير إلى أن يقول الرسول فهو غاية والفعل هنا مستقبل حكيت به حالهم والمعنى على المضي والتقدير : إلى أن قال الرسول"(العكبري، 1987، 172/1).

جوازم الفعل المضارع

(لا) الناهية، من مجموعة حروف مختصة بجزم الفعل المضارع لا تجزم غيره لأن الأفعال مبنية أما الفعل المضارع فمعربٌ، لهذا فهو عرضة للعوامل اللفظية والمعنوية شأنه في ذلك شأن الأسماء(عبابنة، 1984).

وذكرها سيبويه مع مجمل جوازم الفعل المضارع قال: "هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك: لم ولمّا واللام التي في الأمر، وذلك قولك ليفعل و (لا) في النهي وذلك قولك: لا تفعل، فإنما هي بمنزلة لم"(سيبويه، د.ت، 8/3).

وقد استعملها القرّاء لجزم الفعل المضارع في قوله تعالى: (لا تكلَّفُ نفسٌ إلا وسْعَها لا تُضارَّ والدةٌ بولدها) (البقرة، 233).

فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو (تضارُّ) بالرفع وقرأ باقي السبعة (تضارَّ) بالفتح(الفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

فمن قرأ (لا تضارَّ) بالفتح كان فعلاً معروفاً نهياً وأصله (لا تضارْرَ) وفتحه الراء الثانية هي للتخلص من التقاء الساكنين.

ووجه هذه القراءة بالفتح عند أبي علي الفارسي "فعلى الأمر، وفتح الراء لتكون حركته موافقةً لما قبلها وهو الألف... وحرّك بالفتح بدل السكون لالتقاء الساكنين لأن أقرب الحركات إليه الفتحة"(الفارسي، 1385هـ).

وتابعه على ذلك من علماء القراءات ابن زنجلة ومكّي، من حيث إن النهي على الأمر عندهما على ظاهر الخطاب، فهو مجزوم ولكن تفتح الراء تخلصاً من التقاء الساكنين وذلك لسكونها بسبب الجزم وسكون أول المشدد، وخصّها القرّاء بالفتح دون الكسر، لتكون حركتها موافقة لما قبلها وهو الألف.

ومما يقوي كون ذلك على الأمر أن بعده أمراً(ابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997). هو قوله تعالى: (وعلى الوارث مثل ذلك) (البقرة، 233).

ومن أمثلة القراءة بـ (لا) الناهية قوله تعالى (إنّا أرسلناك بشيراً ونذيراً ولا تُسئل عن أصحاب الجحيم) (البقرة، 119).

قرأ نافع (ولا تَسألْ) بفتح التاء والجزم، وقرأ الباقون (ولا تُسألُ) برفع التاء واللام(الفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997). فالفعل مبني للمفعول في هذه القراءة.

وحجة قراءة نافع عند علماء القراءات(الفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997) ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم) قال: ليت شعري ما فعل أبواي) فنزل قوله تعالى طبقاً لقراءة نافع (ولا تسألْ) فنهاه الله عن هذا السؤال، وعدم ورود ذكر لأبويه (صلى الله عليه وسلم) حتى وفاته، دليل على أنه نهي لأن (لا) الناهية حرف من جوازم المضارع يطلب به ترك عمل الفعل بعده(مايو، 1988) وهو ترك النبي في هذه القراءة السؤال، فكان علامة على صحة الجزم.

ومنه أيضاً قوله تعالى: "ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمنٌ فلا يخافُ ظُلماً ولا هُضماً) (طه، 112).

قرأ ابن كثير (يَخَفْ) بالجزم على النهي لأن (لا) عنده ناهية جازمة وقرأ الباقون (يخافُ) بالرفع على النفي والإخبار.

وعلماء القراءات وجهوا القراءة بالجزم على النهي، أي إن معنى ذلك أن الذين يعملون لصالحات، وهم مؤمنون ينتهون عن الخوف من ظلم الآخرين، أو ينقص الآخرون أعمالهم وهو قوله (ولا هضما) (الفارسي، 1385، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997)؛ و (لا) الناهية هذه تجزم المضارع وتجعله مختصاً بالمستقبل، فتكون (لا) أداة تنهى عن الخوف فيما يأتي من الزمان(المرادي، 1974).

ومن أمثلة (لا) الناهية في القراءات ما جاء في قوله تعالى: (ولا تحسبَنّ الذين يفرحون) (آل عمران، 188).

قرأ حمزة وعاصم والكسائي (تَحسبَنَّ) بالتاء، وقرأ الباقون (يحسبَنَّ) بالياء(الفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وحجة من قرأ بالتاء، أن الخطاب موجّه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ينهاه الله فيه عن هذا الفعل(مكي، 1997)، باستعمال الأداة (لا) الناهية، لأن هؤلاء قوم النفاق طبعهم، أضمروا خلاف ما أظهروا للنبي (صلى الله عليه وسلم) وقد أمر الرسول بألاّ يحسبنهم بمفازة من العذاب(ابن زنجلة، 1997).

وعلى هذا يكون إعراب (لا): ناهية من جوازم الفعل المضارع والفعل المضارع (تحسبَنَّ): مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد وهو في محل جزمٍ بـ (لا) الناهية، والفاعل: ضمير مستتر عائد على النبي (صلى الله عليه وسلم) (ياقوت، 1995).

حروف الشرط

أولاً: (إنْ):

وهي أم أدوات الشرط وتجزم فعلين(المرادي، 1984). وتكون بكسر الهمزة وسكون النون(عطا، د.ت)، نحو: (إن يَنتَهوا يُغفَر لهم ما قد سلف) (الأنفال، 88). وشرطها أن تدخل على أمر معدوم أي: (حدث معدوم) على خطر الوجود: أي: متردد بين أن يكون وألاّ يكون ففي الآية السابقة الشرط وهو الانتهاء قد يوجد وقد لا يوجد.

ومثلـــــه ما جاء في قوله تعالى: (أفنضربُ عنكمُ الذِّكرَ صفحاً أن كنـــتم قومـــاً مسرفين) (الزخرف، 5).

قرأ نافع وحمزة والكسائي (إنْ) بكسر الهمزة وفتحهـــا البـــاقون(ابـــن مجاهـــد، 19080، والفارسي، 1385هـــ، وابن خالويه، 1992، وابن زنجلة، 1997). ووجه القراءة بالكسر عند الفارسي أن (إنْ) للجزاء(الفارسي، 1385هـــ). والجزاء عنـــده هو الشرط وتابعه على ذلك ابن زنجلة لأن (إنْ) الشرطية عنده تـــدل علـــى معنـــى الاستقبال، وتقدير ذلك: إن تكونوا مسرفين نضربْ عنكم الذِّكر(ابن زنجلة، 1997). ومنهم مكّي أيضاً فالكسر على الشرط لأن الأمر منتظرٌ والشرط أمرٌ لم يقع فكسروا (إنْ) على هذا(مكي، 1997).

ومن المفسرين من أيَّد حجة علماء القراءات . فـــالطبري يـــرى أن القـــراءتين صحيحتان والكسر والفتح في مثل هذا الموضع جائزان لأن العـــرب إذا تقـــدم (أنْ) وهي بمعنى الجزاء فعلٌ مستقبلٌ كسروا ألفها أحياناً، وإن كسروه فقد قصروها على الشرط. فقالوا: (أقومُ إنْ قمت) غير أن الفتح يكون لبيان علّة الفعل المتقدم والفعل لا يكون إلاّ إذا تقدمها فعلٌ ماضٍ(الطبري، 1992). وطبقاً لهذا، فإن القـــراءة بكســـر همزة (إنْ) على معنى الشرط لأن المعنى للمستقبل من الزمان.

ثانياً: (لمّا) التي للشرط أو (للمجازاة)

سماها المرادي (لمّا) التعليقية(المرادي، 1974)، لأن الشرط تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني(الجرجاني، 1992) والشرط عند الفارســـي اســـمه المجازاة أو الجزاء(الفارسي، 1385هـــ) و (لمّا) تستعمل للدلالة على هذا المفهـــوم ومعناها حرف وجوب لوجوب وبعضهم يقول حرف وجود لوجود(المرادي، 1974) .وحتى تعطي هذا المعنى لا بد من أن تكون الجملتان بعـــدها مـــوجبتين(المـــالقي، 1985) .وفيها منى الشرط أبداً لا يفارقهما ولا تدخل إلا على الماضي لفظاً أو معنى أو معنى دون لفظ(المالقي، 1985) .وقد قرأ بها بعض القراء السبعة في قوله تعالى: (وجَعَلْنا منهم أئمةً يَهدُون بأمرنا لمّا صبَرُوا) (السجدة، 24).

قرأ حمزة والكسائي (لِما) بكسر اللام والتخفيف، وقرأ باقي السبعة (لَمَّا بفتح اللام وتشديد الميم(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، والجوزي، 1984)

وحجة علماء القراءات لمن قرأ (لَمَّا) بفتح اللام والتشديد للميم، أنه جعلها (لمّا) التي فيها معنى المجازاة قال الفارسي: "فإنه جعله كالمجازاة إلا أن الفعل المتقدم أغنى عن الجواب"(الفارسي، 1385) .وتابعه مكيّ، فقال: "وحجة من فتح وشدّد أنه جعل (لمَّا) التي فيها معنى المجازاة، كما تقول (أحسنت إليك لمّا جئتني) (مكي، 1997) .ويكون معنى القراءة على هذا: لمّا صبروا على الطاعة جعلناهم أئمة.

نون التوكيد

وتعد نون التوكيد من حروف المعاني، وهي على قسمين ثقيلة وخفيفة وكلاهما مختص بالدخول على الأفعال(المالقي، 1985) .نحو (ليسجننَّ وليكونَنْ) (يوسف، 32) ففي الفعل الأول النون ثقيلة وفي الثاني خفيفة، وندر دخولها على اسم الفاعل، كما في قول الراجز:

أقائلُنَّ أحضروا الشهودا(المرادي، 1974).

ومن المواضع التي تستخدم فيها نون التوكيد المضارع إذا دلّ على المستقبل على أن يقع بعد ما يفهم الطلب، كلام الأمر و (لا) الناهية، كما قُرئ قوله تعالى: (قال فإن اتَّبعْتني فلا تسألْنِي عن شيءٍ حتى أحدثَ لك منه ذكراً) (الكهف، 70).

وقرأ نافع وابن عامر (تسأَلَنِّي) بفتح اللام وتشديد النون وكسرها، وقرأ باقي السبعة (تسألْنِي) بإسكان اللام وتخفيف النون وكسرها(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وابن الباذش، 1403هـ، وابن عطية، 1982).

ومن قرأ بفتح اللام وتشديد النون فقد بنى الفعل على الفتح؛ لأنه ألحقه النون الثقيلة(الفارسي، 1385هـ) .التي تدخل في الأمر والنهي والشرط لغرض التأكيد(مكي، 1997).

هذا رأي علماء القراءات في هذه النون فهي النون الثقيلة التي تأتي للتأكيد.

وذكر عن الخليل أن الثقيلة آكد من الخفيفة، جاء في الكتاب: "وزعم الخليل أنها توكيد كما التي تكون فصلاً. فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً(سيبويه، د.ت) ذلك لأن تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد(ابن يعيش، د.ت، والمالقي، 1985) ومما يثبت أن هذه النون نون التوكيد الثقيلة أن الحرف الذي يسبقها مفتوح وهكذا يكون حاله إذا لحقته نون التوكيد الثقيلة إذا كان معناه موجهاً إلى مفرد مخاطب، وهو في هذا الموضع النبي (صلى الله عليه وسلم) ولو كان موجهاً إلى خطاب الواحدة لكسر ولو كان موجهاً إلى خطاب الجمع لضُمّ(الحطاب، 1983) .وهو ليس كذلك.

القسم الثاني: الحروف غير المختصة

ومنها:

حروف العطف وهي الواو و أو والفاء ولكن المخففة.

وهي الحروف التي ورد فيها توجيه يتعلق بالنحو عند علماء القراءات السبع:

الواو:

وهو لمطلق الجمع والمشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في مثل (مررت بزيدٍ وعمروٍ) فليس من دليل على مجيء (زيدٍ) مقبل (عمروٍ) أو العكس جاء في كتاب سيبويه: "وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء. ولا بشيء مع شيء، لأنه يجوز أن تقول: (مررت بزيد وعمرو) والمبدوء به في المرور (عمرو) ويجوز أن يكون زيداً ويجوز أن يكون المرور قد وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو تجمع الأشياء على هذه المعاني، فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا، أجبته على أيهما شئت لأنها قد جمعت هذه الأشياء"(سيبويه، د.ت).

وقد تأتي الواو للترتيب(ابن هشام، د.ت) ومثال استعمالها بهذا المعنى قوله تعالى: (وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط) (النساء، 163).

وتأتي لغير الترتيب(السامرائي، 1989) كما في قوله تعالى: (قولوا أمنّا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم واسمعيل وإسحق ويعقوب والأسباط) (البقرة، 136) .ولا شك بأن ما أنزل إلى محمد (صلى الله عليه وسلم متأخرّ عما أنزل إلى إبراهيم (عليه السلام) ومن ذكر بعده من الأنبياء.

ومما استعملت فيه الواو لغير الترتيب في القراءات القرآنية السبع ما جاء في قوله تعالى: (فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا لأكفرنّ عنهم) (آل عمران، 195).

قرأ حمزة والكسائي (وقتلوا وقاتلوا) بتقديم المفعول على الفاعل، وقرأ الباقون بتقديم الفاعل على المفعول (وقاتلوا وقتلوا) (ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وابن عطية، 1982).

ويجوز عند علماء القراءات القرآنية السبع، تقديم أيٍّ من المتعاطفين في هذا الموضع؛ لأن الواو ليست كالفاء العاطفة، قال أبو علي الفارسي: (تقديم قاتلوا على قتلوا حسن، لأن القتال قبل القتل.. ومن قرأ (قُتلوا وقاتلوا) كان حسناً؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى وإن كان مؤخراً في اللفظ، وليس العطف بها كالعطف بالفاء"(الفارسي، 1385هـ) . فالواو إذن لا تعطي ترتيباً فسواءٌ التقديم والتأخير، والمعنى هو تقديم الفاعل على المفعول حتى لو تقدم المفعول في هذه القراءة(مكي، 1997) ورأي علماء القراءات في هذا التوجيه له نظير عند علماء اللغة، يقول بعدم إفادة الواو العاطفة ترتيباً(المالقي، 1985)، كقول الشاعر لبيد:

أغلي السِّباء بكلِّ أدكن عاتقٍ　　أوجونةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتَامُها(عسيلي، 1995)

ففضّ الختام قبل القدح وهو الغرف

وابن عطية من المفسرين الذين يؤيدون حجة المحتجين لهذه القراءة من حيث إن الواو لا تعطي رتبةً؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى على أنه يذكر وجهاً آخر لهذه القراءة لا ينفي الأول وهو جواز أن يكون المعنى: (وقُتلوا وقاتل باقيهم) (ابن عطية، 1982).

أو:

وهو حرف عطف يفيد التخيير أو الإباحة(الزجاجي، د.ت) ويكون الأمر كذلك بعد الطلب(المالقي، 1985) والفرق بين الإباحة والتخيير أن الإباحة لا تمنع الجمع والتخيير يمنعه(المرادي، 1974؛ والسامرائي، 1989) فإن قلت: خذ من مالي درهماً أو ديناراً، فذلك للتحيير، وإن قلت: (جالس القريب أو الصديق) فذلك للإباحة(السامرائي، 1989) ومن أمثلة استخدام حرف العطف (أو) للإباحة في

القراءات السبع قوله تعالى: (أفأمِنَ أهل القُرى أن يأتيهم بأسُنا بياتاً وهم نـــائمون، أو أَمِنَ أهل القُرى أنْ يأتيهم بأسُنا ضُحىً وهم يلعبون) (الأعراف، 97، 98).

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر (أوْ أمن) بإسكان الواو، وقرأ الباقون (أوَ أَمِـــنَ) بفتح الواو(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـــ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

وحجة من أسكن الواو عند مكـــيّ، أنـــه جعلهـــا (أو) التـــي للعطـــف بمعنـــى الإباحة(مكي، 1997) وقال بكونها للعطف أيضاً الفارسي وابـــن زنجلـــة غيـــر أن الفارسي ذكر أن لها معنىً آخر وهو الإضراب، والإضراب عنده ليس على تـــرك الأول أو إبطاله، بل مثل قوله تعالى: (الّم تنزيل الكتاب لا ريب فيه) (السجدة، 1، 2) . ثم قال : (أم يقولوا افتراه) (السجدة، 3) فجاء هذا ليبصروا ضلالتهم(الفارسي، 1385هـــ). وقد دعّم الفارسي رأيه برأي سيبويه الذي ذكر اســـتعمال (أو) بمعنـــى الإضراب في النفي والنهي إذا أعيد العامل، وقد تكون إعادة العامـــل (أمِـــن) هـــو شـــرط تحقـــق معنى الإضراب الذي قبله الفارسي.

أما ابن زنجلة فأشار إلى كون هذا الحرف (أو) عطف نسق واكتفى بـــذلك(ابـــن زنجلة، 1997).

ومثله أيضاً قوله تعالى: (أءِذا مِتْنا وكُنَّا تُراباً وعِظاماً أءِنّا لمبعثـــون، أوَءاباؤنـــا الأوّلون) (الصافات، 16، 17).

قرأ ابن عامر ونافع (أوْءاباؤنا) بإسكان الواو، وقرأ باقي الســـبعة (أوَ ءاباؤُنـــا) بواو مفتوحة. (ابن زنجلة، 1997، مكي، 1997).

وحجة من أسكن الواو أنه جعلها (أوْ) التي للإباحة في الإنكار، أي: أنكروا بعثهم وبعث آبائهم بعد الموت، ذكر ذلك ابن زنجلة(ابن زنجلـــة، 1997) وتابعـــه عليـــه مكي(مكي، 1997) وأيد ابن عطية ما ذهب إليه من أن القراءة بتسكين الواو أنهـــا للعطف لأن هذا الحرف (أو) هو للقسمة أو التحيير(ابن عطية، 1987).

الفاء:

وهي كالواو من حيث إنها تشرك في الإعراب والحكم(المرادي، 1974) ولكنها تختلف عن الواو في أن الثاني بعد الأول لا محاله(عبابنة، 1984) وسماها ســـيبويه

فاء الضمّ، قال: والفاء: هي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في إثر بعض، وذلك قولك: مررت بعمروٍ فزيدٍ فخالدٍ(سيبويه، د.ت) والمؤكد أن الفاء تكون عاطفة متبعة إذا كانت في باب العطف، وذهب الفرّاء إلى أن ما بعد فاء العطف قد يكون سابقاً إذا كان في الكلام قرينة دالة على ذلك(المرادي، 1974) نحو قوله تعالى: (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسُنا) (الأعراف، 4).

والبأس في الوجود واقع قبل الالهلاك، إلاّ أن الأمر عند غير الفراء ليس كذلك، وإنما هو على تقدير: (وكم من قرية أردنا إهلاكها فأهلكناها) (المرادي، 1974). إذ إرادة الهلاك والرغبة فيه أقدم من مجيء البأس في هذه الآية.

وهذا التأويل ينسجم مع الفاء العاطفة والتي معناها الترتيب مع التعقيب.

ومنه قوله تعالى : (وما يُدريك لعلَّهُ يزكي. أو يذّكَّرُ فتنفعَه الذكرى) (عبس ، 3، 4).

قرأ عاصم (فتنفعَهُ) بالنصب وقرأ الباقون (فتنفعُه) بالرفع لأن الفاء عندهم حرف عطف(ابن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997، وابن الجوزي، 2002). ولذا فقد جاء الفعل مرفوعاً.

قال الفارسي: "ومن رفع (فتنفعُه) عطفه على ما تقدم من المرفوع"(الفارسي، 1385هـ). فالفاء عنده عاطفة، والمعطوف المرفوع (يزكّى) و (يذّكرُ) ويقدر ذلك ابن زنجلة بقوله: "بالرفع نسقاً على (تزكىّ)، والمعنى: لعلّهُ يزكّى ولعلّهُ تنفعُه الذكرى"(ابن زنجلة، 1997). وتابعه على هذا التقدير مكي(مكي، 1980، ابن الجوزين؛ ابن عطية، 1982). والفاء أفادت معنى الترتيب في هذه القراءة، أي: لأن المنفعة بالذكرى لا تكون إلاّ بعد التذكّر، ويشترط أن تؤدي معنى التعقيب هنا طبقاً لما قال بعض النحاة في هذا المعنى، ومنهم الزجاجي، قال: "تكون عاطفة تدل على أن الثاني بعد الأول ولا مهلة"(الزجاجي، د.ت).

- **(لكنْ) المخففة:**

ومعناها في العطف الإيجاب بعد النفي، ولا تستعمل إلاّ في التراكيب المنفية قال سيبويه(سيبويه، د.ت): (وأما لكنْ خفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد نفي" وذكر

المبرد أن معناها الاستدراك بعد النفي، ولا يجوز أن تستعمل بعد موجب إلاّ لتــرك قصة إلى قصة، نحو قولك: (جائني زيدٌ لكن عبدالله لم يأتِ وما جاءني زيدٌ ولكــن عمرو، ولو قلت: مررت بأخيك لكنْ عمرو، لم يكن ذلك جائزاً(المبرد، د.ت).

وقد وردت (لكنْ) عند بعض القرّاء على معنى العطف، فمن ذلك قوله تعــالى: (وما كفرَ سُليمانُ ولكنَّ الشيطين كفروا) (البقرة، 102).

فقد قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي (لكنْ) بتخفيف النون و (الشياطين) رفعــاً. وقرأ باقي السبعة (لكنّ) بتشديد النون، و(الشياطين) نصــباً(ابــن مجاهــد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابن زنجلة، 1997، ومكي، 1997).

والشاهد على مجيء (لكنْ) للعطف قراءة من قرأ بالتخفيف ورفع (الشياطينُ)، وحجة هذه القراءة عند علماء القراءات السبع أن (لكنْ) بالتخفيف تصبح غير عاملة، قال الفارسي: "والأصل في هذه الحروف إذا خففت أن لا تعمل، لزوال المعنى الذي به كان يُعمل، ولذلك لم تعمل (لكنْ) مخففة"(الفارسي، 385هـ).

و(لكن) المخففة حرف عطف عند ابن زنجلة وحجتها عنده أن العــرب تجعــل إعراب ما بعد لكن كإعراب ما قبلها في الجحد، فتقول: (ما قام عمروٌ لكنْ أخــوك)، وتصير (لكنْ) نسقاً إذا كان ما قبلها جحدٌ"(ابن زنجلة، 1997).

والظاهر أن (لكنْ) إذا خفت أصبحت حرف عطف لا عمل له، ومعناهــا عنــد مكي الاستدراك"(مكي، 1997).

وشرط كونها للعطف اتساق الكلام وانتظامه وارتباطه(عطا، د.ت).

و (لكنْ) هذه لا تخلو من أن تكون معها الواو أو لا تكون، وصحيح أن النحــاة اتفقوا على كونها حرف عطف إن كانت مخففة، لكنهم اختلفوا على الواو فبعضــهم قال بأنه حتى تكون (لكنْ) للعطف لا بد من اقترانها بالواو ومنهم ســيبويه، وقــال بعضهم إنه حتى تكون للعطف لا بدّ من خلوّها من الواو، وقال بعضهم لمســتعملها الخيار في الأتيان بالواو معها من عدمه(المرادي، 1974).

وهي في هذه القراءة مع الواو وقد أشركت بين الاسمين في الإعراب فجاء مــا بعدها (الشياطينُ) مرفوعاً نسقاً مع ما قبلها (سليمان) والمرفوع بالفاعلية.

وإن قيل إن العطف كان بالواو التي معها وليس بهـا، فـالجواب إن حـروف العطف قد تتجاور(المالقي، 1985). كما قال الشاعر زهير:

أراني إذا ما بتُّ بِتُّ على الهوى وثم إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا(ثعلب، 1981)

وليس هذا هو الشاهد الوحيد من القراءات على تخفيف (لكنْ) باعتبارها حرف عطف، بل من أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى: (ولكنَّ الله قـتلهم) و (لكـنَّ الله رمـى) (الأنفال، 17).

فقد قرأ ذلك حمزة والكسائي (لكنْ) في الموضعين بتخفيف النون ورفـع لفـظ الجلالة، وقرأ الباقون بتشديد النون (لكنَّ) ونصب لفظ الجلالة(مكي، 1997).

ولمن خفف النون في (لكنْ) ورفع ما بعدها ذات الحجة عند علماء القـراءات القرآنية وهو أن (لكن) حرف عطف يفيد الاستدراك، قال مكي: "بـالتخفيف كانـت تحدث في الكلام معنى الاستدراك"(مكي، 1997).

(ألا) الاستفتاحية

وتأتي الاستفتاح الكلام وتنبيه المخاطب وهي تدخل على الجملة الإسمية نحـو (ألا إنَّ أولياءَ اللهِ لا خوفٌ عليهم) (يونس، 62). والفعلية(المرادي، 1974، المالقي، 1985). نحو (ألا يوم يأتيهم) (هود، 8). وعلامتها جـواز الاستـغناء عنهـا فـي الكلام، ومنها قوله تعالى: (فهم لا يهتدون. ألا يسجدوا لله الذي يُخرج الخَـبء فـي السماوات والأرض) (النمل، 24، 25).

قرأ الكسائي (ألا) بالتخفيف وقد وقف على (ألايا) ثم ابتدأ (اسـجُدوا) بصـيغة الأمر، وقرأ باقي السبعة (ألاّ) بالتشديد، وجعلوا الياء في (يسجدوا) للاسـتقبال(ابـن مجاهد، 1980، والفارسي، 1385هـ، وابـن زنجلـة، 1997، ومكـي، 1997، والشنار، 2001). أي: حرف مضارعه وهو فعلٌ معرب.

وحجة قراءة الكسائي أنه جعل (ألا) استفتاحاً للكلام عنـد علمـاء القـراءات السبعة، وتكون الياء التي بعدها للنداء، والمنادى محذوف ، وبقيت الياء تدل عليـه، وذلك جائز في لغة العرب، جاء مثله في أشعارهم وكلامهم، يكتفون بالياء عن ذكر

المنادى لدلالة سياق الكلام والياء عليه، يقولون: (ألا يا انزلوا) يريدون ألا يا هؤلاء انزلوا) واستشهدوا بقول النمر بن تولب العُكلي:

فقالت: ألا يا اسمع نعظك بخطّةٍ فقلتُ سميعاً فانطِقي وأصيبي[1]

يريد : ألا يا هذا اسمع

ومثله في الشعر أيضاً قول الشاعر:

يا لعنةُ الله والاقوامِ كلِّهم والصالحينَ على سَمعانَ من جارِ(مكـي، 1997؛ الفارسي، 1385هـ؛ سيبويه، د.ت).

والشاهد فيه المنادى لدلالة حرف النداء عليه والمعنى: يا قوم يا هؤلاء لعنة الله على سمعان(سيبويه، د.ت).

وروي البيت برفع (لعنةُ) على الابتداء وشبه الجملة من الجار والمجرور (على سمعانَ) في محل رفع خبر المبتدأ، ولو كان (لعنة) منادى لكان حقّه النصب الظاهر على آخره هنا أي: لكان (يا لعنةَ اللهِ) لأنه مضاف.

(لمّا) التي بمعنى (إلاّ)

و (لمّا) التي بمعنى (إلاّ) لها موضعان: أحدهما، حذف، بعد القسم، نحو: نشدتك بالله لمّا فعلت) وثانيهما، بعد النفي، نحو قوله تعالى: (وإن كلّ ذلك لمّا متاع الحيـاة الدنيا) (الزخرف، 35) أي: وما كل ذلك إلاّ متاع الحياة الدنيا.

ولمّا التي بمعنى (إلاّ) هذه، حكاها الخليل وسيبويه والكسائي، وهي قليلـة فـي كلام العرب، وينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيـه طبقـاً لـرأي المرادي وذكر عن أبي القاسم الزجاجي أنه يجوز أن تقول: (لم يأتني من القوم لمّـا أخوك) و (لم أرَ من القوم لمّا زيداً) يريد: إلاّ أخوك وإلاّ زيداً(المرادي، 1974).

وهو بذلك يخالف المرادي من وجوب الاقتصار على التركيب الذي وردت فيه على أن لا يقاس عليه لعدم ورود شاهد من كلام العرب.

على أي حال فإن القراءات القرآنية يمكن عدّها من التراكيب التـــي اســتعملت فيها، وهي شاهد على استعمال (لمّا) بمعنى (إلاّ) ذلك لوقوعها بعد النفي كمـــا فـــي قوله تعالى: (وإن كلٌّ لمّا جميعٌ لدينا محضرون) (يس، 32).

قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة (لمّا) بالتشديد، وأضاف ابن زنجلة الكسائي إليهم في هذه القراءة وقرأ باقي السبعة (لما) بالتخفيف(ابن زنجلة، 1997؛ مكي، 1997).

وقد كان وجه قراءة من شدد عند علماء القراءات أنه جعل (لمّا) بمعنى (إلاّ) و (إن) بمعنى (ما)، وتقدير ذلك: (ما كلٌّ إلاّ جميع لدينا محضـــرون) (ابـــن زنجلـــة، 1997؛ مكي، 1997).

ولما جعل علماء القراءات (إنْ) بمعنى (ما) فهذا إقرار منهم بصـــحة مجـــيء (لمّا) بمعنى (إلا) إذا كانت بعد نفي، متفـــقين مع آراء علمـــاء حروف المعـــاني، فقد ذكر الـــمالقي صحة مجيء (لمّا) بمعنى إلاّ على أن تكون (إن) نافية و (جميع) خبر (كل)، ومحضرون خبر ثانٍ ويكون المعنى: وما كلٌّ إلاّ محضرون جميعاً لدينا. ويصح أن تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة و (كل) مبتدأ و (لما) تبقى كما هي بمعنـــى (إلاّ) ويقدّر بعدها فعلٌ تقديره (يترك) أو (يهمل) ويكون (جميع) خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ وخبره (محضرون) (المالقي، 1985).

على أنه ذكر عن الفراء وجه آخر لقراءة (لمّا) هذه بالتشديد وهـــو: أن (لمّـــا) أصلها (لمن ما) ثم أدغم النون في الميم، فاجتمع ثلاث ميمات، فحذفت ميم استخفافاً وشبه ذلك بقولهم: (علماءِ بنو فلان) يريدون (على الماء بنو فلان)، فـــأدغم الـــلام باللام ثم حذفت إحدى اللامين وهي الأولى وبقيت الثانية ساكنة وهي لام الماء(مكي، 1997).

الخاتمة:

الحمد لله الذي منّ علينا بنعمة الإسلام، وسخرنا لخدمة كتابه العزيز.

وبعد أن انهيت البحث في المستوى النحوي في توجيه القراءات السبع (دراسة في كتب الاحتجاج)، أرغب في أن اضع بين يدي القارئ ما توصلت إليه في هذا البحث من ملاحظات.

أولاً: لقد اعتمد علماء الاحتجاج (الفارسي وابن خالوية وابن زنجلة ومكي) اعتماداً كبيراً على الأصول اللغوية في توجيه القراءات القرآنية وهي السماع والقياس ورسم المصحف، وكان الفارسي اكثرهم تعلقاً بالقياس، أما رسم المصحف، فقد عدّ أصلاً من أصول الاحتجاج عندهم وهو ليس من الأصول اللغوية، ذلك لان من شروط القراءة الصحيحة مطابقتها رسم المصحف.

ثانياً: كذلك اعتمدوا مفهوم الاسناد في توجيه القراءات القرآنية، واكثر ما في ذلك هو تقدير المحذوف، فكثيراً ما كانوا يوجهون قراءة ما بمبتدأ محذوف أو بخبر محذوف أو بعمل إحدى حروف نواسخ المبتدأ أو الخبر.

ثالثاً: لقد توسعوا في توجيه القراءات القرآنية معتمدين على المنصوبات، ولعل المنصوبات كانت اكثر ما وجهت عليه القراءات القرآنية السبع (المستوى النحوي) على الاطلاق.

رابعاً: كذلك اعتمدوا على الاضافة وحروف الجر والجر على الجوار في توجيه المستوى النحوي لبعض القراءات القرآنية.

خامساً: كان للتوابع حظ في توجيه بعض القراءات القرآنية وهي العطف وعطف البيان والنعت والبدل والتوكيد.

سادساً: لقد اعتمدوا حروف المعاني في توجيه كثير من القراءات القرآنية بنوعي الحروف: المحظة وغير المحظة.

سابعاً: لم توجد قراءة إلا ولها وجهة مقبول عند علماء القراءات القرآنية.

ثامناً: كان علماء القراءات القرآنية اكثر قبولاً للقراءات القرآنية من علماء النحو العربي، وكأن مصنفاتهم كانت رداً على الطعون التي وجهها كثير من نحاة البصرة وبعض نحاة الكوفة إلى بعض قراءات القراء.

تاسعاً: لقد تشابهت توجيهات علماء القراءات القرآنية في اغلب مواضـــع التوجيـــه للقراءات القرآنية السبع، حتى يظن القارئ أنها منقولة من أحدهم إلى الآخر.

عاشراً: وجد طائفة كبير من النحاة وخصوصاً الأوائل مـــنهم، لا يقبلـــون بعـــض قراءات القراء، لعدم وجود وجه يحتج به لها مما سمع عن العـــرب أو نقـــل عنهم، بينما كان اللغويون المحدثون اكثر حماســـاً للـــدفاع عـــن القـــراءات القرآنية، منطلقين في دفاعهم عن القراءات من موقفهم من الخطأ المنهجـــي من وجهة نظرهم في دراسة اللغة وبناء قواعدها، ولان القـــراءات القرآنيـــة أولى أن يحتج بها لا أن يحتّج لها، لأنها اثبت من حيث الرواية واقـــدم مـــن كثير من النصوص المسموعة عن العرب فيما عدا النصوص الجاهلية، ولان القراءات السبع هي قرآن.

إحدى عشرة: لقد احتج علماء القراءت القرآنية السبع لهذه القراءات بـــالقرآن، أي: بالآيات القرآنية غير المختلف في قراءتها.

اثنتا عشرة: لقد وجدت بعض القراءات القرآنية مختلفة من آية إلى أخـــرى لـــنفس القارئ، مما يدل على أن القراءة تعتمد على الرواية بالدرجة الأولى، وإلا لما كان هذا الاختلاف في قراءات قارئ واحد من موضع إلى آخر.

ثلاث عشرة: لقد استعان علماء القراءات القرآنية السبع في المستوى الدلالي لتوجيه كثير من القراءات القرآنية ذات المستوى النحوي، حتى إنه يصبح التفريـــق بين المستويين فيه كثير من الصعوبة.

قائمة المراجع

ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي ابن أحمد بن خلف،(1403هـ) :كتاب الإقناع في القراءات السبع، تحقيق عبد المجيد قطامش،مطبعة ركابي ونظر، دمشق، الطبعة الأولى.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد،(د.ت): النشر في القراءات العشر، أشرف على مراجعته محمد علي الضباع، دار الفكر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (2001): الخصائص، تحقيق عبد المجيد الهنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (2002) : زاد المسير في علم التفسير، خرج آياته وأحاديثه ووضح حواشيه احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان .

ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (1984) : زاد المسير في علم التفسير، مطبعة المكتب الإسلامي، الطبعه الثالثة، بيروت.

ابن خالويه، الحسين بن احمد، (1992) : إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، مصر.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (1990) :الحجة في القراءات السبع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

ابن زنجلة، أبو زرعه عبد الرحمن بن محمد، (1997) : حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، بيروت

ابن السراج، محمد بن سهل النحوي البغدادي، (1988) : الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن عطية، محمد عبد الحق الأندلسي، (1982) : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد الله ابن إبراهيم الأنصاري، الطبعة الأولى، الدوحة .

ابن عطية، محمد عبد الحق الأندلسي، (1987) : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق السيد عبد العال السيد إبراهيم، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله،(د.ت): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد.

ابن مجاهد، أبو بكرأحمد بن موسى بن العباس، (1980) : كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهره.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين يوسف الأنصاري : لسان العرب ، طبعة دار صادر، بيروت.

ابن هشام ، أبو محمد جمال الدين بن يوسف الأنصاري، (1974) م : أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة السادسة.

ابن هشام ، أبو محمد جمال الدين بن يوسف الأنصاري، (د.ت) : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأدب في تحقيق شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

ابن هشام ، أبو محمد جمال الدين بن يوسف الأنصاري، (1969) : قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة الثالثة عشرة.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين بن يوسف الأنصاري، (د.ت) : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

ابن وثيق الأندلسي، (1988) : الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، تحقيق غانم قدوري حمد، دار الأنبار، مطبعة العاني، الطبعة الأولى، بغداد.

ابن يعيش، موفق الدين،(د.ت): شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي ، القاهرة.

أبو حيان الأندلسي، (1987) : تفسير النهر الماد من البحر، تحقيق وضبط بوران وهديان الضناوي ، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت .

أبو حيان الأندلسي، (1990) : التفسير الكبير المسمي (البحر المحيط)، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.

أبو الرضا، سعيد، (د.ت): في البنية والدلالة، رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، منشأة المعارف، الاسكندرية.

أبو موسى، محمد، (1987): دلالات التراكيب، دراسة بلاغية ، دار التضامن، الطبعة الثانية، القاهرة.

أحمد شكري وأحمد القضاه ومحمد منصور، (2001): مقدمات في علم القراءات، دار عمار، الطبعة الاولى عمان.

الأزهري، أبو منصور الهروي الشافعي، (1991) : القراءات وعلل النحويين فيها، تحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة، الطبعة الأولى.

الاشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى،(1998) : شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضح هوامشه وفهارسه حسن يعقوب، إشراف اميل يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان

الأفغاني، سعيد، (1987) : في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت.

ألا نباري، كمال الدين أبو البركات،(د.ت): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين، تحقيق محيي الدين عبد الحميد

ألا نباري، كمال الدين أبو البركات، (1969) :البيان في غريب إعراب القران، تحقيق طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

الأندلسي، إسماعيل أبو طاهر،(1986) : كتاب العنوان في القراءات السبع، تحقيق زهير زاهد وخليل العطية، مطبعة عالم الكتب، الطبعة الثانية، بيروت.

الأندلسي ،جمال الدين بن مالك : شرح التسهيل، تسهيل الفرائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، (2000) ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

الأندلسي ،جمال الدين بن مالك، (2001) : شرح الكافية الشافية، تحقيق علي معوض وعماد احمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت.

الأنصاري، أحمد مكي، (1972): سيبويه والقراءات، دار المعارف، مصر.

أوس بن حجر، (د.ت) : ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت .

الباقولي، نور الدين أبو الحسن علي ابن الحسين، (2000) : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تحقيق عبد القادر السعدي، دار عمار، الطبعة الأولى، عمان.

البغدادي، شهاب الدين، (2000) : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت،

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1981) : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى .

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود،(1992) : تفسير البغوي المسمى (معالم التنزيل) إعداد وتحقيق خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، دار المعرفة، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان .

البنّاء : احمد عبد الغني الدمياطي،(د.ت): إتحاف فضلاء البشر، رواه وصححه وعلق عليه علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان.

بهجت عبد الواحد صالح: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، (1993) .

البيلي، أحمد، (1988): الاختلاف بين القراءات، دار الجيل، الطبعة الأولى، بيروت.

تمام حسان، (1982): الأصول، دراسة ابستيمو لوجيه للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

تمام حسان،(1980) : اللغة بين المعيارية و الوصفيه، دار الثقافة، الدار البيضاء.
التهانوي، محمد علي،(1996): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان .
الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبو زيد، (1997) : تفسير الثعالبي : المسمى ب (الجواهر الحسان)، تحقيق علي محمد معوض واخرين، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
الجرجاني، علي بن محمد بن علي، (1992) : كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، بيروت .
جرير بن عطية،(1995) : ديوان جرير بن عطية : تحقيق محمد مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .
الحبش، محمد،(1999) : القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، طبعة دار الفكر، دمشق .
حسان بن ثابت، (د.ت) : ديوان حسان بن ثابت، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت .
الحسن، محمد علي،(1994): القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها، دار البيارق، الطبعة الأولى، بيروت.
الخطاب، فؤاد احمد السيد،(1983) : الفعل المضارع في ضوء القراءات الموجهة، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، القاهرة .
الحطيئة، جرول بن أوس،(1967) : ديوان الحطيئة، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت .
خالد عبد الكريم جمعه، (1989): شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، الطبعة الثانية، مصر .
الخثران، عبدالله حمد،(1993): مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية.
الخضري، (د.ت)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت .

خماسي، فتحي بن الطيب،(1995): الأحرف السبعة وارتباطها بالقراءات، دار المعرفة، دمشق.

الخوارزمي، القاسم ابن الحسين، (1990) : شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم ب (التخمير)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت .

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد،(1987) : المكتفي في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق عيسى عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية.

دريد بن الصمّه،(1981): ديوان دريد ابن الصمّه، تحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبه، دمشق .

الدمشقي، أبو حفصى عمر بن علي بن عادل،(1998) : اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان .

دمشقية، عفيف، (1987) : أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت .

دياب عبد الجواد عطا، (د.ت): حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة .

الراجحي، عبده، 1985م : التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان .

الزجاج ،أبو إبراهيم إسحاق بن السري، (1988) : معاني القرآن الكريم وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، د. ت : كتاب الجمل في النحو، تحقيق وتقديم علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، (1974) : كتاب حروف المعاني، تحقيق وتقديم علي توفيق الحمد، مؤسسة الكتاب للطباعة والنشر، الموصل.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله،(د.ت): البرهان في علوم القرآن، تحقيق أ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله،(1972) : البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبو محمد الفضل إبراهيم، دار المعرفة، الطبعة الثانية، بيروت .

زهير بن أبي سلمى، (1981) : ديوان زهير بن أبي سلمي، شرح أبى العباس ثعلب، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق.

السامرائي، فاضل صالح، (1989)، معاني النحو، مطبعة التعليم العالي، الموصل.

السكاكي، يوسف بن أبى بكر محمد بن علي،(1983) : مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت .

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (1991) : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، الطبعة الأولى، دمشق.

السيوطي، جلال الدين، (1984) : الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين،(1996) :الإتقان في علوم القرآن، مراجعة وتحقيق سعيد المدوح، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين،(1999) :الاقتراح، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة .

السيوطي، جلال الدين، (1957) : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت .

شيخ زاده، محيي الدين : حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي، ضبطه وصححه وخرّج آياته محمد عبد القادر شاهين،(1999)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان .

الصبّان، محمد بن علي، (د.ت): حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الاشموني لألفية بن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر .

الطبري، محمد بن جرير،(1994) : جامع البيان عن تفسير آي القرآن، تحقيق بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى .

الطبري، محمد بن جرير، (1992) : تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القران، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

الطحان، إسماعيل أحمد: من قضايا القرآن (الأحرف السبعة والقراءات) دراسة تحليلية نقدية مقارنة، المكتبة العربية، الدوحة، قطر.

الطيب ،عبد الجواد، (1992) : الإعراب الكامل لآيات القران الكريم، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة .

عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة السابعة، القاهرة.

عبد القادر حسين، (1988) : اثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة .

العجاج، ديوان العجاج، (1997) ، رواية وشرح عبد المالك بن قريب الأصمعي، قدم له وحققه سعدي ضناوي، دار صادر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان .

عرفة، عبد العزيز، (1984) : من بلاغة النظم العربي، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، عالم الكتب، الطبعة الثانية، بيروت .

العسيلي، محمد بن يوسف، (1995) : لبيد بن ربيعة، دار الصداقة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، .

العك، خالد عبدالرحمن: تاريخ توثيق نص القرآن الكريم، دار الفكر، دمشق، 1986م.

العكبري، أبو البقاء، (1979) : إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء ،(1987): التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى، بيروت .

العكلي، النمر بن تولب،(2000): ديوان النمر بن تولب العكلــي، تحقيــق محمــد طريفي، دار صادر الطبعة الاولى، بيروت.

علامة، طلال،(1993) : تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت .

علي رضا،(د.ت): المرجع في اللغة العربية، نحوها وصرفها، دار الفكر .

عمايرة، خليل أحمد،(د.ت): العامل النحوي بين مؤيديــه ومعارضــيه ودوره فــي التحليل اللغوي.

عنتره بن شداد،(1994) : ديوان عنتره بن شداد، شرح وتعليق عباس إبــراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

الغلاييني، مصطفى،(1980) : جامع الدروس العربية، مراجعة عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، الطبعة الثامنة عشرة، صيدا، بيروت .

الفارسي، علي بن الحسين، (1385 هــ) : الحجة في علل القــراءات الســبع، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة.

الفارسي، علي بن الحسين، (2000) : الحجة للقراء السبعة، أئمــة الأمصــار فــي الحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، وضح حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

الفارسي، أبو علي النحوي : المسائل المشكلة (البغداديات)

الفارسي، أبو علي،(1986) : كتاب المسائل (العضديات) تحقيق شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دار إحياء التراث العربي، دمشق.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد،(1983) : معاني القرآن، عالم الكتب، الطبعــة الثالثة، بيروت .

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد،(د.ت): معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

الفرزدق، همام بن غالب ابن صعصعة،(1987) : ديوان الفرزدق، شــرح علــي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

الفرزدق، همام بن غالب ابن صعصعة،(1960) : ديوان الفرزدق، تحقيق وتقـديم كرم البستاني، دار صادر، بيروت.

الفضلي، عبد الهادي،(1979) : القراءات القرآنية، تاريخ وتعريـف، دار المجمـع العلمي، جدة.

الفيروز أبادي ،مجد الدين محمد بن يعقوب، (1983): الـقامـــوس المحيط، دار الفكرللطباعه والنشروالتوزيع، بيروت .

القرافي، الاستفتاء في أحكام الاستثناء، (1982)، تحقيق محمد محسـن، مطبعـة الإرشاد، بغداد.

القرطبي، ابن مضاء، (د.ت) : كتاب الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضـيف، دار المعارف، القاهرة.

القرطبي، أبو عبيد الله محمد بن أحمد الأنصاري،(1967) :الجامع لاحكام القرآن، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

القطان، مناع، (1997) : مباحث في علوم القرآن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة والثلاثون، بيروت.

الكرماني، أبو العلاء، (2000)، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، تحقيق عبد الكريم مدلج، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان .

الكفوي، أبو البقاء ، (1984): الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغويـة، تحقيق عدنان درويش، مطبوعات وزارة الثقافة السورية، دمشق.

الكفوي، أبو البقاء ، (1992): الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغويـة، تحقيق عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت.

الكيش، عبداللل محمد: أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخـر القرن الثاني الهجري، كلية الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولـى، الجماهيريـة العظمي.

المالقي، احمد بن عبد النور، (1985) : رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق .

مايو، عبد القادر محمد، (1988) : المعتمد في الحروف والأدوات، دار القلم العربي، الطبعة الأولى، حلب، سوريا .

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد،(1986): الكامل في اللغة والأدب، تحقيق أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد،(د.ت): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت .

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.

محمد حماسة عبد اللطيف، (1979) : الضرورة الشعرية في النحو العربي، مكتبة دار العلوم، القاهرة .

محمد سالم محيسن، (1988) : المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية.

محمد صفوت مرسي، 1987 م : كيّ في لغة العرب والنحو العلمي والنحو العملي، الطبعة الأولى.

محمد عيد،(1993) : النحو المصفى : مكتبة الشباب، القاهرة .

محمود صافي،(د.ت): الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرشيد، دمشق- بيروت.

المرادي، حسن بن قاسم، (1974): الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، مؤسسة الكتاب للطباعة والنشر، الموصل .

مكي، ابن أبي طالب القيسي، (1997) : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، بيروت .

مكي بن أبي طالب القيسي، (1988) : مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة .

منى إلياس، (1985) : القياس في النحو، ومعه تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق .

منير سلطان، 1993 : بلاغة الكلمة والجملة والجمل، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الاسكندرية.

النابغة الذبياني،(1976): ديوان النابغة الذبياني، جمعه وشرحه محمد بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع.

النحاس، أبو جعفر احمد بن محمد إسماعيل،(1981) : إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت .

النشار، أبو حفص عمرو بن القاسم المصري، (2000) :المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر، تحقيق احمد الحفيان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان .

النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد، (1994) : الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود واخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان .

النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين، (1996) : تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الهمذاني : الفريد في إعراب القرآن المجيد : تحقيق فهمي حسن النمر وفؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة .

الوحيدي، أحمد إسماعيل، 1999 م : اللام في القرآن الكريم ومعانيها وعللها، دار البيارق، الطبعة الأولى، عمان.

لاشين، عبد الفتاح،(د.ت): معاني التراكيب، دار الطباعة المحمدية .

اللبدي، محمد سمير نجيب،(1985) : معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة – دار الفرقان، الطبعة الأولى، بيروت .

لبيد بن ربيعة : ديوان لبيد بن ربيعة، (1984)، شرح وتحقيق إحسان عباس، ومطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية .

ياقوت، محمود سليمان،(1995) ، إعراب القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، مصر.